



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

إذا بقيت وتيرة عمل اللجنة الدستورية كما هي..

[08]



الافتتاحية

درس الجولة السادسة...

لم تختلف جولة الدستورية السادسة عن سابقتها في النتائج النهائية التي كانت صفراً مكعباً. يتفق المتشددون من الطرفين في جوهر طريقة التعاطي مع النتائج الصفرية للجولة، فإضافة إلى الاستمرار بعملية تراشق المسؤوليات التي سئمتها السوريين، يذهب طرف النظام إلى أن اللجنة ينبغي أن تستمر ضمن الإحداثيات نفسها، وإلى ما لا نهاية، أي يستمر بالتعامل معها بوصفها «لعبة سياسية». متشددو المعارضة بدأوا بتعليق نوات اللجنة والدعوة إلى الانسحاب منها، وكالعادة دون تقديم أي بديل سوى «مطالبة المجتمع الدولي بالضغط».

إذا كانت اللجنة الدستورية قد لعبت خلال السنوات الأربع الماضية، منذ انطلاق فكرة تأسيسها في مؤتمر سوتشي، ومن ثم مع تشكيلها واجتماعاتها، دور غرفة العناية المركزة التي وضعت ضمنها العملية السياسية منعاً لموتها، فإن هذا الدور لم يعد ممكناً له الاستمرار ضمن الإحداثيات نفسها، لأن المريض بات مهدداً بالموت في غرفة العناية نفسها، والمريض هنا ليس العملية السياسية فحسب، بل وسورية التي تعيش تقسيم أمر واقع وكرثة كبرى بكل المقاييس وفي كل مناطقها، ولا تطلع شمس يوم جديد إلا والأوضاع أشد قسوة وأكثر تهديداً وخطراً، رغم كل محاولات التججع الفارغ للمسيطرين في مختلف المناطق السورية.

نتائج هذه الجولة، جاءت مؤكدة لما سبق أن قلناه مراراً حتى مما قبل تشكيل اللجنة، وإذا كان واضحاً بالنسبة لنا أن الطرفين المتشددتين يقومان منذ البداية بمحاكاة حركة، وليس بحركة فعلية، فإن دوي انفجار الاجتماع الأخير، وبعد كل الجهود التي بذلت لإنجاحه، قد وصل إلى كل الأصقاع، وحسم أية تكهنات أو توقعات أو مراهقات سابقة، ووضع على طاولة التنفيذ مسألة تغيير إحداثيات عمل اللجنة، وليس فقط «منهجية» عملها.

الإحداثيات الجديدة المطلوبة لإنهاء حالة محاكاة الحركة، والانتقال إلى الحركة الفعلية نحو الحل السياسي، تتلخص برأينا في ما يلي:

أولاً: تثبيت وضع اللجنة الدستورية بوصفها جزءاً من حزمة الحل المتكاملة التي ينص عليها القرار 2254، وعلى رأس تلك الحزمة مسألة التوافق على جسم الحكم الانتقالي بأبعاده الثلاثة: تعريفه، صلاحياته ومصدره، شخوصه.

ثانياً: في ظل النوايا الغربية الواضحة لإطالة أمد الأزمة بالتوازي مع العمل المكثف على ما يسميه الغرب «تغيير سلوك النظام»، والذي لا يعني، لا «انتصاراً»، ولا «إعادة تأهيل»، كما يزعم البعض من المتشددين، بل يعني بالضبط العمل على اقتلاع سورية من موقعها التاريخي المعادي للصهيوني، وأكثر من ذلك فإنه يعني اقتلاعها مع إبقاء تقسيم الأمر الواقع... في ظل هذه الأعمال والنوايا الواضحة، فإن على ثلاثي أستانا أن يرتقي بدوره نحو مساعدة السوريين بشكل مباشر على تنفيذ القرار 2254، وأن يستعين بالصين لتجاوز الابتزاز الغربي المتعلق بالعقوبات وإعادة الإعمار، مرة وإلى الأبد.

ثالثاً: بما يتعلق باللجنة نفسها، فإن إحداثياتها الداخلية تحتاج إلى ثلاثة تغييرات: 1- تعديل التركيبة بحيث تضم السوريين المستبعدين. 2- نقل أعمال اللجنة إلى دمشق بوجود الضمانات اللازمة من الأمم المتحدة. 3- بث أعمال اللجنة علناً على شاشات التلفزة.

فشل الاجتماع الأخير ينبغي أن يكون درساً وحافزاً، للسوريين أولاً، وللأطراف الدولية والإقليمية التي لها مصلحة حقيقية في الحل... إذا تم استيعاب هذا الدرس والعمل على أساسه، فسيكون ذلك نتيجة مهمة جداً للجولة السادسة، ومن حيث لا يريد المتشددون...

شؤون عربية ودولية



السودان.. فلول النظام في الطرفين

19

شؤون اقتصادية



تصفية القطاع العام السوري أمثلة من الصناعات التحويلية

12

ملف «سورية 2021»



عمل اللجنة يجب أن يكون معلناً وتحت أنظار السوريين

05

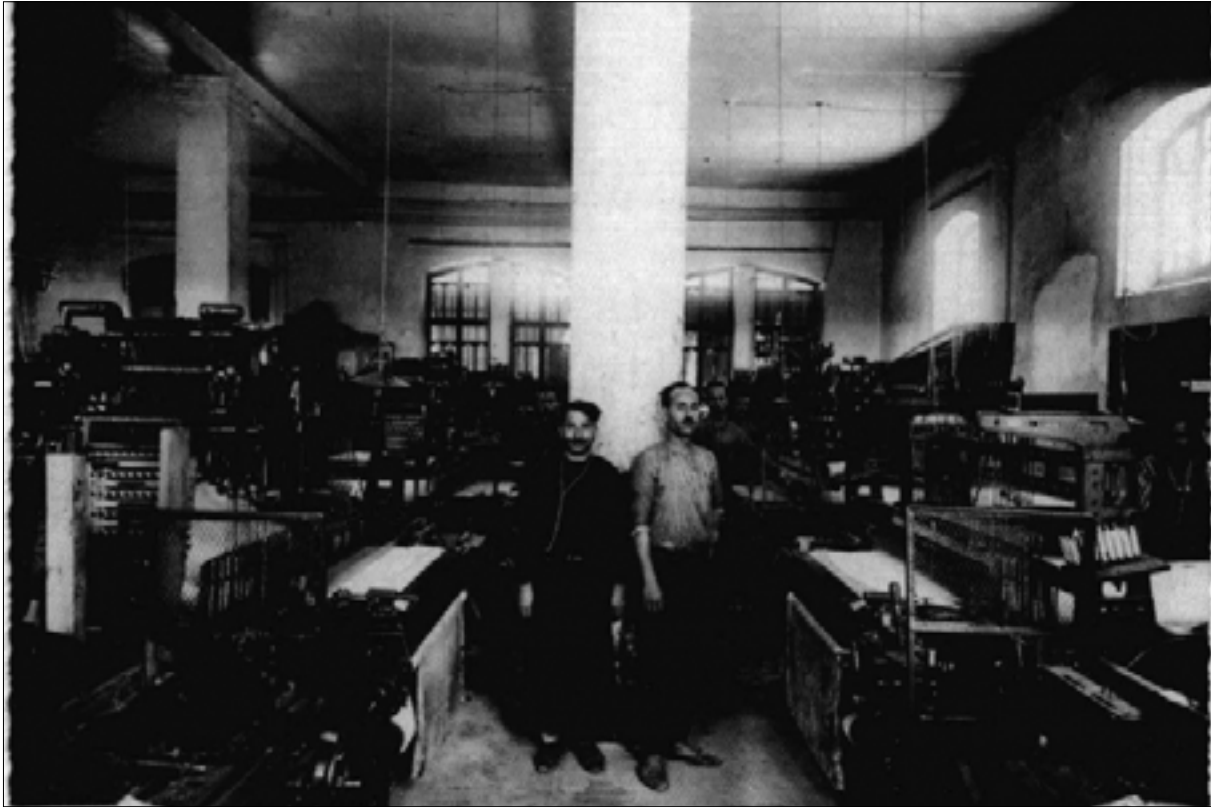
شؤون عمالية



موقوفان من الأجور أحلامهم مر

02

الحركة العمالية السورية في العهد العثماني



في القرن التاسع عشر ومع قيام المؤسسات المانيفاكتورية الوطنية الأولى في سورية، بدأ ظهور طبقة العمال المأجورين. وفي بداية القرن العشرين، ووفقاً لمعطيات معظم الباحثين، فإن عدد العمال المأجورين في صناعة النسيج في سورية ولبنان قد بلغ 25-40 ألفاً. وفي إنتاج التريكو والجوارب المتمركزة أساساً في دمشق عمل 5-6 آلاف عامل أغلبهم من النساء اللاتي عملن في البيوت.

العدد الأول من جريدة «الاشتراكية»، وهي جريدة جذية هزلية مصورة، صاحبها ومديرها المسؤول حلمي الفتياي. وكانت «الاشتراكية» هي أول جريدة اشتراكية في سورية، وتناولت الجريدة «الاشتراكية» والمساواة والحقوق والواجبات في المجتمع الإنساني والاشتراكية كمذهب». وأغلقت السلطات العثمانية هذه الجريدة بعد أقل من شهر على إصدارها.

وكانت تلك الحركات أولى التحركات العمالية في سورية ولبنان، والتي أدت إلى نشوء نقابة عمال السكك الحديدية ونقابة عمال المطابع في بيروت عام 1914.

■ المراجع:

الطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية، عرض وثائقي تاريخي 1848-2002. إعداد عابد الجبالي وحسن يوسف للجمع إصدار الاتحاد العام لنقابات العمال، ص 104 ن.ك.نيغوديفا، على المبدأ، نضال الحزب الشيوعي السوري من أجل الجبهة الوطنية الموحدة 1936-1966 ترجمة زياد المألا، دار الطليعة الجديدة 1992، ص 16-66-71 بدر الدين السباعي، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية 1850-1958، دمشق دار الجماهير الشعبية 1967، ص 249 غ. كوستاش، نشوء الحركة الشيوعية في الشرق العربي، الجزء الأول، مجلة دراسات اشتراكية، العدد 46 تموز 1985، ص 46-47 د. عبد الله حنا، الحركة العمالية في سورية ولبنان 1900-1945، دار دمشق 1973، ص 20-49

عموم الشرق بتأثير الثورة الروسية الأولى 1905-1907، ومن ضمنها تركيا والبلاد الواقعة تحت الاحتلال العثماني. حيث أضرب عمال المقالع عن العمل بتاريخ 24 كانون الثاني 1908 لأن الدولة فرضت عليهم رسوماً جديدة. وبعد شهرين من انقلاب تموز في تركيا، أضرب عمال سكك الحديد لمدة يومين بتاريخ 30 أيلول 1908 مطالبين بزيادة أجورهم.

وبتاريخ 28 حزيران 1913، أضرب المؤذنون لأن المجلس البلدي أصدر قراراً يلزمهم بارتداء البنتال. وأضرب عمال النسيج بتاريخ 6 تشرين الأول 1913 مطالبين بزيادة الأجور.

وفي هذه الفترة، أضرب عمال السكك الحديدية في دمشق وحلب ودرعا في إضراب عام لعمال المهنة من أجل زيادة الأجور، وعلى الرغم من قلة عددهم فقد شكلوا الطلائع الأولى للطبقة العاملة السورية من حيث تمركزهم ومستوى وعيهم. حيث نفذ عمال سكك الحديد العديد من الإضرابات بين عامي 1912-1913 وكذلك عمال النسيج بحلب من أجل أجورهم.

وفي بداية القرن العشرين، كانت أفكار الاشتراكية والعدالة الاجتماعية تنتشر حول العالم، وفي سورية، ورغم الاستبداد العثماني الذي تغلغل فيه الرأسمال الأجنبي، انتشرت الأفكار الأولى حول الاشتراكية والعدالة الاجتماعية بتأثير الثورة الروسية الأولى «1905-1907»، وتأثير أفكار التنوير القادمة من مصر وأوروبا. حيث احتفل للمرة الأولى بالاول من أيار في بيروت عام 1907. بتاريخ 17 آذار 1912، صدر في دمشق،

كما عمل بضعة آلاف من العمال في صناعة الجلود، و6-10 آلاف عامل في معاصر الزيت. وحوالي 2-3 آلاف في ورش الدباغة وبضع مئات في الصناعة الطباعية، وأن بناء الطرق وسكك الحديد وورش بناء سكك الحديد، كانت أيضاً مراكز لتجميع القوة العاملة المأجورة، حيث عمل في ورش سكك الحديد في دمشق حوالي 300 عامل.

إن تدفق البضائع الأجنبية الرخيصة من إنتاج الآلات قد خرب إنتاج سورية الحرفي والمانيفاكتوري القديم، حيث انخفض عدد أنوال نسيج الحرير في حلب من 4500 نول عام 1909 إلى 3490 نولاً عام 1913، وإلى 1500 نول عام 1926.

بدأت علاقات الاقتصاد التقليدية بالانهيار، واتسعت العلاقات الاقتصادية القائمة على تبادل البضائع بالنقود «العلاقات السلعية النقدية» في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لكن كل ذلك لم يترافق مع نمو وتطور العلاقات الرأسمالية وتلاشي النظام الإقطاعي كما حدث في أوروبا الغربية.

أن الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة أرهقت الإنتاج المحلي ومعتته من التطور. وحتى بعد الثورة على السلطان عبد الحميد عام 1908 بقيت الدولة العثمانية عوناً للرأسمال الأجنبي على العمال. ففانون الأشغال العثماني الصادر عام 1909 قد منع الإضرابات والمظاهرات في المؤسسات المصنفة كامتياز أجنبي مثل سكك الحديد والمرافئ والترامواي والتتوير «الكهرباء».

كان بدء الإضرابات العمالية في سورية له علاقة بصعود الحركة الشعبية في

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



موقفان من الأجور أحلاهم مر

الأجور أكثر القضايا التي يجري تداولها في مواقع العمل وفي الشارع وفي الجلسات الخاصة والعامة، وبين جميع العاملين بأجر، كون الأجور بالنسبة لهؤلاء قضية حياتية مرتبطة إلى أبعد حد بمعيشة العمال، وتأمين حاجاتهم الضرورية، التي من الممكن أن يستطيعوا تجديد قوة عملهم المنهكة، والمسبب لها قلة الحيلة بين أيديهم حتى لو عملوا عملاً آخر إن تمكنوا من ذلك.

منذ فترة يجري البحث في وسائل الإعلام المختلفة عن السبل التي تؤدي إلى زيادة الأجور، وما يجب على الحكومة القيام به لتحقيق ذلك وهي تعد بذلك، تعد فقط، ولكن تلك المداولات والنقاشات كانت تصطدم بعائق كبير وما زالت كذلك، وهي الموارد الضرورية لعملية الزيادة على الأجور المرتقبة، هل من وفورات الموازنة إن وجدت وفورات أم بالاستدانة أم برفع أسعار المشتقات النفطية وبيع أخرى؟ فاستقر الرأي والقرار على تأمين الموارد من جيوب الفقراء ومن لقمتهم حيث تم رفع سعر المازوت الذي جرّ معه ارتفاعات أخرى على جميع المتطلبات الضرورية مثل النقل والخبز ومواد الاستهلاك اليومي حتى بات الناس تائهين في تقدير الزيادة على الأسعار التي يصدون بها يومياً على جميع أسعار حاجاتهم الضرورية التي باتت هي بعد ذاتها تقل يوماً بعد يوم.

النقابات لم يصدر عنها الموقف المطلوب عمالياً، والذي يعبر عن الكارثة التي وصل إليها العمال بمستوى معيشتهم، بل انجرت في طرحها إلى تلك المواقع التي تسيطر بها الحكومة في قضية الأجور، وبدأت تقول: الزيادة على الأجور مرتبطة بالموارد، ولكنها لم تحدد أية موارد ستتم من خلالها زيادة الأجور تركت الأمور مفتوحة لأن تحديد مصدر الموارد التي ستتم من خلالها زيادة الأجور من مصادر قوى النهب والفساد الكبيرين، يعني موقفاً لا يتوافق وشرائنها مع الحكومة في مواقفها واستعاضت عن المواجهة دفاعاً عن حقوق العمال بموقف هي تعلم عدم دقته وعدم فائدته في تحسين مستوى معيشة العمال، حيث تبنت تحسين متمات الأجور كإجراء يستعاض به عن الزيادة المطلوبة والعدالة، لأن تحسين متمات الأجور غير ممكن في ظل شبه توقف للعملية الإنتاجية، والصناعة في أسوأ حالاتها بسبب تعقيدات السياسات الحكومية تجاه الإقلاع بالصناعة، وعن الدعم الضروري لتلك العملية، بما فيها الصناعات التي يقوم بها القطاع الخاص.

إن قضية الأجور قضية سياسية بالدرجة الأولى قبل أن تكون قضية موارد، حيث تعني: الموقف من الناهيين، فبقاء الأجور على ما هي دون زيادة حقيقية من جيوب الناهيين، حيث الموارد التي تمكن من زيادة حقيقية، يعني انخياراً واضحاً للناهيين على حساب النهويين، وهذا الواقع يدركه العمال تماماً بحسبهم الطبقي، وبعملهم الفعلي خلف الآلات، ويعرفون أن طريق حصولهم على حقوقهم ليس بالتصريحات والخطب، ولكن له مسار آخر سيذهبون إليه في اللحظة التي تكون مواتية لأهلبهم.

الخلاص من الفقر



يشكل ازدياد الفقر واستفحاله في المجتمع إدانة سياسية وأخلاقية للسياسات الاقتصادية الاجتماعية السائدة في البلاد، ولابد من مواجهة هذه المشكلة، حيث لم تشهد البلاد نهياً للثروة الوطنية بهذا الحجم، منذ استقلال البلاد عن المستعمر الفرنسي، بينما هناك أكثر من 80% ممن يكابدون العيش المزري وبالأخص منهم العاملون بأجر.

■ نبيل عكاز

أصبحت ظاهرة الفقر حقيقة راسخة ومستشرية. وهنا لا نقول جديداً بأن الفقر يولد شعوراً بعدم الأمان والمهانة، وعدم الاستقرار وضعف القدرة على التفكير أو التخطيط، والجنوح باتجاه الجريمة أو الهجرة من أجل البقاء.

والفقر سبب مباشر لاعتلال الصحة، وانخفاض القدرة على العمل، وانخفاض الإنتاجية، كذلك تدني متوسط العمر، والتعليم، ونقص المهارات نتيجة تهجيرها، وهو أي الفقر عائق أساسي للنمو.

إن الفقر ليس من صنع الفقراء لكنه نتيجة لحالات الفشل الذريع لتلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحالية عديمة الجدوى التي لا تعبر عن مصالح المجتمع، الذين يشعرون وخاصة الشباب أنهم بلا مستقبل. لا سبيل للقضاء على الفقر إلا إذا استطاعت السياسات الاقتصادية المتبعة خلق فرص للعمل، وتنظيم المشاريع، وتوفير العمل اللائق والدائم لكل طالبي العمل في سوق العمل، إن العمل هو الطريق الرئيسي للقضاء على الفقر ويتم بشكل تدريجي من خلال معرفة سوق العمل والداخلين إليه سنوياً، وإيجاد الحلول لمشكلات سوق

نوعية النمو والحد من البطالة بكل أشكالها، ووضع الإستراتيجيات المناسبة للعمل اللائق الذي يحد من الفقر. يحتاج الفقراء إلى التعبير عن أنفسهم لكي تعترف بحقوقهم وتحترمهم، وكي تلبي مطالبهم، ويحتاجون أيضاً إلى القوانين الضرورية التي تنفذ وتعمل من أجل صالحهم وليس العكس، وبدون هذه الحقوق لن يتمكن الفقراء من الإفلات من براثن الفقر، وبالتالي يحتاجون إلى قوى سياسية حقيقية تعدل ميزان القوى، إضافة إلى نقابات تتمتع باستقلالية قراراتها التي تصب في مصلحة كافة العاملين بأجر، وهذا لا مناص منه للقضاء على الفقر.

الديمقراطية والتشريعية من ضمان اجتماعي وقانون عمل يضمن حقوقهم، وتوسيع تنظيمهم النقابي، وتحقيق مبدأ المفاوضات الجماعية مع الحكومة كذلك مع أرباب العمل، وباعتبار الاثنين أصحاب عمل، ويجب على النقابات أن تدرك مدى تأثير السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تسير بها الحكومة على المنشآت الصناعية المختلفة ومكان العمل.

إن المفاوضات الجماعية التي تخوضها النقابات من أجل تحسين شروط وظروف العمل وأجر يلبى متطلبات الحياة المعيشية للعاملين هي عنصر أساسي في عملية تحسين أداء سوق العمل، ومن ثم

الضرورية، وتأمين الخدمات العامة، وتأمين بيئة عمل مواتية من خلال ضبط سوق العمل، وضمان الحريات النقابية، بأن تأخذ منظمات العمال مكانها الصحيح الذي يتيح لها التعبير عن نفسها، فالعمال هم المحرك الأساسي في عملية الإنتاج. ويقوم القطاع الخاص المنتج بدوره بالمساهمة أيضاً في خلق الوظائف، والاستثمار، وإقامة المنشآت.

أما العمال فيقومون بدورهم كمنتجين حقيقيين للثروة، وممثلوهم النقابيون يمثل دورهم في الدفاع عن الحقوق العمالية والقضايا المتعلقة بالعمل من أجر وأمن صناعي ووقايتهم من خلال الصحة والسلامة المهنية، والحقوق

العمل بشكل يتيح لطالبي العمل حياة لائقة وكريمة، فمن خلال العمل يجري تكوين الثروة. التي لابد من توزيعها بشكل عادل، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية. وتعتبر مشكلة الفقر أحد التحديات التي تواجه القوى السياسية والمنظمات النقابية التي تدعي الدفاع عن العدالة الاجتماعية.

وتفع على عاتق أطراف الإنتاج الثلاثة الحكومات، وأصحاب العمل، والنقابات ممثلي العمال مسؤولية الخلاص من الفقر. فالدولة تقوم بدور الراعي القيم على السياسات الاقتصادية، وسبل النمو بإقامة الاستثمارات الإنتاجية، وتوزيع الثروة الوطنية، وتوفير السلع

إن المفاوضات الجماعية التي تخوضها النقابات من أجل تحسين شروط وظروف العمل هي عنصر أساسي في عملية تحسين أداء سوق العمل

الطبقة العاملة



كندا عمال القطاع العام في نيو برونزويك يستعدون للإضراب

يستعد الآلاف من العاملين في القطاع العام في نيو برونزويك للبدء في إضرابهم الذي تم التصويت عليه في الأول من الشهر الجاري والمقرر في 22 منه حيث يشارك فيه أكثر من 20000 عضو من أعضاء الاتحاد الكندي للعاملين العموميين، وهم يمثلون العاملين في مجال دعم المستشفيات، والأخصائيين الاجتماعيين، وأمناء المدارس، وعمال العبارات، ومجموعة أخرى. وطالبت النقابة بزيادة الأجور بنسبة 20 في المئة، وأضافت إنه من غير المعقول أن يكون وضع الإضراب معلقاً نظراً لما نتعامل معه على الجانب الصحي، لكننا سنفعل ما هو ضروري لحماية مواطني مقاطعتنا.



23 يوماً على الإضراب

يستمر عمال شركة المصانع الأردنية «لافارج» بإضرابهم لليوم الثالث والعشرين بشكل متوال احتجاجاً على سياسة الإدارة العامة التي تعمل على توفير النفقات على حساب العمال.

ويشارك في الإضراب المفتوح أكثر من 200 عامل بين مصنع الرشادية والإدارة العامة لمصنع الفحيص احتجاجاً على عدم تراجع الإدارة عن خطتها وتنفيذ مطالب العمال، خاصة وأن الشركة عقدت اتفاقاً رسمياً في حزيران الماضي بعدم اتخاذ أية إجراءات تهدد الأمن الوظيفي للعاملين. وقالت اللجنة النقابية بمصنع الرشادية «إن العمال لن يتراجعوا عن الإضراب ولن يعمل المصنع حتى تعديل خطة إعادة التنظيم أو إلغائها، التي تستهدف العمال والامتيازات المقدمة لهم بما فيها التأمين الصحي وصناديق التكافل والتضامن». مشيراً إلى أن العاملين لن يصمتوا عن تجاهل الإدارة لمطالبهم أو التحكم في أرزاقهم.



كاليفورنيا النقابات على استعداد للإضراب

تجمع أكثر من 100 عامل في مقاطعة سانتا كروز خلال الاجتماع نصف الشهري لمجلس الإدارة يوم الثلاثاء الماضي، حيث طالب العديد منهم بزيادات في الأجور وطلبات أخرى لتبسيط الضوء على مفاوضات العقود الجارية بين نقاباتهم والمقاطعة. وقالت النقابة مستعدون للإضراب إذا لم تتم تلبية مطالبهم. وأضافت إن عمال المقاطعة لم يحصلوا على زيادة في الأجور منذ عام 2019، وهي حقيقة مزعجة بشكل خاص بعد أن عملوا من خلال جائحة Covid-19. لقد سئم الموظفون من التعب والإرهاق وعدم الاحترام. و تقول أخصائية دعم الطفل في قسم خدمات دعم الطفل، انخفضت أجور عمال المقاطعة في العام الماضي بنسبة 7,5% تقول النقابة إن العمال اللاتينيين يتقاضون أجوراً أقل من نظرائهم البيض.



بريطانيا.. برايتون إضراب عمال النظافة

تشهد مدينة برايتون البريطانية، إضراباً عاماً عن العمل لعمال النظافة حيث تعيش المدينة الواقعة جنوبي بريطانيا، حالة من القلق هذه الأيام بسبب أزمة تراكم النفايات، وهناك تخوف من انتشار الأمراض جراء ذلك، بسبب الإضراب الذي بدأ قبل ما يقارب الأسبوع. وبأتي هذا الإضراب عقب الفشل في التوصل إلى اتفاق حول زيادة الأجور بشكل مجز، بين المجلس المحلي وعمال النظافة الذين أطلقوا تهديداً للمسؤولين، بإضراب يستمر لـ 30 يوماً. وتسود حالة من القلق بين السكان، إزاء انتشار الأمراض والجراثيم في حال تواصل الإضراب فيما تتواصل المفاوضات بين مجلس مدينة برايتون ونقابة العمال، حول مطالب عمال النظافة.

كرد سورية وبعض قضايا الساعة



على الرغم من أننا لا نحبذ تلك القراءات التي تتعاطى مع الشأن السوري وقضايا السوريين من زاوية الانتماء الطائفي أو الديني أو القومي، فالأزمة هي أزمة الكل السوري، ولا حل إلا للكل السوري، إلا أن طبيعة المسألة الكردية من كونها ظاهرة تاريخية تعود إلى ما قبل تفجر الأزمة عام 2011، وحالة تقسيم الأمر الواقع، والتشابكات الدولية، والبعد الإقليمي للقضية الكردية يفرض علينا أحياناً مقارنة المشكلة بشكل خاص، من أجل الإحاطة بكل جوانب المسألة، وضمن محاولة السعي إلى إعادتها إلى موقعها الطبيعي، أي كونها جزءاً من المسألة الوطنية والديمقراطية السورية، وبالتالي وضع حلها في المسار الوحيد الصحيح، أي مسار التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

■ عصام حوج

سفرات وتصريحات متجددة

شهدت الفترة القريبة الفائتة ذهاب وفدين كرديين إلى الولايات المتحدة: وفد من تيار الإدارة الذاتية، ووفد آخر من المجلس الوطني الكردي من ضمن وفد الائتلاف، وحسب تصريحات أعضاء من الوفدين، هناك تلميحات دوائر أمريكية باستمرار وجود قواتها على الأرض السورية، وأنه لن يتكرر في سورية ما جرى في أفغانستان، رغم أنه حتى الساعة لم تخرج أية جهة رسمية أمريكية من أصحاب القرار الفعلي لإعلان ذلك، وكل ما يأتي في هذا السياق ينسب إلى مصادر مطلعة، أو إلى محادثات الغرف المغلقة وينشر على لسان بعض القيادات الكردية.

تأتي هذه التصريحات في سياق محاولة البعض من النخبة الكردية طمأنة الشعب الكردي بأن الوضع سيبقى على ما هو عليه، أو ربما الترويج لاحتتمالات تحسنه وتقديمه لصالح الكرد، مما يعني الرضا عن الوضع القائم، والبناء عليه!

جردة حساب

بجردة حساب بسيطة لاتجاه تطور المسألة الكردية، في سنوات التدخل الأمريكي في سورية منذ 2014 نلاحظ ما يلي:

- احتلال تركي مباشر لعفرين، ورأس العين، وفي الحالتين كان الدعم الأمريكي للكرد، أحد الذرائع التركية.
- تدويل المسألة الكردية، ووضعتها في كفة ميزان غير متكافئ موضوعياً مع الوزن

التركي والإيراني، وتحويلها من قضية ديمقراطية مشروعة، إلى أداة ابتزاز وورقة ضغط.

- تعمق الانقسام الكردي- الكردي، إلى مستوى غير مسبوق.

- هجرة واسعة للكرد السوريين، وبالأخص الجيل الشاب، بما يعنيه ذلك بالنسبة للحامل المادي للمسألة الكردية في سورية، وهو المتواضع أصلاً.

- تنامي ظاهرة الحذر والتوجس تجاه المشروع السياسي الكردي ليس من نخب السلطة والمعارضة فقط، فذلك أمر مزمّن وجزء من وعي قومي شوفيني بانس يتحكم بوعي هذه النخب منذ عقود، بل امتد ذلك إلى قطاعات شعبية سورية غير قليلة، وخصوصاً إثر محاولة التحكم بالثروة النفطية والزراعية، على عكس ما كان عليه الأمر بداية انطلاق الحركة الاحتجاجية، وانطلاق تجربة قوات الحماية الذاتية، ومعركة عين العرب «كوباني» الخالدة في ذاكرة السوريين والعالم أجمع، والتي شهدت تضامناً عالمياً وسورياً غير مسبوق.

تماوت تدريجي

بناء على هذه المعطيات والوقائع، ورغم كل النشاط الإعلامي والدبلوماسي، ووجود قوة عسكرية فاعلة، ورغم أن أحد الطرفين ممثل رسمياً في اللقاءات الدولية الخاصة بحل الأزمة السورية، إلا أن الوزن العملي للكرد على الأرض تراجع بسبب عمليات الهجرة الواسعة من جهة، واحتلال عفرين، ورأس العين وتل أبيض، والنظرة السلبية التي تتكون على المستوى الشعبي السوري،

وهما أمران ضروريان لا يمكن الاستغناء عن أي منهما في أي تقدم حقيقي للمصالح الكردية على الأرض، مهما كان الدعم الدولي، ومهما استمر الوجود الأمريكي، فالقضية تتماوت بالتدريج في ظل تعقيدات الوضع القائم.

الانكفاء خيار ثابت

وإذا أخذنا بعين الاعتبار، بأن العالم أمام تحول ذي طابع تاريخي، تتغير فيه المواقع والتحالفات والمعادلات، ومن العناوين الأساسية في هذا التحول هو الانكفاء الأمريكي حسب اعتراف عموم النخبة الأمريكية؛ فالاتجاه الانسحابي كان القاسم المشترك بين آخر إدارتين على الأقل، رغم كل الخلافات الحادة بينهما... أي إن الثابت في خيارات ما يطلق عليه الدولة الأمريكية العميقة هو الانسحاب، وإخضاع كل شيء لإستراتيجية المواجهة مع الصين، وبغض النظر عن تقييم هذا الطرف أو ذاك من القوى الدولية، فإن المنطق البراغماتي من جهة المصالح الكردية الصرفة يحتم على الحركة الكردية السورية عدم التخندق المسبق مع أي طرف دولي، بل قبل ذلك ينبغي وضع خريطة طريق واضحة وصریحة لحل المسألة الكردية، فهذا الأدنى هو الاعتراف بالتعدد القومي في البلاد، وشكل من اللامركزية ينهي تهميش الأطراف، ويمنح هامشاً واسعاً للمجتمعات المحلية في إدارة شؤونها، وتضمن ذلك في الدستور، وتحديد الموقف من كل القوى على أساس موافقها من هذه المسألة. أما الاقتصر على رد الفعل تجاه سياسات الإقصاء وإنكار الوجود من طرف السلطة، وبعض أطراف المعارضة، والاتكاء على الوجود الأمريكي في ذلك، فليس بالضرورة أن يدفع المسألة الكردية باتجاه الحل؛ فعلاقة الكرد السوريين بسورية الدولة يجب ألا يحددها سلوك نخب الفضاء السياسي القديم، التي أوصلت سورية كلها إلى هذا الحضيض التاريخي، بل ينبغي تحديد هذه العلاقة بناء على ضرورات الواقع الموضوعي، التاريخية منها والراهنة، والتي تؤكد بما لا يقبل مجالاً للشك بأن المسألة الكردية في سورية هي جزء من المسألة

الوطنية الديمقراطية العامة في سورية. وفي هذا الإطار، لا يكفي الإقرار بذلك في التصريحات الإعلامية، بل ينبغي ألا يتناقض أي موقف سياسي مع هذه المسألة، وتحديداً الموقف من الوجود الأجنبي على الأرض السورية والاستقواء به، وبالدرجة الأولى الوجود الأمريكي، فلا يستقيم أمر اعتبار المسألة الكردية قضية وطنية ديمقراطية، ودعوة السوريين إلى تبني هذا الموقف، وفي الوقت نفسه الدعوة إلى استبقاء الوجود الأمريكي، أو الصمت عن الوجود التركي. مفهومه تماماً حالة التوجس والقلق لدى عموم الكرد في ظل الأزمة السورية، بعد الخذلان والخيبات المتكررة للكرد عبر التاريخ، حالهم حال كل السوريين، ولكن المشكلة تكمن في أن النخبة الكردية تحاول الاعتماد على أكثر من خذل الكرد عبر التاريخ، أي الولايات المتحدة.

ضمن هذه الرؤية يمكن التأكيد، بأنه لا ضمان نهائياً لإطلاقاً مع أية قوة دولية اتجاه التهديدات التركية المستجدة التي أطلقتها أردوغان باستباحة جديدة للشمال السوري، لا الروسي ولا الأمريكي ولا الفرنسي بغض النظر عن الموقف من كل منهم، فمستوى التدويل الذي وصل إليه الوضع السوري، حوكلها إلى ساحة تجاذبات دولية، وباتت مرتبطة مباشرة بكل القضايا الخلافية، وما أكثرها في العالم المعاصر، ويكفي الصراع الحاد الجاري حول التمزج التركي في الاصطفافات الدولية قيد التشكل، للاستنتاج بأن الوضع المعلق في الشمال الشرقي معرض دائماً لخطر التدخل التركي، ومن هنا كانت مهمة تحييد الدور التركي موضوعياً المهمة الأولى.

كرد سورية والقضية الكردية

المسألة الإستراتيجية الثانية التي ينبغي التنبيه لها، هي المحاولات الأمريكية - الفرنسية لإعطاء الأولوية للمسألة الكردية في سورية، على حساب القضية الكردية في الدول الأربع... السؤال الإشكالي الذي يجنب الجميع الخوض فيه، والإجابة عليه، هو: ما الحكمة من اعتبار أضعف مراكز الوجود الكردي، أي الكرد السوريون، المسألة

وزن وحجم المسألة الكردية في سورية لا يحتملان كل هذا التجاذب الدولي والإقليمي حولها ففيمّا تغض الدولتان النظر عما يجري لكرد تركيا



العمال الكردستاني، وتتم محاكمة الحركة الكردية الديمقراطية في تركيا، وأمام مرأى القوات الأمريكية كان قد تم نزع كركوك من حكومة إقليم كردستان، بعد تداعيات الاستفتاء.

حالة التضامن والتعاطف بين الكرد في الدول الأربع أمر مشروع ومفهوم، أما إلحاق وإخضاع الملف الكردي السوري بالوضع الكردي في أي من الدول الأخرى فهو خطأ سياسي كبير، يدفع ثمنه الكرد السوريون بالدرجة الأولى، ويتحول إلى عبء وعائق أمام أي تطور جدي في القضية الكردية عموماً، وهو ما بات أمراً ممكناً بالمعنى التاريخي في ظل التحولات الدولية الكبرى.

بقي أن نشير إلى أن الخلاف مع بعض طروحات القوى السياسية الكردية، ينبغي ألا يكون حجة لتجاهل المسألة الكردية، كعادة قوى الفضاء السياسي القديم، بل يفرض على القوى الوطنية الديمقراطية السورية الجادة، الاهتمام بالمسألة الكردية والسعي إلى حلها حلاً وطنياً ديمقراطياً عادلاً، في إطار الحل السياسي العام.

المركزية كردياً؟ فكرد سورية أقل عدداً، ووجودهم أكثر تداخلاً مع الأقوام والشعوب الأخرى، ومناطق وجودهم التاريخي غير متصلة جغرافياً، والتجاذب الدولي حولهم أكثر حدة واستقطاباً، بمعنى آخر، وزن وحجم المسألة الكردية في سورية لا يحتملان كل هذا التجاذب الدولي والإقليمي حولها، ففيما تغض الدولتان النظر عما يجري لكرد تركيا، أو لا تأتبان على ذكرها إلا في إطار الخلاف مع السلطة التركية، وتعتبران قيادتهم منظمات إرهابية، وفي الوقت الذي تتدخل تركيا في كردستان العراق دون حسيب ورقيب، ودون أي موقف جدي من الدولتين، ناهيك عن الصمت اتجاه المسألة الكردية في إيران.

بعبارة أوضح: ما الحكمة في جعل قضية مليوني كردي في سورية نصفهم مهجر، وربعمهم مشرد في الداخل، مركز الاهتمام الدولي بالقضية الكردية، وتجاهل 20 مليون كردي في تركيا، وخمسة ملايين كردي في العراق، و7 ملايين كردي في إيران، فبالإضافة مع السفارات من وإلى واشنطن، تتدخل تركيا في كردستان العراق بحجة مطاردة حزب

عرفات: عمل اللجنة يجب أن يكون معلناً وتحت أنظار السوريين



استضافت قناة روسيا اليوم، يوم الجمعة الماضي، 10/22، أمين حزب الإرادة الشعبية وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، ممثل منصة موسكو في هيئة التفاوض السورية، للتعليق على فشل الجولة السادسة للجنة الدستورية السورية، وعدم توصلها إلى أية توافقات.

وكانت قناة سكاي نيوز العربية قد استضافت في اليوم نفسه، مهند دليقان، عضو اللجنة الدستورية المصغرة عن منصة موسكو للمعارضة السورية، وأمين حزب الإرادة الشعبية، وسيتم نشر نص اللقاء في موقع قاسيون الإلكتروني، علماً أن فيديو اللقاء بات متوفراً على الموقع: kassioun.org

● ما هي الأسباب المباشرة لفشل هذه الجولة من عمل اللجنة الدستورية؟ هذه الجولة لا تختلف عن سابقتها، نحن قلنا وما زلنا نقول، إن النفس المتشدد الموجود لدى الطرفين هو المسؤول الرئيسي عن النتائج الصفرية التي وصلت إليها اجتماعات اللجنة الدستورية، وهذه الجولة أيضاً لم تخرج عن هذا السياق.

● أين تشدد الطرفان اليوم بما أنكم تتحدثون عن النفس المتشدد لدى الطرفين؟

ما زال الطرفان يناقشان الموضوع من وجهة نظر الإسقاط والحسم، إلى حد بعيد، كما ترى من مداخلة ممثل الوفد الحكومي، عملياً لم ير أية نقطة للتوافق مع وفد المعارضة، وبالتالي ما زال في ذهن هذا الطرف فكرة الوصول إلى الانتصار عبر حسم هذه المعركة حتى لو كانت بالتفاوض، في حين أن المطلوب في عملية التفاوض الوصول إلى حل وسط، وإن كانت المواقف المتشددة قد ظهرت في هذه الجولة كما الجولات السابقة، ولكن الحقيقة أقول إن الوفد الحكومي يتحمل المسؤولية الأكبر، خاصة في اليومين

● هل هذه قضية مطروحة الآن أي نقل مكان عمل اللجنة الدستورية إلى دمشق؟

نحن طرحناها منذ الجولة الأولى، ممثلنا في اللجنة الدستورية في لجنة 45، مهند دليقان، طرح هذه القضية في الجولة الأولى، وعلى أساس هذا الطرح تم استبعاده من المصغرة من قبل متشددتي هيئة التفاوض. لذلك هذا الطرح نحن نرى أنه الطرح الذي يسود في دمشق يعني الوجود بشكل دائم، والعمل اليومي لمدة طويلة من أجل الوصول إلى توافقات ولا تضاح القضايا الخلافية، ولا بد لهذا النقاش بعد أن يذهب إلى دمشق أن يكون تحت أنظار السوريين أي أن يكون علنياً وأن يكون نقاشاً واضحاً للناس، لأن النقاش السري غير الواضح للناس يمكن أن يفعل فيه أي طرف ما يشاء ويخرج إلى العلن ويقول ما يشاء، في حين أنه عندما تكون المسألة تحت أنظار الناس تحت نظر الإعلام، هذا الكلام غير ممكن.

الأحيان عبر الإصرار على المواقف في حين أن الفكرة من التفاوض هي السعي للوصول إلى توافقات وحلول، لذلك ما زلنا هنا في هذه المشكلة. المشكلة الثانية برأيي أن جنيف لا تصلح عملياً كمكان لكتابة الدستور، لا بد كما تحدث ممثل منصة موسكو قبل أيام، لا بد من الذهاب بالجنة الدستورية إلى دمشق، دمشق هي المكان المناسب للتفاوض على الأقل بالمعنى الزمني، الذهاب إلى جنيف كل بضعة أشهر للجلوس أسبوعاً، لا يمكن أن يوصلنا إلى نتيجة، لا بد من الجلوس لفترات طويلة والعمل بشكل مشترك من أجل الوصول لتوافقات بين الأطراف، ثانياً دلائل الذهاب إلى دمشق دلائل هامة، الذهاب إلى دمشق يعني اعتراف الأطراف ببعضها، كما ترى عندما يتحدث ممثل الحكومة يقول الطرف الآخر أو يقول نحن الطرف الوطني أو الوفد الوطني، بمعنى هناك عدم اعتراف ضمني بالطرف الآخر، الذهاب إلى دمشق يعني الاعتراف المتبادل، ويعني الانتهاء من حالة عدم الاعتراف.



القضية

الأساسية هي

نفس التشدد

الموجود الذي

يظهر في كثير

من الأحيان عبر

الإصرار على

المواقف في

حين أن الفكرة

من التفاوض

هي السعي

للوصول إلى

توافقات وحلول

ما هي تكلفة ساعة عمل



انتهت أعمال الاجتماع السادس للجنة الدستورية المصغرة يوم الجمعة الماضي 10/22، بمحصلة مساوية لسابقتها، أي بنتيجة صفريّة.

■ مركز دراسات قاسيون

وربما من المفيد بعد مرور سنتين على تشكيل اللجنة، أن ننظر قليلاً في بعض الأرقام الإحصائية التي تسمح بفهم مدى «عدم فاعلية» عمل اللجنة بصيغته الحالية، خاصة إذا قارنا عدم الفاعلية هذا بمدى فاعلية

الكارثة خلال الفترة نفسها، أي بالمقارنة بتسارع وتضخم حجم المأساة التي يعيشها السوريون بأبعادها المختلفة.

البداية ستكون بتثبيت بعض الحقائق عبر الجدول التالي الذي يضم تواريخ انعقاد الاجتماعات الستة للجنة وعدد أيام كل منها، وكذلك الفاصل الزمني بين كل جولة وأجولة التي سبقتها:

رقم الجولة	تاريخ انعقادها	الفاصل الزمني عن سابقتها	عدد أيام الاجتماع	ملاحظات
الأولى	2019/10/31	سنة و9 أشهر بعد سوتشي	3 أيام للموسعة «المكونة من 150 عضواً» + 5 أيام للمصغرة «المكونة من 45 عضواً»	
الثانية	2019/11/25	ثلاثة أسابيع	صفر	«لم يتم الاتفاق على جدول الأعمال، ولم تعقد أي جلسة»
الثالثة	2020/8/24	9 أشهر	3 مصغرة	«علق العمل ليومين بسبب ظهور حالات كورونا بين المشاركين»
الرابعة	2020/11/30	3 أشهر	5 مصغرة	
الخامسة	2021/1/25	شهران	5 مصغرة	
السادسة	2021/10/18	9 أشهر	5 مصغرة	

سابقاً، وتستمر في طرح اقتراحها في نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق مع تأمين الضمانات اللازمة من الأمم المتحدة.

ينطلق هذا الاقتراح من قناعة سياسية بضرورة إنهاء الانفصال بين العملية السياسية وأرض الواقع السوري؛ عبر إنهاء حالة عدم الاعتراف المتبادلة بين الطرفين، وعبر إنهاء تلاعب المتشدد من الطرفين بالعملية من خلال اعتبارها «لعبة سياسية» لتمضية الوقت دون إحداث أي تغيير من جهة، ومن الجهة الأخرى عبر اعتبارها أداة لإقناع «المجتمع الدولي» بأن الطرف الآخر غير منخرط إيجابياً في العملية أملاً في دفع ذلك «المجتمع» والمقصود الدول الغربية بالدرجة الأولى، لاستخدام سيناريوهات الإيجار وصولاً إلى تسليم واستلام السلطة... نقل الأعمال إلى دمشق يعني خلق واقع سياسي جديد تنتهي فيه آمال المتشدد بالالتفاف على الحوار وعلى الحل وعلى 2254 بالذات...

أيضاً، ضمن جملة الأسباب حول ضرورة هذا النقل، فإن الحسابات السابقة، ليس المالية فقط، بل وأهم من ذلك حساب «الفعالية»، هو أحد الاعتبارات الأساسية، فوجود اللجنة في دمشق يعني أنها ستجتمع بشكل مستمر ومتواصل، ويمكنها تالياً أن تنتج خلال أسبوعين في دمشق ما تنتجه خلال سنتين في جنيف... ويمكنها تالياً أن تنهي مسألة الدستور خلال أشهر قليلة، في حين أنها ضمن الإحداثيات الحالية لن تنهي العمل ضمنه قبل سنوات طويلة لا يمكن لأحد أن يضمن أن البلد بحالتها الكارثية وبتقسيم الأمر الواقع القائم فيها، ستبقى قائمة بعدها...

أي أن اللجنة خلال عامين كاملين، اجتمعت 26 يوماً، وفي كل يوم من هذه الأيام عملت اللجنة لمدة 4 ساعات كحد أقصى كل يوم، علماً أنه تكرر أكثر من مرة أن اليوم اقتصر على ساعتين عمل فقط، منها اليوم الأول في الجولة الأخيرة، أي السادسة.

وبالتالي، بالمجموع، فإن اللجنة عملت قرابة 100 ساعة خلال سنتين كاملتين. وإذا قارنا ذلك بعدد الساعات الأدنى ليوم العمل التقليدي عالمياً وهو 8 ساعات، فإن ذلك يعادل عملاً لمدة 12,5 يوماً. وإذا كانت أيام العمل في السنة الواحدة، بالنسبة لموظف في أي شركة، في أحسن الظروف، ومع عطلة يومين في الأسبوع إضافة إلى العطلات السنوية، لا تقل عن 230 يوم عمل. فإن اللجنة خلال سنتين عملت بمقدار 3% مما يعمل موظف بطرود عمل جيدة نسبياً في أي شركة في العالم خلال الفترة نفسها.

التكاليف

تخصص الأمم المتحدة 10 مليون دولار سنوياً لتغطية تكاليف عمل اللجنة، أي أنها خصصت 20 مليون دولار خلال سنتين. وبما أن عدد ساعات العمل الفعلي للجنة كما بينا أعلاه لم يتجاوز 100 ساعة عمل خلال سنتين، فإن هذا يعني أن تكلفة ساعة العمل الواحدة في اللجنة الدستورية تصل إلى حدود 200 ألف دولار، فقط لا غير!

إلى دمشق

طرح منصة موسكو للمعارضة السورية

واحدة للجنة الدستورية السورية؟

20 مليون \$

تخصص الأمم المتحدة 10 مليون دولار سنوياً لتغطية عمل اللجنة الدستورية، أي أنها خصصت 20 مليون دولار خلال سنتين

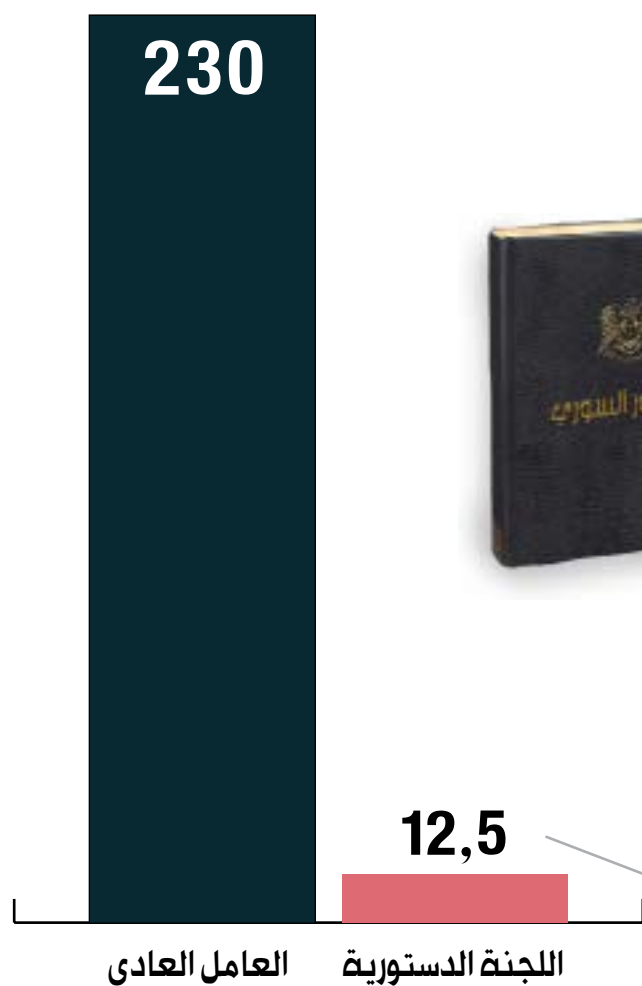
100 ساعة

وفق الحساب، عملت اللجنة الدستورية السورية قرابة 100 ساعة خلال سنتين كاملتين.

\$ 200,000

بتقسيم المبلغ على عدد ساعات العمل، فإن تكلفة ساعة العمل الواحدة في اللجنة الدستورية تصل إلى حدود 200 ألف دولار فقط لا غير!

عدد أيام عمل العامل العادي مقارنة بأيام عمل اللجنة الدستورية

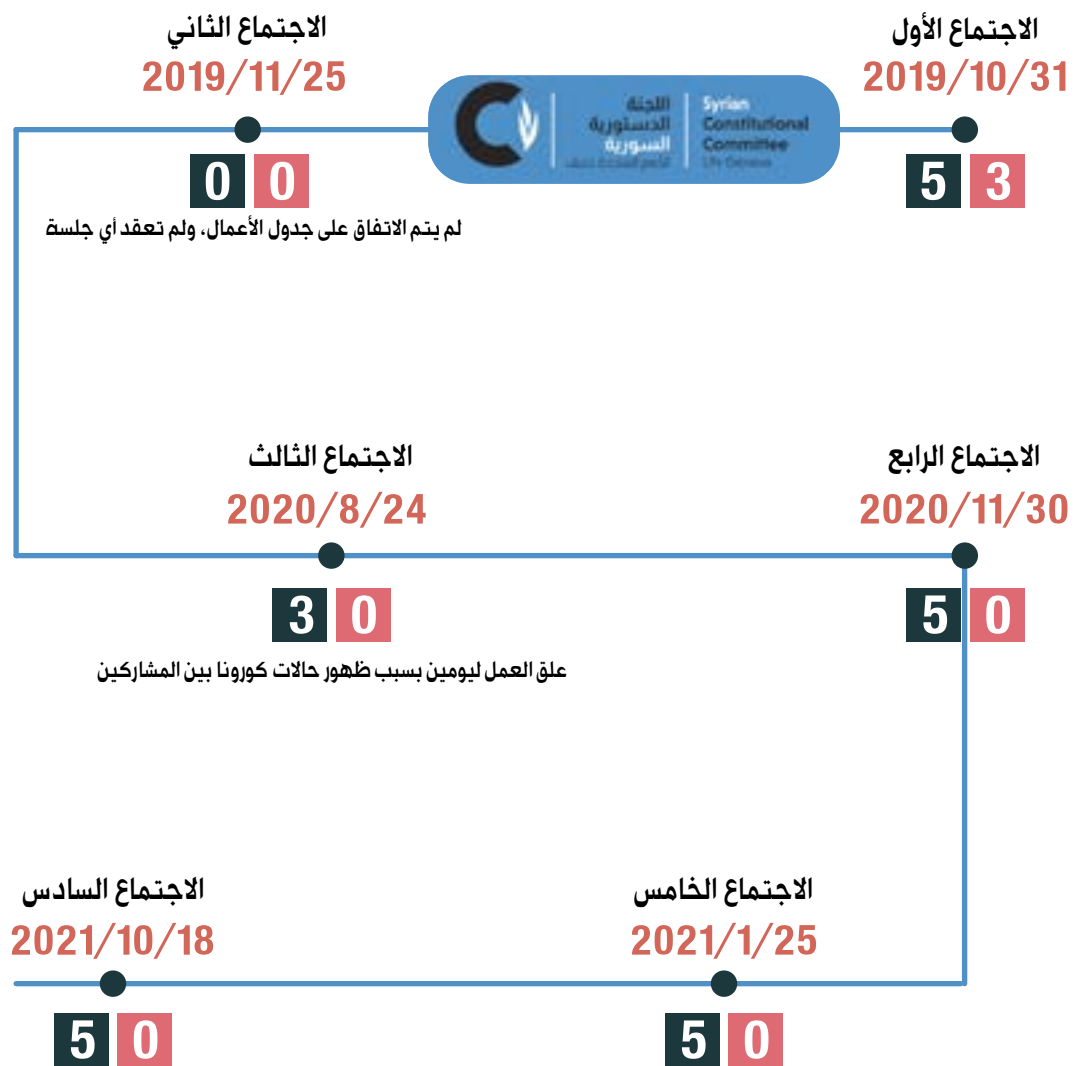


وبالتالي، عملت اللجنة قرابة 100 ساعة خلال سنتين كاملتين. وإذا قارنا ذلك بعدد الساعات الأدنى ليوم العمل عالمياً وهو 8 ساعات، فإن ذلك يعادل عملاً لمدة 12,5 يوماً.

حساب اجتماعات اللجنة الدستورية

عدد أيام اجتماع اللجنة المصغرة

عدد أيام اجتماع اللجنة الموسعة



المجموع الكلي = 23 + 3 = 26

اجتمعت اللجنة خلال عامين 26 يوماً، وفي كل يوم عملت اللجنة لمدة 4 ساعات كحد أقصى، علماً أنه تكرر أكثر من مرة أن اليوم اقتصر على ساعتين عمل فقط، منها اليوم الأول في هذه الجولة السادسة

د: جميل

إذا بقيت وتيرة عمل اللجنة كما هي ستستمر لسنوات



استضافت وكالة ريا نوفوستي يوم الثلاثاء الماضي، 19/10، د. قديري جميل أمين حزب الإرادة الشعبية وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، في مؤتمر صحفي لنقاش عمل اللجنة الدستورية في جولتها السادسة، وأفاق عملها، وأفاق العملية السياسية ككل. وفيما يلي، تنشر قاسيون المقدمة التي بدأ فيها د. جميل المؤتمر، وقسماً من إجاباته عن أسئلة الصحفيين، علماً أنّ الفيديو الكامل منشور على موقع قاسيون الإلكتروني: kassoun.org

إحصاءات

هذه الجولة هي السادسة منذ أن وضع الأساس للجنة الدستورية في مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي بتاريخ 2018/1/31 أي تقريباً منذ أربع سنوات. وتم تشكيل هذه اللجنة في 2019/9/23 أي بعد سنة وتسعة أشهر من مؤتمر سوتشي، وعقدت أول اجتماع لها في 2019/10/31 واستمرت في اجتماعاتها حتى هذا الاجتماع السادس الذي بدأ البارحة.

إذا أجرينا إحصاء بسيطاً، علماً أن كل اجتماع كان يستمر تقريباً لأسبوع أي خمسة أيام عمل، وأن كل يوم عمل فعلي في هذه اللجنة هو أربع ساعات، فإن أيام العمل الفعلية لهذه اللجنة خلال فترة عملها منذ أيلول 2019 حتى اليوم هي 28 يوماً أي 112 ساعة عمل خلال عامين. وإذا انطلقنا من وحدة قياس أخرى وهي يوم العمل التقليدي 8 ساعات، يتبين أن هذه اللجنة عملت 14 يوم عمل فعلي خلال هذه الفترة.

لماذا أقول هذا الكلام؟ لكي أفسر لماذا لم تعط نتيجة. في الندوة السابقة التي شاركت فيها هنا «في ريا نوفوستي»، قلت إن نتائج اللجنة الدستورية حتى الاجتماع الخامس هي صفر صفر صفر، لم تحرك ساكناً ولم تتحرك عجلة اللجنة الدستورية. اللجنة الدستورية لتوها قد بدأت جولتها الجديدة، ولكن المؤشرات الأولى تقول إن هنالك أملاً بالحديث عن بداية تحرك العجلة بالاتجاه المطلوب. السؤال بأية سرعة ستسير العجلة في الاتجاه المطلوب. سابقاً كنا في حالة سكون لم يتحرك شيء من مكانه في إطار عمل اللجنة الدستورية. المؤشرات الأولى البارحة واليوم تفيد أن هنالك حركة ما، ولكن ما هي نتائج الحركة النهائية؟ كي نستطيع التقييم بشكل

موضوعي علينا انتظار نهاية هذا الأسبوع، ولكن الذي أريد أن أشدد عليه أنه إذا بقيت وتيرة العمل بهذا الشكل، أي وسطياً كل أربعة أشهر اجتماع للجنة الدستورية، وكل اجتماع أسبوع والأسبوع خمسة أيام عمل واليوم هو أربع ساعات عمل، فيمكننا أن نتوقع كم سيستمر العمل الحقيقي للجنة الدستورية... سيستمر لسنوات موضوعياً. ولكن الواقع الموضوعي ماذا يتطلب؟ يتطلب البدء السريع بالحل السياسي، واللجنة الدستورية هي أحد جوانب العملية السياسية. إذا كانت التوتيرة ستبقى هكذا فهذا يعني أن معاناة الشعب السوري ستطول وستأخذ وقتاً إضافياً ليس ضرورياً.

غرفة إنعاش مركز

وأقول هذا ليس للتقليل من شأن اللجنة الدستورية، وإنما من أجل وضع الأساس للتفكير بتسريع وتججيل عملها. اللجنة الدستورية لعبت دوراً هاماً منذ مؤتمر الحوار في سوتشي وحتى تشكيلها في أيلول 2019. ما هو هذا الدور؟ يجب ألا نبالغ في هذا الدور ويجب ألا نخفف من أهميته؛ هذا الدور كان هاماً لإبقاء العملية السياسية قيد الحياة ولو في غرفة الإنعاش المركز، لأن البعض دولياً كان يريد دفن القرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن في 2015، أي 2254، حول الأزمة السورية. وعدم وجود أي حراك في اتجاه القرار، كان يمكن موضوعياً أن يسمح بدفن هذه العملية. على الأقل، سوتشي وما نتج عنها باللجنة الدستورية، أبقت العملية السياسية قيد الحياة، وهذا المهم بالنسبة لنا في الموضوع.

وهذا إذا قلناه لا نعني به أن العملية السياسية هي اللجنة الدستورية فقط، اللجنة الدستورية

هي أحد جوانب العملية السياسية وحسب المنطوق الحرفي وروح 2254، فالعملية السياسية أوسع من اللجنة الدستورية ولو كانت اللجنة الدستورية هي النقطة الثانية في هذه العملية السياسية التي يمكن تسميتها الانتقال السياسي.

هذا ما للجنة الدستورية وما عليها. لها دور كبير أنها أبقت العملية السياسية في حالة حياة، وعليها ملاحظة أن عملها كان بطيئاً جداً، وهذا العمل البطيء يمكن أن يعطي نتائج سلبية.

لماذا كان عملها بطيئاً؟ لأن هذه اللجنة من الناحية السورية، لا أريد أن أتكم عن الجانب الدولي، بالجانب الدولي كان هناك طرف وهو الغرب تحديداً يسعى إلى وضع العصي بالعجلات وعرقلة كل العملية السياسية بما فيها عمل اللجنة الدستورية، ولكن سورياً ماذا؟ سورياً كان هناك موقفان متناقضان لا يمكن الموافقة عليهما وفهما، أولاً موقف من النظام الذي اعتبر علناً وبشكل صريح أن اللجنة الدستورية في جنيف هي لعبة سياسية، أي إن العملية بالنسبة له غير جدية. نأمل أن بوادر ما ظهر البارحة واليوم يعني أن موقفه قد تغير في التعامل مع اللجنة الدستورية واعتبارها بالتالي عملية جدية وليست لعبة سياسية. الموقف النقيض بالطرف الآخر من المتراس هو موقف الأطراف المشددة من المعارضة التي تتألم الموضوع من الناحية الشكلية، وتعتبر أن 2254 يعني أولاً جسماً انتقالياً وبعدها لجنة دستورية وبعدها انتخابات. فإذا انطلقنا من اللجنة الدستورية وهي رقم 2 في الأولويات التنفيذية لـ 2254 أي إننا الغينا النقطة الأولى التي هي الجسم الانتقالي وهذا الأمر غير صحيح. الأمر الصحيح أن عدم ظهور اللجنة الدستورية ولو كانت تعمل بشكل بطيء خلال الفترة الماضية كان سيعني إلغاء ليس فقط النقطة الأولى التي هي الجسم الانتقالي وإنما إلغاء 2254 كله.

وإنما إلغاء 2254... القوات الأجنبية، وأولاً «الإسرائيلية»

ما يسجل للجنة الدستورية أنها أبقت العملية السياسية كما قلت قيد الحياة. ماذا يعني 2254 بالنسبة لنا، والذي نشأت اللجنة الدستورية على أساسه؟ يعني فيما يعنيه إذا تكلمنا لاحقاً عن العملية السياسية بمعنى الانتقال السياسي، يعني انسحاب جميع القوات الأجنبية من الأراضي السورية بغض النظر هل هذه القوات جاءت بدعوة أو بغير دعوة. والذي أريد لفت الانتباه إليه أن القوات «الإسرائيلية» التي تحتل منذ عام 1967 جزءاً هاماً من الأراضي السورية وهي الجولان المحتل حالياً، هي أيضاً مشمولة برأينا بهذا القرار.

كثيرون ممن يتكلمون عن انسحاب القوات الأجنبية ينسون أو يتناسون موضوع القوات «الإسرائيلية» الموجودة في الجولان، وبرأينا انسحاب القوات «الإسرائيلية» من الجولان ذو أهمية قصوى بالنسبة للأزمة السورية؛ يمكن للبعض أن يقول ما هي علاقة احتلال الجولان بالأزمة السورية... احتلال الجولان 1967 والأزمة السورية في 2011؟ العمليات السياسية الاجتماعية الاقتصادية التي انطلقت بعد احتلال الجولان بالنسبة لسورية هي التي أوصلتنا في نهاية المطاف لـ 2011، لأن ما جرى بعد الـ 67 هو خفض مستوى التنمية نتيجة المصاريف الدفاعية المرهقة، وهو تضخيم جهاز الدولة العسكري والأمني نتيجة احتلال الأراضي السورية والذي أدى عملياً إلى انزياح في وظيفة الدولة الداخلية وتوجيه مهامها بالدرجة الأولى نحو الخارج، مما أدى إلى استغلال البعض لذلك من أجل تخفيض مستوى الحريات السياسية في البلاد مما خلق الأزمة المناسبة لزيادة الفساد الذي كان موجوداً ولكن ارتفع مستواه أكثر بغياب الحريات السياسية وانخفاض مستواها. لذلك فإن الجذر الأول وليس الوحيد للأزمة السورية، أقول الأول هو الاحتلال «الإسرائيلي» للأراضي السورية. ومن يريد حل الأزمة السورية دون إخراج القوات «الإسرائيلية» من الأراضي السورية،

إذا بقيت وتيرة العمل بهذا الشكل، أي وسطياً كل أربعة أشهر اجتماع للجنة الدستورية فيمكننا أن نتوقع سيستمر لسنوات موضوعياً

د: جميل

انسحاب «إسرائيل» من الجولان المحتل... أولاً



لأجهزة أمن النظام؟ قلنا لهم «بالله عليكم، إذا كان وفد المعارضة سيذهب إلى دمشق وبالأساس قسم منه موجود في دمشق والقسم الذي هو غير موجود في دمشق ألا يمكن للأمم المتحدة أن تتكفل بحمايته وأن تأخذ من الحكومة السورية والنظام السوري الضمانات الضرورية والكافية بدعم من الأطراف الدولية صاحبة العلاقة لضمان أمن وسلامة وسير عمل اللجنة الدستورية على الأراضي السورية؟ لماذا الإصرار من قبل بعض المعارضين على عدم الذهاب إلى دمشق إذا كان هناك ضمانات؟ أفهم الإصرار من قبل بعض المعارضين على عدم الذهاب إلى دمشق على أنه إصرار على عدم الاعتراف المتبادل وعلى عدم الاعتراف بالحوار بوصفه الطريق الوحيد للحل في سورية. ولا يمكن تفسير ذلك بشكل آخر.

الحقيقة أن الحوار الجاري في جنيف كان منفصلاً نهائياً عن الواقع السوري وتطورات. وضع اللجنة السورية في حضيض الشعب السوري تحت أنظاره وبشكل يؤمن فيه أكبر علنية ممكنة، لأنه في الزوايا المظلمة يتم عملياً تنظيم الألاعيب والتفريق الأكاذيب، لذلك من المهم أن تكون هناك علنية قصوى في الإضاءة على اللجنة الدستورية في دمشق، ونحن من طرفنا كمنصة موسكو وجبهة التغيير والتحرير وحزب الإرادة الشعبية نطالب ببيت كامل ومباشر لأعمال اللجنة الدستورية كي يرى الشعب السوري الجميع ماذا يقولون وماذا يفعلون؟ لأننا موجودين في هذه اللجنة ولا اعتقد أن الآخرين لديهم ما يخفونه. لذلك لماذا عدم الإصرار على نقل وقائع عمل اللجنة الدستورية بشكل كامل. أنا لا أقول نقل عمل لجان الصياغة الصغيرة... إلخ أتكم عن اللجنة المصغرة واللجنة الموسعة. اللجنة المصغرة 45 واللجنة الموسعة اجتمعت مرة واحدة والتي كانت 150 شخصاً، هذا ممكن نقله بشكل مباشر. دعونا نتعلم العلنية والمكاشفة والمصارحة، وليكن الكل صفحة

الشأن وضمناً أن دستور سورية يجب أن يكتب في سورية وليس في جنيف، لا أعلم كيف الذين يريدون أن يكتبوا الدستور في جنيف سينظرون إلى أعين أولادهم وأحفادهم في المستقبل حينما يقولون نحن كتبنا الدستور السوري أين؟ خارج سورية. من الناحية السياسية والمعنوية والأخلاقية يجب أن يكتب في سورية.

من الناحية العملية ماذا يعني نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق؟ يعني خلق حالة استمرارية في عمل اللجنة الدستورية، حالة عمل يومي. كما قلت منذ قليل، خلال عامين، اجتمعت اللجنة الدستورية فقط 28 يوماً كل يوم وسطيّاً 4 ساعات وأحياناً ساعتين.

الواضح من سرعة هذا العمل أنه لن يؤدي إلى الوصول إلى دستور خلال فترة قريبة، ونحن مستعجلون، والشعب السوري مستعجل أكثر من أجل حلحلة الأزمة السياسية وحلحلة الموضوع القائم وحلحلة المشكلة السورية والبداية بالحل السياسي. الاستمرارية اليومية لعمل اللجنة ستسمح بإنهاء العمل بفترة قياسية سريعة. ثانياً، من الناحية السياسية، نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق يعني إنهاء عدم الاعتراف المتبادل بين الطرفين اللذين يتفاوضان في جنيف، إلى الآن كان هناك حالة عدم اعتراف. حالة عدم الاعتراف كانت تتمظهر في أن كل طرف يسمي الطرف الآخر بتسميات ما أنزل الله بها من سلطان ولا تؤدي إلى خلق أجواء مناسبة للحوار.

ثالثاً، نقل الأعمال إلى دمشق لا يعني فقط إنهاء عدم الاعتراف، وإنما أيضاً الاعتراف بأن الحوار هو الطريق الوحيد للحل، لن يكون هناك إسقاط ولا حسم عسكري، سيصبح الحوار الذي يجري في دمشق تحت إشراف ورقابة وحماية الأمم المتحدة وأريد أن أركز على هذه النقطة، البعض حينما قلنا نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق قال «تريدون أن تسلموا المعارضة لقمة سائغة

الحد الأدنى للأجر اليوم هو أقل من 10% من الحد الأدنى لمستوى المعيشة المطلوب والمحسوب علمياً على أساس المتطلبات الضرورية للحياة أي إعادة إنتاج الحياة نفسها

الضرورية للحياة، أي إعادة إنتاج الحياة نفسها. وجميعكم تعلمون أن 2254 هو حل لقضية المعتقلين والمختفين، 2254 سيؤدي عملياً إلى حل قضية اللاجئين وعودتهم الأمانة وتأمين ظروف المعيشة الكريمة لهم.

دمشق

كيف يمكن السير إلى الأمام في اللجنة الدستورية؟ تقدمنا سابقاً باقتراح باسم منصتنا التي كان يمثلها في اللجنة الدستورية مهند دليقان في الاجتماع الأول للجنة الدستورية بـ 2019/10/31. أبدينا رأينا بضرورة نقل عمل اللجنة الدستورية إلى دمشق، فنزل علينا غضب هيئة التفاوض والمعارضة الحاكمة في هيئة التفاوض - كما يوجد نظام حاكم يوجد أيضاً معارضة حاكمة - وقررت إبعاد ممثلنا لا لنذب ارتكبه إلا أنه قال رأينا في هذا الاجتماع الذين هم غير موافقين عليه. لا نلغي حقهم بأن يكون لديهم رأي آخر غير رأينا، ولكن لماذا يريدون إلغاء رأينا؟ ولماذا هذا التصرف التعسفي الذي لا يتطابق مع اللوائح والأنظمة الداخلية لهيئة التفاوض نفسها؟

منذ ذلك الحين ونحن غير موجودين في اجتماعات اللجنة الدستورية، أي إن منصة موسكو غائبة عن اجتماعات اللجنة الدستورية. اليوم يجري الاجتماع الخامس بغيابنا، الاجتماع الأول حضرناه ومقعدنا محفوظ ولكن نحن مصرون على أن تعيد هيئة التفاوض النظر بقرارها الجائر وكثير من المكونات من هيئة التفاوض «منصة القاهرة - هيئة التنسيق» - وجزء من المستقلين» يؤيدوننا في هذا الموقف، ولكن هناك تعنت وإصرار من قبل الائتلاف الذي له وزن ضمن هيئة التفاوض على موقفه، ونحن لن نتراجع عن موقفنا ومصرون على نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق.

واضح لماذا نطلب نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق من اللحظة الأولى. إضافة إلى الكلام الذي قلناه سابقاً في هذا

فهو يريد وضع الأساس من أجل دورة ثانية للأزمة السورية.

لذلك بالنسبة لنا، انسحاب القوات «الإسرائيلية» من الأراضي السورية هو أولاً، وكل القوات العسكرية الأجنبية ثانياً من جميع الأراضي السورية. ثانياً القوة العسكرية التي جاءت دون دعوة، وثالثاً القوة العسكرية التي جاءت بدعوة، والتي ستنتفي الحاجة لوجودها حينما تذهب جميع القوات الأخرى. أعتقد أن هذا هو 2254 بالنسبة لنا، وهو إلغاء الحصار الاقتصادي الجائر من طرف واحد ضد سورية، وإلغاء العقوبات ضد الشعب السوري لأن النخب الفاسدة استفادت جداً من هذه العقوبات وحقق ثروات لم تكن تحلم بها.

كلنا نعلم أنه هناك فساد ونهب للاقتصاد السوري، ولكن مستواه زاد كثيراً بسبب هذه العقوبات وبسبب الحصار الاقتصادي. وواضح أنه إذا زالت العقوبات وتم فك الحصار، فإن الوضع الاقتصادي لا يمكن إلا أن يتحسن. لذلك يهتما مصير الشعب السوري ووضع الاقتصاد والمعيشة وتنفيذ 2254 هو المفتاح لحلحلة هذه القضية.

الكارثة الاقتصادية

الوضع الاقتصادي اليوم مأساوي، لأن الحد الأدنى للأجر اليوم هو بحدود 20 دولاراً، ما يعادل 70 ألف ليرة سورية، بينما الحد الأدنى لمستوى المعيشة المطلوب اليوم في ظروف السورية على أساس مستوى الأسعار الحالي هو بحدود 300 دولار أو ما يعادل مليون و100 ألف ليرة سورية. بينما الحد الوسطي للأجر في ظل مستوى الأسعار الحالي وسعر صرف الدولار يجب أن يكون بحدود 500 دولار ما يعادل مليون و800 ألف ليرة سورية، فأين نحن مع الحد الأدنى للأجر من الحد الأدنى لمستوى المعيشة؟ الحد الأدنى للأجر اليوم هو أقل من 10% من الحد الأدنى لمستوى المعيشة المطلوب، والمحسوب علمياً على أساس المتطلبات

د: جميل

النقل إلى دمشق يعني الانتقال إلى عمل يومي ومستمر



الحياة النشيطة، وهذا يتطلب العودة إلى القرار بكامل تفاصيله، والنقطة الأولى منه هي ليست تفصيلاً صغيراً بل هي أساسية، هي بحث المرحلة الانتقالية بين الطرفين السوريين لتنفيذ القرار بروحه وحرره. المرحلة الانتقالية تعني بالنسبة لنا جسماً انتقالياً بالتوافق بين الأطراف السورية دون إسقاط ودون حسم، عبر الحوار. وللتوافق على الجسم الانتقالي المطلوب التوافق على ثلاث نقاط، النقطة الأولى تعريف الجسم الانتقالي لأنه غير معرف وترك السوريين تعريفه، لأنه يمكن أن يكون هيئة موجودة في الدستور أو خارج الدستور هذا موضوع ليس أمريكياً وليس روسياً وليس تركياً وليس إيرانياً هذا الموضوع سوري- سوري. وبعد تعريفه يجب التوافق بين الأطراف السورية على صلاحياته خلال المرحلة الانتقالية والمفروض أن تستمر حسب ما هو مكتوب في 2254 سنة ونصف. عندها نبحث عن الصلاحيات لنرى ما هي الصلاحيات الموجودة في الدستور والصلاحيات التي تتطلب تعديلات دستورية، وبعد إنهاء النقطة الأولى والثانية يصبح التشكيل الشخصي لهذا المجلس الانتقالي هو حاصل مُحصّل بالنتيجة.

لذلك أعتقد أن الأولوية اليوم تنتقل إلى هذه النقطة ومن هنا أطمئن المتخوفين من أن العمل في اللجنة الدستورية يلغي النقطة الأولى، أقول بالعكس إن بدء العمل بالجنة الدستورية وضع الأساس لإبقاء العملية السياسية حيّة والانتقال مرة أخرى إلى النقطة الأولى من أجل تفعيلها والسير إلى الأمام نحو الحل السياسي، نحو إنجاز الدستور والذهاب نحو الانتخابات وإنهاء المرحلة الانتقالية والانتقال إلى سورية جديدة ينعم فيها بالعيش الكريم جميع السوريين.

● اشترت إلى الدور «الإسرائيلي» في سورية، وفي هذا الشهر من المقرر إجراء لقاء بين رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بينت والرئيس الروسي بوتين، هل سيؤثر هذا اللقاء في التسوية السورية؟

قلت في المقدمة إن الدور «الإسرائيلي» قديم، ويعود لأكثر من 50 عاماً، وإن هذا الدور كان أحد أسباب اشتعال فتيل الأزمة. وإن أردنا حل الأزمة جدياً علينا أن نسحب هذا الفتيل نهائياً، وسحب هذا الفتيل هو إعادة الجولان لأصحابه. هناك حديث في الفترة الأخيرة من «الإسرائيليين» أنهم يخططون لاجتماع أممي أمريكي- «إسرائيلي»- روسي، لبحث الموضوع السوري، أعتقد أن الحديث في هذا الموضوع مضر، والتفكير بهذا الموضوع مضر، لأن على «إسرائيل» الابتعاد نهائياً عن التدخل بالشؤون الداخلية للأمر السوري، وأي تدخل لهم يزيد الطين بلة، وهم يتدخلون فعلاً بشكل علني عبر القصف المستمر للأراضي السورية، استطاع الطرف الروسي أن يجبرهم ألا يقصفوا من الأراضي السورية، أصبحوا يقصفون من خارج الأراضي السورية. وتدخلوا بشكل غير مباشر عبر دعم بعض الفصائل المسلحة وتمويلها وتسليحها، هذا الأمر مخفي ولكن المخابرات «الإسرائيلية» لها دور ويد هامة في الأزمة السورية، لذلك إن كانوا فعلاً يريدون حل الأزمة السورية عليهم أن يبتعدوا نهائياً عن التدخل بأي شكل كان مباشر أو غير مباشر وعليهم الانسحاب الكامل من الجولان.

● ما تقييمكم لآفاق تقدم العملية السياسية في سورية بدعم من الأمم المتحدة كما ينص القرار 2254؟

العملية حيّة ولو في غرفة الإنعاش المركز عبر اللجنة الدستورية. الآن يجب إخراجها من غرفة الإنعاش المركز وإدخالها إلى

عبر مجموعة أستانا، حيث روسيا وإيران، يمكن تحجيم الأمل التركية والمخططات التركية بتغييرات ديمغرافية واقتصادية في المناطق التي يوجد بها الأتراك إن كان مباشرة عبر الجيش التركي أو عبر الفصائل التي تأتمر بأمرهم. نعول كثيراً على دور مجموعة أستانا الثلاثية في تحجيم شهية الأتراك بالنسبة لسورية، نحن لسنا مع تضخيم الخطر التركي ولكن لسنا مع تخفيفه. الغرب و«إسرائيل» خاصة يحاولون أن يبالغوا في خطري التنريك والتشجيع أي إيران، والأتان موجودان في أستانا، وروسيا يمكن أن تلعب دوراً توفيقياً هاماً في هذه المجموعة. لذلك نعتقد في حزب الإرادة الشعبية وفي جبهة التغيير والتحرير أنه أن الأوان كي تلعب أستانا دوراً أساسياً في حل الأزمة السورية على أساس القرار 2254. أستانا نشأت كتفاهم بين ثلاث دول للمساهمة بالحل العسكري للأزمة السورية وقد نجحت بذلك نجاحاً كبيراً؛ عملياً لم يعد هناك إطلاق نار على الأراضي السورية، مناطق التوتر القتالي أصبحت بؤراً صغيرة، لم يعد هناك قتال شامل على الأراضي السورية، وهذا الفضل يسجل لأستانا. ولكن هذا الموضوع استنفد نفسه، أقصد الدور العسكري لأستانا، وهذا الموضوع إن لم يدعمه الحل السياسي يمكن أن تتبخر نجاحاته، ولكي لا تتبخر نجاحاته نرى في ظل الماطلة والتسويق والإعاقة التي يقوم بها الغرب في تنفيذ 2254 أملاً في إبادة واستنزاف سورية، نرى أنه على أستانا دور تاريخي هام جداً وهو المساعدة على تحقيق الحل السياسي على أساس 2254 في سورية، أي إنه يجب تطوير الدور النوعي لأستانا وتطوير وظيفتها في الأزمة السورية. إذا استطاعت أستانا أن تصل إلى هذا المستوى الجديد، أعتقد أننا قادرون على حل الأزمة حتى وإن قاوم الغرب ذلك.

مفتوحة أمام الشعب السوري لكي يعلم الشعب من هو من... هذا الشيء ضروري. أعتقد أن عجلة اللجنة الدستورية بدأت بالحركة ويمكن أن تكون الحركة بطيئة في بادئ الأمر، ونهدف من خلال جميع اقتراحاتنا إلى تسريعها وأعتقد أن هذه الاقتراحات ضرورية للتنفيذ إذا حصلت على موافقة الأطراف الأخرى.

حينما اقترحنا هذا الاقتراح توقعنا أن أول من سيوافق عليه هو وفد الحكومة السورية، ولكن إلى الآن لم ينبسوا ببنت شفة حول هذا الموضوع، واستغربنا بشكل شديد لماذا لم يحددوا موقفاً من هذه العملية؟ هل لأنهم لا يريدون الاعتراف بوفد المعارضة وأن يستمرروا في حالة عدم الاعتراف المتبادل؟ هل لأنهم لا يعتبرون الحوار هو الطريق الوحيد للحل؟ لذلك لتبديد هذه الشكوك، على الأطراف أن تعلن موافقتها على نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق لأن نقلها يعني تفعيل القرار 2254 لتطبيقه من كامل جوانبه. البعض كان يرى الموضوع بطريقة ميكانيكية: نبدأ بالرقم واحد الجسم الانتقالي وننتقل للرقم 2 اللجنة الدستورية وبعدها ننتقل للرقم 3 الانتخابات. الحياة فرضت رسماً وخطاً آخر، بدأنا باللجنة الدستورية. لماذا لا يمكن العودة إلى 1 والبدء بالحديث عن المرحلة الانتقالية والجسم الانتقالي الذي سيعزز عمل اللجنة الدستورية أكثر؟ لذلك عمل اللجنة الدستورية سيتسارع بحال توفر عامان: بدء تنفيذ القرار 2254 بكل جوانبه، ونقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق. و2254 هو الحل الوحيد للأزمة السورية حتى الآن ولن يكون هناك حل آخر غيره.

● ألا يعرقل الوجود التركي المستمر في سورية الأوضاع، ولا يطيل حل المشكلات داخل سورية؟

نعول كثيراً على

دور مجموعة أستانا
الثلاثية في تحجيم
شهية الأتراك
بالنسبة لسورية نحن
لسنا مع تضخيم
الخطر التركي ولكن
لسنا مع تخفيفه

تمهيد لرفع سعري جديد للغاز المنزلي والصناعي



استعرض وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، عبر صفحته الشخصية بتاريخ 2021/10/22، بعض مصادر أسطوانات الغاز المنزلي التي توفرها السوق السوداء، ممهداً إلى رفع سعري قادم للغاز المنزلي والصناعي «بنسب لا تؤثر على المواطن»، دون تحديد لهذا السعر، أي تمهيد لتخفيض جديد على الدعم المقدم باسم هذه المادة!

■ عادل إبراهيم

وقد تناسى الوزير، أو غيَّب القضية الأهم في جعل السوق السوداء نشطة على هذه المادة وسواها، وهي عدم توفرها، أو نقصها، في السوق النظامي بما يكفي حاجات الاستهلاك الفعلي، مما يضطر المواطنين للجوء إلى ما توفره السوق السوداء منها، وبالسعر الذي تفرضه عليهم، استغلالاً ونهباً وفساداً.

استفاضة منقوصة

استفاض وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالإجابة على تساؤله: «من أين يأتي الغاز بسعر لا يقل عن 100 ألف ليرة طالما أن الغاز يوزع على البطاقة الذكية؟» دون أن يقدم حلولاً ناجعة للحد من النشاط الاستغلالي لشبكات هذه السوق!

حيث حدد مصادر الغاز الذي يباع في السوق السوداء بالتالي: حصص بعض من يقيمون بالخارج- حصص تفوق حاجة بعض المنشآت- حصص محلات ومنشآت توفقت عن العمل- بيع جزء كبير من حصص جهات ونشاطات وجميعيات تحصل على الغاز بموجب موافقات ورقية- سرقة كيلوغرام تقريباً من كل قارورة غاز وتعبئتها في قوارير فارغة من قبل معتمدي الغاز.

إن جميع النقاط أعلاه معروفة مسبقاً، ولا جديد فيها، وهي سلفاً تعتبر في عهدة وزارتي النفط والتجارة الداخلية وحماية المستهلك، وبمسؤوليتهما مشتركتين، وبخمس الوقت فإنها لا تجيب على السؤال الأهم الذي كان من المفترض أن يطرحه الوزير، وهو: لماذا توجد السوق السوداء أصلاً، وما الذي يفرض الضرورة للجوء إليها بسعرها الاستغلالي الخيالي؟

أزمة مستمرة بلا حلول

إن إطلاق مفردة «أزمة» على مشكلة الغاز، المنزلي أو الصناعي، لم تعد كافية، وكذلك فإن عبارة «السوق السوداء» لم تعد تعبر عن حقيقة

حجم استغلال حاجة المواطنين لهذه المادة «المدعومة».

فالمبررات والذرائع الرسمية، عن التقصير في توزيع أسطوانات الغاز للمستحقين، لها بداية وليس لها نهاية، مع الضرب بعرض الحائط باحتياجات المواطنين الفعلية من هذه المادة الهامة.

أما الجديد على مستوى الذرائع والمبررات، فهو ما تم طرحه من قبل الوزير من خلال عبارة «كل هذا في وقت يشهد فيه العالم أزمة غاز منزلي. وارتفعت فيه الأسعار وأجور النقل».



تناسى الوزير القضية

الأهم في جعل

السوق السوداء

نشطة على هذه

المادة وهي

عدم توفرها أو

نقصها في السوق

النظامي بما يكفي

حاجات الاستهلاك

الفعلي

طوابير إلكترونية طويلة

إن توزيع أسطوانات الغاز المنزلي على المواطنين بات مؤتمناً ومتحكماً به من خلال البطاقة الذكية والرسائل، وفعلاً فقد اختفت طوابير الانتظار في الشوارع، لكنها استبدلت بطوابير إلكترونية طويلة، حيث أصبح صاحب الاستحقاق متابعاً لمتغيرات تسلسل دوره عبر تطبيق «وين»، انتظاراً للرسالة الميمونة التي تبليغه بموعد استلامه لأسطوانة الغاز من الموزع المعتمد، مع منحه مدة 24 ساعة للاستلام.

المدة بين مواعي استلام أسطوانة الغاز كانت بالبداية 23 يوم، ثم تزايدت هذه المدة وصولاً إلى 60 يوم، ومؤخراً تزايدت هذه المدة بحيث لم تعد هناك مدة محددة ومسقوفة، ففي بعض المدن قد تصل المدة بين مواعي الاستلام إلى 65 أو 70 يوماً، بينما في مدن أخرى قد تصل المدة إلى 90 يوماً، وذلك بحسب بعض المواطنين، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الفوارق النسبية بالتوزيع بين المعتمدين في نفس المدينة أيضاً.

وهذا بالضبط السبب الرئيس لتفول نشاط شبكات السوق السوداء على احتياجات المواطنين وفرض أسعارها الاستغلالية عليهم، وكل ما عدا ذلك ذرائع!

مليارات السوق السوداء سيدة الموقف

الطامة والكارثة لم تعد مقتصرة على المدة الفاصلة بين مواعي الاستلام، فقد سبق أن لجأ بعض المواطنين إلى السوق السوداء لتأمين حاجتهم من الغاز المنزلي، بسبب التأخر في عمليات التسليم النظامية، حيث كان سعر أسطوانة الغاز في هذه السوق يتراوح بين 15-25 ألف ليرة، لكن منذ عدة أشهر وحتى

الآن تزايد هذا المبلغ وصولاً إلى أرقام فلكية، فقد وصل سعر أسطوانة الغاز إلى أكثر من 100 ألف ليرة.

فبعد كل الحديث عن أهمية الأتمتة والنكاء، ها هي أسطوانات الغاز تسرح وتمرح في السوق السوداء، لكن بسعرها الاحتكاري المرتفع والخيالي، وما على المواطن المحتاج إلا الرضوخ لمشينة المتحكمين في هذه السوق، ودفع ما يفرض عليه من سعر!

ولا داعي للحديث بأن كل ما هو موجود من أسطوانات في السوق السوداء مصدره شركة محروقات، بغض النظر عن يقوم بعملية البيع والتوزيع من شبكات تعمل في السوق السوداء، وبغض النظر عن كل ما قدمه الوزير من مصادر لهذه السوق، فشركة محروقات هي المصدر والموزع الوحيد لهذه الأسطوانات افتراضاً، والكميات المسلمة للموزعين من المفترض أنها باتت مراقبة ومتحكم بها عبر النكاء!

فأين المشكلة؟ وكيف لم يتم التمكن من ضبط إيقاع حركة أسطوانات الغاز وصولاً إلى مستحقيها؟ وبالتالي الحد من دور وحجم السوق السوداء الاستغلالي الكبير!

ولعل الأهم، هو حجم النهب في هذه السوق، والذي أشار له الوزير، حيث قال: «المشاكل التي تثبت بالدليل القاطع، لا بد من أن تعالج، مهما أزعجت لصوص الغاز وجعلتهم يستاجرون أقلاماً تكتب لتبرر لهم بقاء الوضع الحالي الذي يجعلهم يجمعون المليارات على حساب المواطن والدولة».

لكنه أيضاً أغفل مجدداً أن هذه «المليارات على حساب المواطن والدولة» لا تشتري بعض الأرقام فقط، بل والكثير من النعم أيضاً، نهباً وفساداً وتبريراً!

الحكومة دائماً متفاجئة

تجدر الإشارة إلى أن مشكلة التوريدات مرتبطة أصلاً بالتعاقدات التي من المفترض أن تكون معدة ومتفق عليها مسبقاً مع الموردين، أي كانوا هؤلاء، وذلك لتأمين حجم الاحتياج الفعلي من المادة، كي لا نفع بالنقص المتكرر، وبالتالي شرعة السوق السوداء لتأمين احتياجات المواطنين المضطرين!

فواقع الحال المسيطر منذ سنوات وحتى الآن، يقول: إنه وفي كل مرة تتفاقم بها أزمة الغاز يتم التذرع بنقص التوريدات أو بالتأخر فيها، وصولاً إلى تخفيض الدعم على هذه المادة، وكان عامل المفاجأة هو الطافي والمسيطر على عمل الحكومة ووزارة النفط وشركة محروقات!

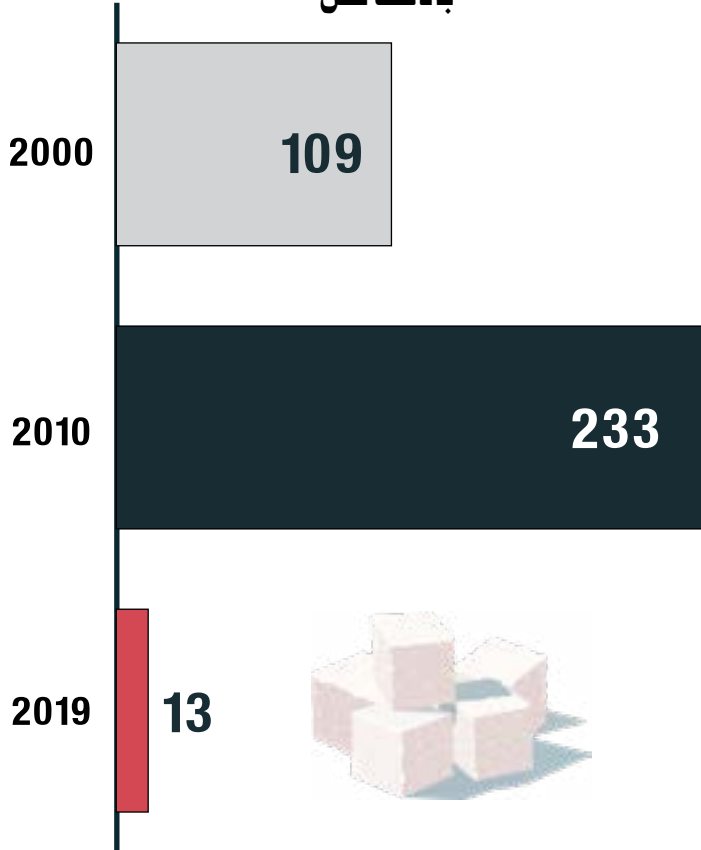
بمقابل ذلك، نراقب ونسجل ما يتحفظ به الرسميون من تفسيرات وحلول لا تصب إلا في مصلحة السوق السوداء، وعلى حساب المواطنين!

تصفية القطاع العام السوري:

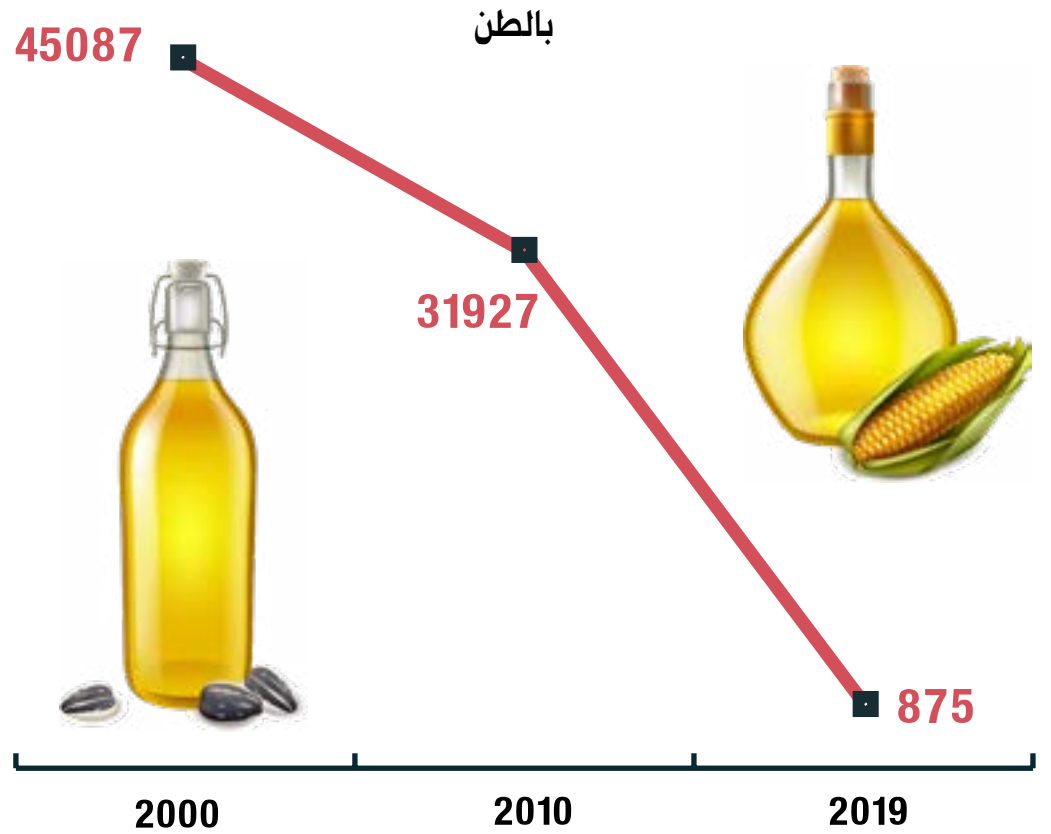
إعداد: قاسيون

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

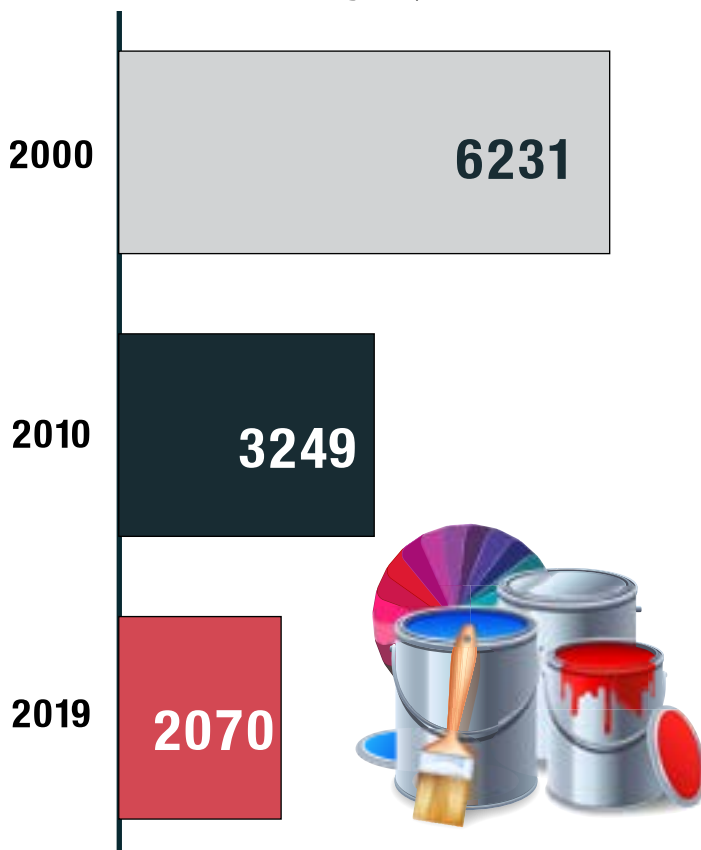
إنتاج القطاع العام الصناعي
من السكر
بالألف طن



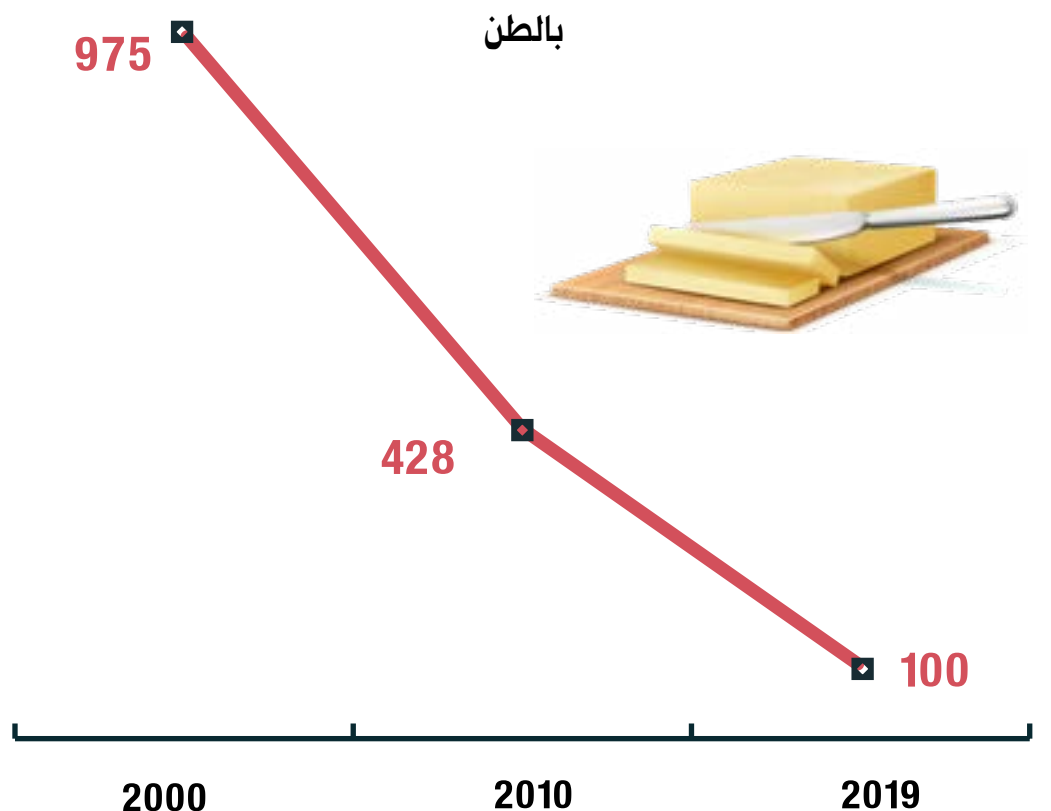
إنتاج القطاع العام الصناعي من الزيت النباتي



إنتاج القطاع العام الصناعي
من الدهانات
بالطن

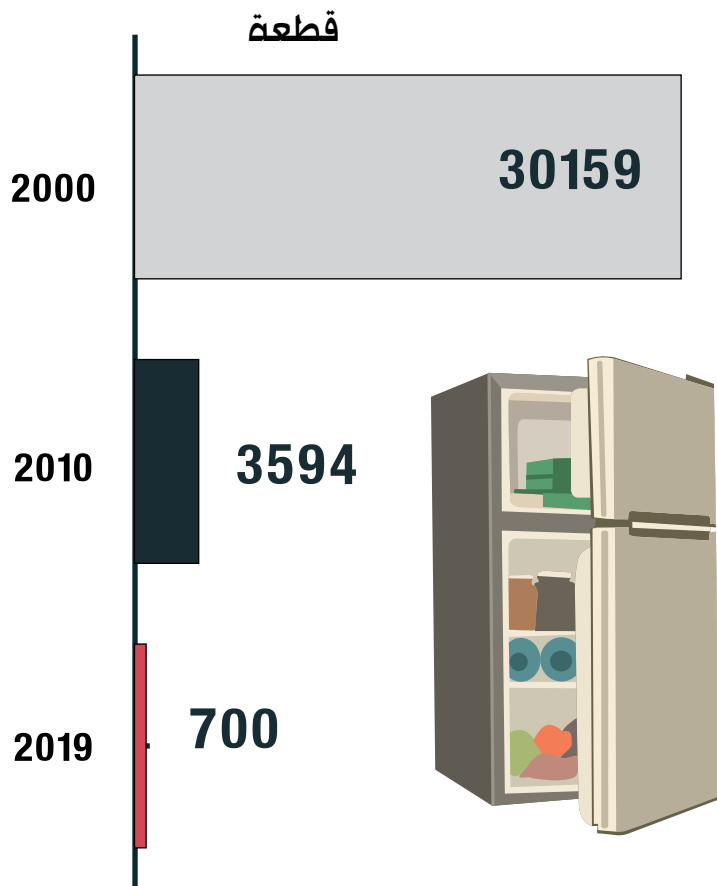


إنتاج القطاع العام الصناعي من السمن والزبدة

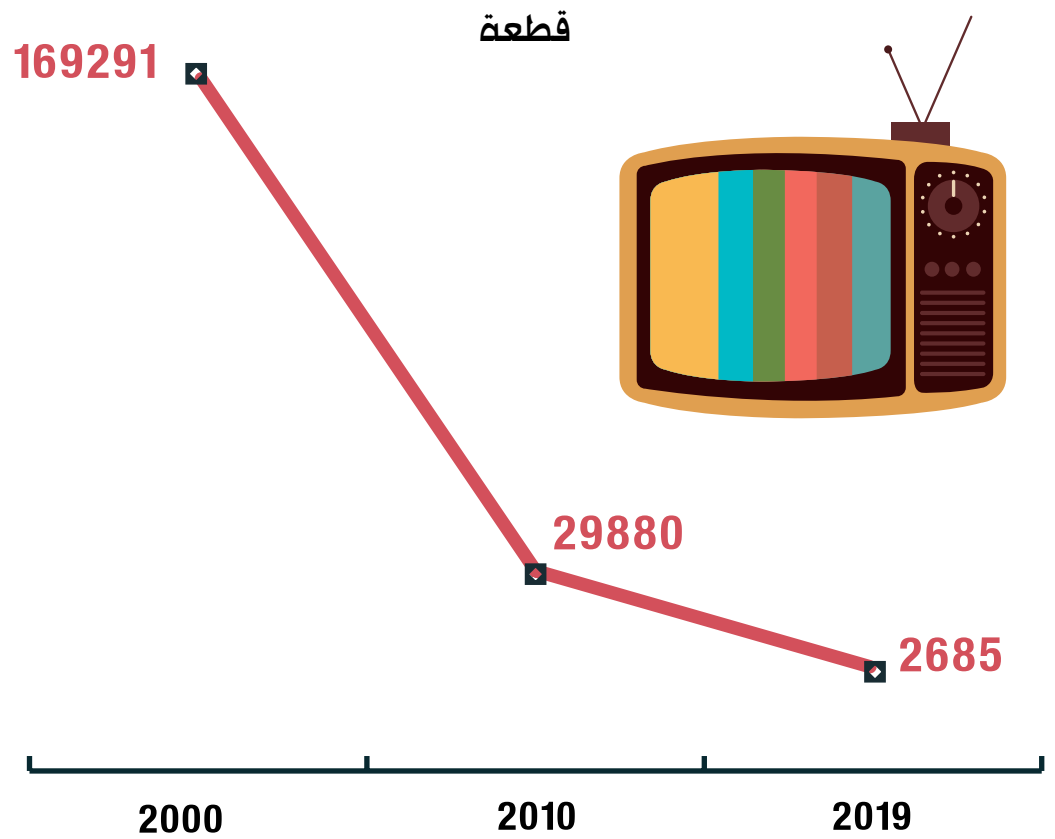


أمثلة من الصناعات التحويلية

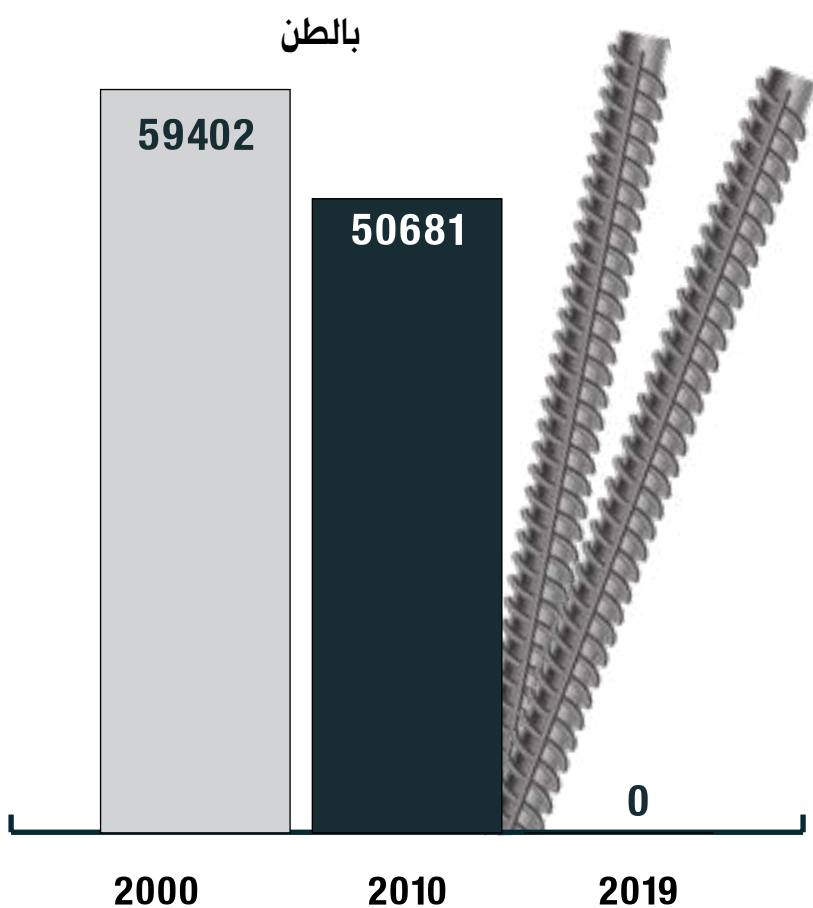
إنتاج القطاع العام الصناعي من البرادات



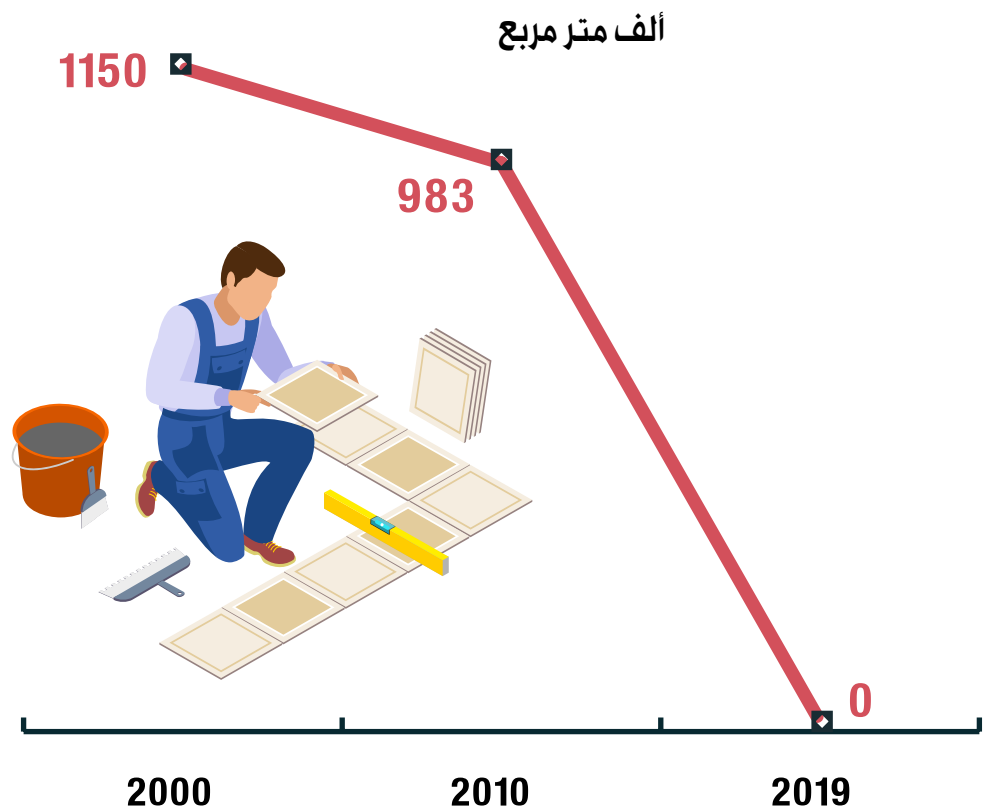
إنتاج القطاع العام الصناعي من أجهزة التلفزيون



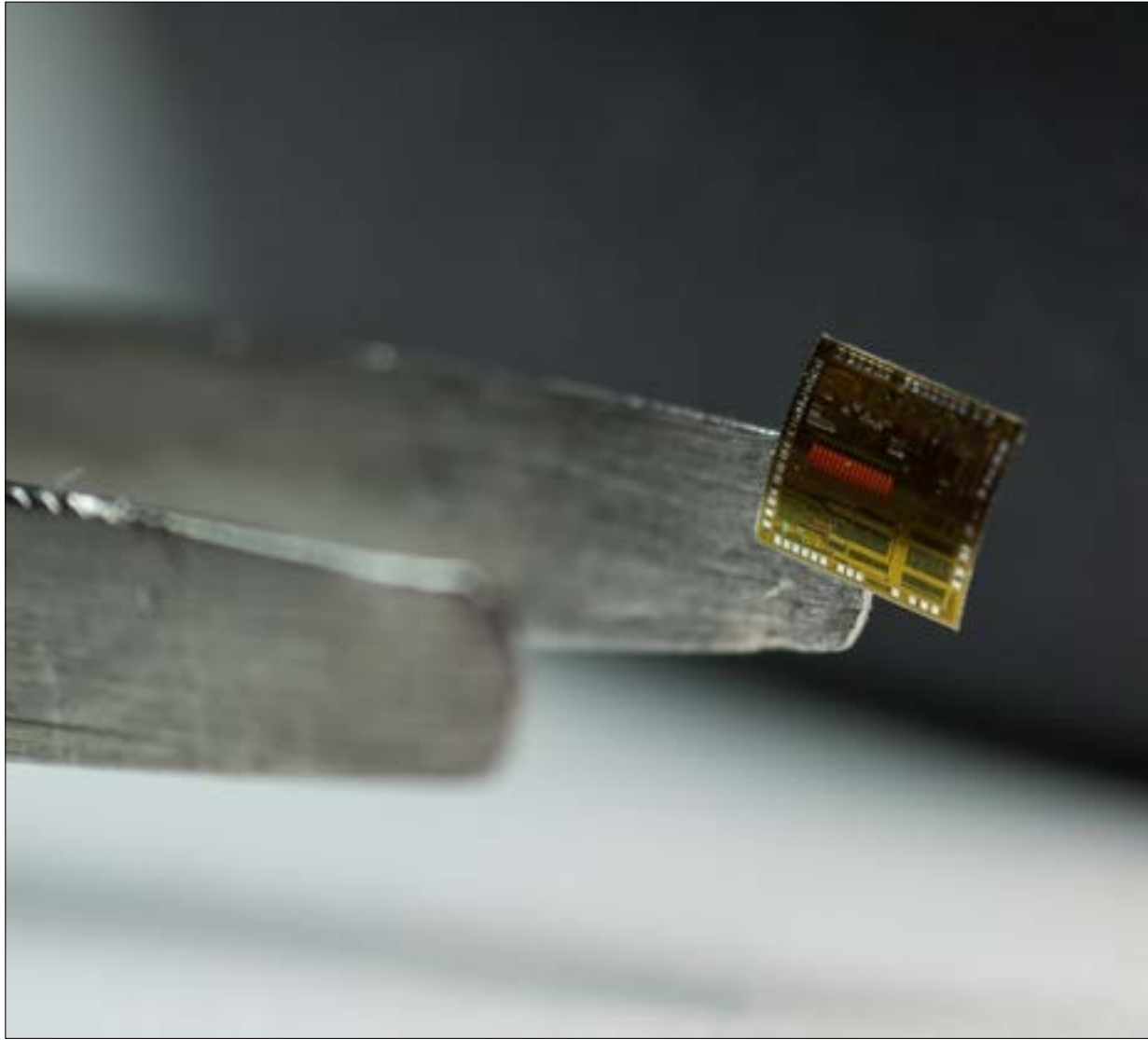
إنتاج القطاع العام الصناعي من القضبان الحديدية



إنتاج القطاع العام الصناعي من السيراميك



الأمولة داء عضال يقتل صناعة أشباه الموصلات الأمريكية



دعمت رابطة صناعة أشباه الموصلات الأمريكية (SIA) قانون «خلق مبادرة نافعة لإنتاج أشباه الموصلات CHIPS» المتضمن في القانون الذي أقره الكونغرس في حزيران/يونيو 2020. وصفت الرابطة القانون بأنه تشريع عابر للحزبين سيستثمر مليارات الدولارات في تحفيز صناعة أشباه الموصلات والأبحاث حولها على مدى الـ 5 إلى 10 أعوام قادمة، وذلك بهدف الحفاظ على ريادة الأمريكيين في تكنولوجيا الرقاقات، الأمر الجوهري في اقتصاد البلاد وأمنها القومي.

■ وليام لازونيك ومات هوبكنز
ترجمة: قاسيون

ثمّ في حزيران/يونيو وافق الكونغرس على منح تحفيز بقيمة 52 مليار دولار لدعم صناعة أشباه الموصلات الأمريكية على مدى العقد القادم. لكنّ أعضاء رابطة SIA وهم شركات إنتل، و IBM، وكوالكوم، وتكساس إنسترومنتس، وبرودكوم، أنفقوا ما بين 2011 و 2020 مبلغاً يفوق 249 مليار دولار على عمليات إعادة شراء الأسهم، ما يعني خمسة أضعاف الدعم الحكومي الذي سعت إليه رابطة SIA. علاوة على ذلك تمّ في أيار/مايو 2021 تشكيل «تحالف أمريكا لأشباه الموصلات SIAC»، للضغط على الكونغرس لتمرير قوانين دعم تحفيز القطاع. من بين أعضاء التحالف شركة آبل، ومايكروسوفت، وسيسكو، وغوغل. أنفقت هذه الشركات الأربع بين عامي 2011 و 2020 مبلغ 633 مليار دولار على إعادة شراء الأسهم، أي 12 ضعف مبلغ الدعم الحكومي. فهل حقاً تحتاج هذه الشركات لمبلغ 52 مليار دولار دعم حكومي من أموال دافعي الضرائب كي يحفزهم للاستثمار في تطوير أشباه الموصلات؟

إعادة شراء الأسهم

الهدف الرئيسي من المليارات التي تنفقها الشركات على إعادة شراء الأسهم هو رفع أسعار أسهمها عبر زيادة الطلب عليها. ونتيجة لإعادة شراء الأسهم، ترتفع أسعار الأسهم في حالة:

1) إن قام متداولو الأسهم - كما هي الحال عادة - بالمزايدة على السعر عندما تعلن الشركة عن برنامج إعادة شراء، ما يمنح المدير التنفيذي والمدير المالي السلطة - لكن ليسوا ملزمين - لإجراء عمليات إعادة شراء الأسهم في السوق المفتوحة بقيمة محددة خلال فترة زمنية محددة.

2) عندما يؤدي التنفيذ الفعلي لعمليات إعادة الشراء، بناءً على توجيه من المدير المالي لمسار الشركة، في يوم أو عدة أيام، إلى زيادة الطلب السوقي على أسهم الشركة.

3) عندما تتزامن زيادة أرباح الشركة مقاسة بالسهم «EPS»، مع نشر التقرير المالي الربعي للشركة، تزداد أسعار الأسهم، لأنّ تقليص عدد الأسهم المستحقة يؤدي إلى تحفيز المتداولين لرفع أسعار أسهم الشركة بشكل أكبر.

آبل كنموذج

ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2012 وحزيران/يونيو 2021، أنفقت شركة آبل مبلغ 444 مليار دولار على عمليات إعادة شراء الأسهم، أي ما يساوي 87% من دخلها الصافي. بالإضافة لإنفاق 114 مليار دولار أخرى لتوزيع أرباحها، ما يساوي 22% من دخلها الصافي. مع جزء من هذه الأموال التي تمّ تضييعها على إعادة شراء الأسهم، كان بإمكان آبل أن تستثمر مباشرة في تطوير رقاقات الخاصة على الأرض الأمريكية. لكن منذ 2011، جنت آبل أرباحاً إضافية من تصدير صناعاتها إلى الخارج - إلى شركة هون - هاي التايوانية، ما مكن فرع الشركة التايوانية في الصين Foxconn من أن تكون رائدة العالم. في تلك الفترة نقلت آبل عقدها لسبك الرقاقات من سامسونغ الكورية إلى TSMC التايوانية.

العام الماضي، أجبرت إدارة ترامب - كجزء من الحرب التجارية مع الصين - شركة TSMC على التوقف عن سبك الرقاقات لصالح شركة هواوي الصينية، وهي التي احتلت مركز أكبر شركة هواتف محمولة في العالم في العام الذي سبق ذلك، متفوقة على سامسونغ وآبل. في 2019 كانت شركة هواوي تشكل 24% من أرباح شركة TSMC التايوانية، و 15% من أرباح شركة Hi-Silicon المختصة بسبك الرقاقات والمملوكة بشكل كلي لشركة هواوي أيضاً. الأمر الذي عنى حرمان TSMC من جزء هام من أرباحها.

ساهمت شركة آبل مع الحكومة الأمريكية في إجبار TSMC على وقف التعامل مع

هواوي، وكذلك على فتح شركة فرعية في أريزونا الأمريكية. وقد خططت شركة TSMC لإنفاق 100 مليار دولار في الأعوام الثلاثة القادمة لتعزيز سبك الرقاقات، ومن ضمنها 12 ملياراً لمنشأة رقاقات 5 نانومتر في أريزونا، تدفع على ثلاثة أعوام. لكنّ هذا الرقم يبدو ضئيلاً جداً بالمقارنة مع ما أنفقته آبل على إعادة شراء الأسهم خلال ثلاثة أعوام: 73 مليار في 2018، و 69 مليار في 2019، و 72 مليار في 2020، و 66 مليار دولار في الأشهر التسعة من 2021. كانت هذه الأرقام لتكفل بناء منشأة سبك خارقة في الولايات المتحدة.

إضعاف السلاح

السلاح الرئيسي الذي استخدمه الأمريكيون لإجبار الشركة التايوانية على التوقف عن التعامل شديد الربح مع هواوي، كان التهديد بأنّ شركات معدات أشباه الموصلات الأمريكية الرائدة، وتحديداً شركات «Applied Materials» و «Lam Research» و «KLA»، ستمنع مبيعاتها ومنتجاتها الهامة عن الشركة التايوانية. تحتل شركات المعدات الثلاث هذه اليوم المرتبة الأولى والثالثة والخامسة على التوالي في صناعة معدات أشباه الموصلات. وقد نمت هذه الشركات بشكل هائل منذ التسعينات بدعم من الحكومة الأمريكية بمبلغ 500 مليون دولار من أجل الاستمرار في التنافس مع قطاع صناعة الآلات اليابانية.

حققت هذه الشركات الثلاث زيادة هائلة في التسعينات وحتى عام 2000، لكنّها انطلاقاً من مطلع القرن، التقطت داء الأمولة الأمريكي. أنفقت الشركات الثلاث ما بين عامي 2011 و 2020 مبلغ 30 مليار دولار على إعادة شراء الأسهم، أي ما يعادل 76% من أرباحها، ووزعت 35% كأرباح على المساهمين. وتشير الأبحاث بأنّ هذه الشركات في حال استمرارها في التركيز على استخدام أرباحها لدعم أسعار أسهمها، فمن المرجح أن يتولى موردها - الموجودون بغالبيتهم خارج الولايات المتحدة - ريادة الابتكار في قطاع معدات أشباه الموصلات.

ما الذي سيحدث للقدرة التكنولوجية الأمريكية في حينه؟ تزويد صناعة أشباه الموصلات في الولايات المتحدة بمبلغ 52 مليار كدعم، لم يترافق مع قيام الكونغرس بالطلب من الشركات المستفيدة أن تتوقف عن إعادة شراء أسهمها في السوق المفتوحة على مدى السنوات القادمة. إدارة بايدن لم تذكر الموضوع، مع أنّ بايدن كتب - قبل خمسة أعوام عندما كان نائباً لأوباما - مقال رأي نُشر في صحيفة وول ستريت جورنال، كان فيه ناقداً بشكل كبير لعمليات إعادة شراء الأسهم. حيث اعتبر عندها أنّ على الحكومة أن تعيد النظر في القوانين الضريبية التي تعزز إعادة شراء الأسهم وتثبط الاستثمارات طويلة الأمد.

■ بتصرف عن: America Does Buybacks for CHIPS a Want Act

لقاء وزير التربية مع قناة نور الشام.. قيم تربوية أم تلميع؟



يخص تمويل الدورات التي تقام لتطوير المعلمين وتطوير مقدراتهم، فهذا صحيح، ولكن الواقع يقول: إن هذه الدورات الممولة من قبل المنظمات لا يحصل المدرس منها إلا على جزء يسير.. «من الجمل أذنه»! مثال على ذلك: دورات الاستحقاق التي أقيمت في آخر شهر شباط، خضع فيها ثلث من المعلمين لدورات تدريبية لمدة أسبوعين، ولم يحصلوا إلا على 18000 ليرة سورية في شهر أيلول، وإلى الآن لم يحصلوا على أجر حصصهم الدراسية من دورة الاستحقاق، رغم أنهم وقعوا على استلامها من شهر حزيران، أي من الشهر السادس، مع أنها ممولة مسبقاً من منظمة «اليونسكو»، فأين هذه الأموال التي تدعم المدرسين، وفي أي مصرف تقبع؟!

طرح مشروع الحكومة للتعليم المأجور!

من أغرب ما تم طرحه في اللقاء، كان الحديث عن قبول الحكومة لفكرة افتتاح بعض المدارس بأسعار «مقبولة»، رغم الاعتراف بأن المدارس المجانية العامة هي أكثر فاعلية، وما هذه إلا خطوة أولى تجاه أن يذهب التعليم إلى الطبقة شيئاً فشيئاً بعد مسيرة خصخصته، وربما انتهاء التعليم في سورية خط أحمر لا يمكن تجاوزه، ومع ذلك تم طرح مثل هذا الطرح وعلى قناة رسمية! خلاصة القول: إن التربية والتعليم لن ينهض إلا بتغيير جذري للاقتصاد والحالة الاجتماعية، وليس «بتبرقيات» على مستوى مادة ضمن منهاج، أو حوافز للمعلمين، لا تكفي ثمن حذاء في السنة!

فقط خلال يومين! ونشير هنا إلى أهمية تطوير الذات، وكل ما تم التحدث عنه، وهي موجودة أيضاً ضمن نسيج مادتي التربية الاجتماعية واللغة العربية، من جانبها القيمي والاجتماعي، والمدرس المتمكن يستطيع أن يطور الطالب مهارياً وذاتياً ونفسياً دون أن تلقى على كاهله مادة جديدة يتحمل تبعاتها ومستلزماتها، لتزيد من عنائه فوق معاناته، هذا طبعاً إذا ما كان المعلم مهياً مادياً ونفسياً واجتماعياً!

اعترافات بجهود المعلمين وتقدير الحكومة بلا حلول!

من تابع اللقاء يلحظ أن التركيز على موضوع تقديم الجديد ضمن «الإمكانات المتاحة»، كعادة أي قطاع حكومي بتبرير العجز وسوء الخدمات، والذريعة جاهزة ومعروفة، وهي «الحصار الاقتصادي وقلة الموارد». فبعد السؤال الذي طرحه معد البرنامج عما تقدمه وزارة التربية للمعلمين، تمت الإجابة بدور المعلمين وجهودهم، وأنهم هم الجنود الذين يعملون بصمت وتفانٍ لا مثيل له في العالم، وأنهم هم الذين حافظوا على بنية التعليم في سورية رغم كل العوائق والصعوبات، وهذا صحيح لا شك، وجرى التشجيع على تقديم «حوافز» للمعلمين لتشجيعهم على الاستمرار برسالتهم! ولكن ماذا تفعل الحوافز أمام واقع المعيشة الطاحن، إذا لم يتغير الوضع المعيشي للمعلم، وحصل على أجر يراعي وسطي المعيشة للأسر الذي تجاوز الـ 1800000 ليرة، وهو يتقاضى تكاليف أول يوم في الشهر فقط! أما الحديث عن زج المنظمات الدولية في تمكين التعليم في سورية، بما

ومواكبة للتطور الإنساني في العالم، وهذا حق، ولكن ما نود أن نقوله: كيف تم تطوير المناهج التربوية منذ بدايات الأزمة، وهل حققت الهدف المنشود من التغيير، وماذا يختلف آخر تطوير من عامين عن سابقة؟

في الحقيقة، ومن خلال آراء المدرسين، أنه لم يكن تطويراً، بل تغييراً، وأن السلبيات ما زالت موجودة في المناهج الجديدة، بل ازدادت مشكلاتها تبعاً للشرح الكبير بين واقع التعليم وبين الكتب المحدث، وإن كان هناك تطوير في بعض الإستراتيجيات في طرح المعلومات، فهناك تراجع كبير على صعيد محتوى المادة العلمية، ما سبب تراجعاً في المستوى العلمي لدى الطلاب، وهذا لا ينكره أي معلم، إلا ما ندر في بعض المواد التي نالت اهتماماً كبيراً من بعض لجان الإشراف، وأكبر دليل على هذا التراجع انخفاض مستوى الطلاب حتى في الحلقة الأولى، إذ ارتفعت نسبة الطلاب الذين لا يتقنون القراءة والكتابة إلى حد الأمية، وذلك بعد طرح المناهج الحديثة.

ونلخص القول، إن الوزارة عملت على تطوير تقنيات التعليم نظرياً في الكتب، وعملت على تراجع محتوى المادة العلمية، وهذا واضح لدى المتخصصين والمعلمين.

عناء فوق المعاناة

تطرق الحديث كذلك خلال اللقاء إلى أهمية تطوير الذات والمهارات والمشاريع، من خلال طرح مادة التعليم الوجداني والاجتماعي، مع الإشارة إلى أن الوزارة عملت على تدريب المعلمين من خلال دورات تشرف عليها، علماً أن هذه الدورات كانت عبارة عن جلستين

أجرت قناة نور الشام الفضائية مؤخراً لقاءً تلفزيونياً مع وزير التربية، طرح المقدم من خلالها على الوزير عدة أسئلة، وكانت فيما يخص تطوير المناهج والتعليم الوجداني والاجتماعي، وغيرها من الأسئلة المعدة مسبقاً، لا من تساؤلات الشارع، بل تم إعدادها مسبقاً لتبرير وتوضيح ما تقوم به الوزارة من خطوات.

■ عمار سليم

ولا شك أن بعض الكلام الذي تحدث به الوزير يرسم لوحة ناعسة عن مستقبل التعليم في سورية، وأن مثل هذا الكلام يبعث الطمأنينة في نفس المجتمع.

إنجازات بلا عوائق!

لقد عرض الوزير خلال اللقاء «الإنجازات» التي قامت بها وزارة التربية في تطوير المناهج، وأن المنظمات الدولية قد أصابها «الذهول» مما حققه المعلمون رغم ظروف الحرب والحصار الاقتصادي، وأن «التجربة السورية» في التعليم هي في الريادة على مستوى العالم بما حققته من نجاحات، وأن العمل التربوي في المدارس يقوم على «أتم وجه»، فلم يتخلف مدرس عن الالتحاق بالمدارس رغم كل الصعوبات. واللافت في اللقاء، أنه لم يسلط الضوء على العائق أمام العملية التربوية، بدءاً من تجهيز المدارس ومستلزماتها، وانتهاءً بالفساد النافر في المؤسسة التربوية، واكتفى بعرض الإنجازات وتلميعها عبر اللقاء!

تغيير وليس تطوير!

جرى الحديث خلال اللقاء عن أهمية تطوير المناهج كونها حاجة اجتماعية

إنهاء دعم المازوت الصناعي وشرعة الموبقات



صدر قرار عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتاريخ 2021/10/23 حدد بموجبه سعر مبيع اللتر الواحد من مادة المازوت الصناعي والتجاري بمبلغ 1700 ليرة سورية، «الموزع من قبل شركة محروقات ومراكز التوزيع الأخرى»، للمنشآت الصناعية الخاصة والفعاليات التجارية والخدمية الخاصة، على أن «يبلغ من يلزم لتنفيذه اعتباراً من الدقيقة الأولى من صباح يوم الأحد الواقع في 2021/10/24».

عاصي اسماعيل

السعر الحالي بـ 1700 ليرة للتر، وبغض النظر عن آليات تنفيذ ذلك، وعبر من، يعني التالي: إلغاء الدعم على هذه المادة للصناعيين رسمياً، وبشكل نهائي، أي تحرير سعرها عملياً. الاعتراف الرسمي بالسوق السوداء، والعجز تجاهها. شرعة السعر الاستغلالي لهذه السوق، والأسوأ اعتبار هذا السعر، المتحرك صعوداً من الناحية العملية، حداً يقاس عليه بشكل رسمي.

فلا ضمان لديمومة استمرار تدفق توريدات المازوت الصناعي وفقاً للسعر أعلاه، وبما يسد الحاجة للفعاليات الصناعية والتجارية المشمولة بمقتضى القرار. فمع بؤادر تسجيل نقص الحاجات الصناعية والتجارية من هذه المادة، وهو ما سبق أن جرى خلال السنوات الماضية من خلال تجارب شبيهة، ستستعيد السوق السوداء نشاطها مجدداً، هذا إن توقف هذا النشاط أصلاً!

فسعر السوق السوداء للمادة لا يقتصر على استغلال حاجات الصناعيين فقط، بل تستغل حاجات المزارعين لإنتاجهم، والمواطنين للتدفئة أيضاً، بالإضافة إلى قطاع النقل، وبقية القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى.

وبكل اختصار، فإن إنهاء دعم المازوت الصناعي حالياً، وتحرير سعره بشكل نهائي لاحقاً، مع استمرار نشاط السوق السوداء على المادة استغلالاً للحاجات، لن يكون إلا مقدمة جديدة لزيادة استئثار شبكات هذه السوق، وربما مع زيادة في سعرها أيضاً بما يتجاوز 4000 ليرة للتر، طالما بقيت هذه السوق تفعل فعلها استغلالاً ونهباً للحاجات، في ظل عدم توفير المادة لكافة القطاعات، الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية، ولجميع المواطنين من أجل التدفئة، على حساب المنتجين والمستهلكين والاقتصاد الوطني. فعن أي ضمان، حول تخفيض الأسعار، يجري الحديث هنا؟

ماذا عن بقايا الدعم على المادة؟

إن شرعة إنهاء الدعم على المازوت الصناعي بحسب مضمون القرار أعلاه، وصولاً لتحرير سعره بشكل نهائي لاحقاً، والتخلي الرسمي عن مهام توفير هذه المادة وتوريدها، لتكون بعهد الشركات الخاصة، تورياً وتوزيعاً، استناداً لذرائع العقوبات والحصار، وقلة التوريدات وعدم انتظامها، وطغيان السوق السوداء، وغيرها من التبريرات الكثيرة الأخرى، قد تكون مقدمة لإنهاء الدعم على مازوت التدفئة والنقل والزراعة أيضاً، بعد عمليات القضم المتتالية على هذا الدعم خلال السنين الماضية، وربما كل المشتقات النفطية، وقطاع الطاقة عموماً، لاحقاً.

السعر أعلاه، وبغض النظر عما قيل بأنه «بالتأكيد أقل من كلفة المازوت على الدولة»، بحسب كلام وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبر صفحته الشخصية بتاريخ 2021/10/23، فإنه يعتبر إنهاءً للدعم المقدم على هذه المادة رسمياً، ومقدمة لاستكمال تحرير سعره تالياً، وبشكل نهائي، مع التداعيات السلبية الكثيرة لذلك طبعاً.

سقوط الذرائع

بعيداً عن كل ذرائع العقوبات والحصار، وما إلى ذلك من مبررات كانت تقدم بشأن عدم توفر المازوت الصناعي «المدعوم» خلال السنين الماضية بالكميات الكافية، واضطرار الصناعيين لتأمينه عبر السوق السوداء بأسعارها المرتفعة، ها هي، وبقدرة قادر، تتوفر كميات كافية منه على ما يبدو، لكن بموجب السعر الجديد المعلن عنه أعلاه، ليتبين أن توفر المادة لا علاقة لها بالذرائع والمبررات المساقاة رسمياً، بل بالسعر «المدعوم» فقط لا غير، وربما- وهو الأهم- بالموردين لهذه المادة، والمتحكمين بها من القطاع الخاص، بالتعاون مع الفاسدين طبعاً!

فقد سبق لوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن كتب عبر صفحته الشخصية بداية الأسبوع الماضي أن: «سعر المازوت الصناعي سيكون أقل من سعر السوق السوداء، والصناعي لن يلجأ إلى شرائه من هذه السوق طالما سيتوفر بسعر أقل، وبالتالي سيضمن تخفيض الأسعار».

وقد نُقل أيضاً عن اتحاد غرف الصناعة السورية، عبر بعض وسائل الإعلام، أنه: «بعد الجهود الحثيثة من قبل جميع الأفرقاء، وبعد توصل اتحاد الغرف إلى اتفاق مع الشركة الموردة برعاية الحكومة الشهر الماضي، فإن مادة المازوت ستكون متوفرة لكافة المناطق الصناعية في كل المحافظات، ولكن بسعر جديد يضمن استمرارها، ولكنه يبقى أقل بكثير من سعر السوق السوداء».

وقد رشح إعلامياً، أن شركة BS Company «أعلنت لكافة الفعاليات الاقتصادية أنه بإمكانها بدءاً من يوم الأحد 2021/10/24 مراجعة الغرف المعنية للتزود بالمشتقات النفطية»، وأكدت: «أن بيع المازوت سيكون وفق السعر الجديد المحدد من قبل وزارة النفط والثروة المعدنية». وتجدر الإشارة هنا إلى أن إعلان الشركة الموردة أعلاه كان قد سبق صدور قرار الوزارة الذي حدد السعر كما هو مبين في المقدمة!

إنهاء الدعم يرسخ السوق السوداء

إن الحديث الرسمي عن تأمين مادة المازوت للصناعيين بسعر أدنى من سعر السوق السوداء، وصدور القرار أعلاه الذي يحدد

لا؟ طالما ذرائع تسويق وشرعة الموبقات مستمرة ومتوالدة، وبوابات النهب والفساد مفتوحة على مصراعيها. فمصالح كبار الناهبين والفاسدين أهم من الصناعة والإنتاج ومصالح المستهلكين والاقتصاد الوطني، بل والمصلحة الوطنية بشكل عام.

فبعيداً عن حملات التهليل والترويح حول خطوة تحرير سعر المازوت الصناعي التي بدأ تنفيذها، فإن الأيام القادمة تبدو أكثر قتامة وأشد قسوة، ليس على الصناعيين والمنتجين عموماً، والتي قد تخرج بعضهم من العملية الإنتاجية، بل على عموم المستهلكين، وخاصة الغالبية الفقيرة، ولم

إن إنهاء الدعم على المازوت الصناعي قد تكون مقدمة لإنهاء الدعم على مازوت التدفئة والنقل والزراعة وربما كل المشتقات النفطية وقطاع الطاقة عموماً لاحقاً

ارتياح مشروط مع تحذير من المخصصات الوهمية

سعر المادة تدريجياً، ويعني: انتهاء استغلال المخصصات الوهمية للتجارة في السوق السوداء، ويعني: انفراجاً بالمواصلات.. نتمنى التوازن بالتوزيع، وتقسيم المخصصات بشكل دوري، وليس بشكل مفتوح ومطلق وحسب الرغبة، والحذر من المخصصات الوهمية ومن الفعاليات الوهمية، وأن تكون هناك رقابة على مخصصات النقل، فمن كميات محدودة فتحت سوق سوداء واسعة، مخصصات الصناعي الوهمي قد تكون كميات أضخم وتفتح سوقاً سوداء أضخم للتخزين والتجارة لاحقاً.. نتمنى أن يشمل القرار توفير المادة للمزارع، وليس فقط للصناعي والتاجر.. ونتمنى من غرف الزراعة تنسيق هذا التوزيع كما غرف الصناعة والتجارة.. الصناعي قادر على شراء مخصصات السنة وتخزينها، ولكن المزارع بحاجة لتنسيق وتوزيع شهري أو موسمي، ونقترح: تصنيف مخصصات الفلاح أولوية مطلقة، وأن يتم حجز مخصصات مسبقة لصالح غرف الزراعة توزع شهرياً على الفلاح.. فهل ستجد الملاحظات والمقترحات أعلاه، المقدمة باسم أحد الصناعيين، أدناً صاغية، ورقابة فاعلة؟!

لا شك أن الصناعيين، والمنتجين عموماً، اعتبروا توفير المادة بموجب السعر أعلاه إنجازاً، فالفارق الكبير بين سعر السوق السوداء الذي وصل إلى 4000 ليرة للتر، والسعر المحدد بمبلغ 1700 ليرة، هو بمصلحة الصناعة والإنتاج، بحال ثباته وديمومته، ولعله من المفترض أن تنخفض تكاليف الإنتاج استناداً لهذا الفارق، وبالتالي، من المفترض أن ينعكس ذلك انخفاضاً على أسعار المستهلك بالنتيجة، لكن يبقى ذلك مشروطاً باستمرار توريد المادة وفقاً لهذا السعر، مع الكثير من الضوابط الهامة الأخرى. وحول ذلك كتب الصناعي «عاطف طيفور» عبر صفحته الشخصية بتاريخ 2021/10/23 ما يلي: «الفعاليات الاقتصادية تشتري المادة بمتوسط 3-4 آلاف، وتوفير المادة يجب أن ينعكس على رفع نسبة الإنتاج وانخفاض الأسعار، بمعنى، انخفاضاً من 4000 إلى 1700 وليس بمعادلة رفع السعر من 650 إلى 1700، وأي ارتفاع أسعار بحجة رفع السعر الرسمي ستكون خارج الواقع.. توفير المادة والمخصصات للفعاليات الاقتصادية، يعني: انخفاض الطلب في السوق السوداء، وانخفاض

أزمة الأعلاف بين تحايل المستوردين وممانعة الإنتاج



تراجع قطاع الثروة الحيوانية كباقي القطاعات الإنتاجية «الصناعية-الزراعية»، والسبب الرئيسي لذلك، تلك القرارات الحكومية المجحفة، التي تقف بالضفة المقابلة لدعم المواطن والإنتاج الوطني، أي إلى جانب مصالح حيتان السوق والمستوردين.

عبير حداد

صرح به مدير المؤسسة العامة للأعلاف يوم 19 آب الماضي، مبيناً أن مربّي الماعز والأبقار يعتمدون على الرعي أكثر من المقنن العلفي. ولكن الجدير بالذكر، أن أكثر ما واجه المربين هذا العام من صعوبات هو «شح الأمطار»، مما أدى إلى انعدام الغطاء النباتي وقلة المراعي، الأمر الذي أجبر المربين على شراء الأعلاف من الأسواق الحرة بكميات كبيرة، وما ترتب عليهم من تكاليف مرتفعة جراء ذلك، ليتترك هؤلاء يضارعون وحدهم تكاليف تأمين الأعلاف المرتفعة، وفق أهواء كبار تجار الأسواق المتحكمين بها، كما وسعراً ونوعاً.

خلل إداري ضمن صندوق الوعود

تضاف إلى المشاكل والصعوبات الكثيرة معوقات مكلفة أخرى، على شكل خلل إداري واضح ضمن عمل مؤسسة الأعلاف بالتنسيق مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك. فقد وضعت المؤسسة يوم 12 أيلول الماضي جدولاً تحدد من خلاله أجور الشاحنات التي تنقل الأعلاف من مرفأ طرطوس إلى باقي المراكز المتواجدة في المحافظات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكر أجور النقل إلى بعض المراكز في المحافظات، حيث أن أجور النقل محسوبة لكل طن على الـ كم حسب الجدول التالي:

المدين	المسافة بالـ كم	الأجور
بانياس	37	6500
حسياء	138	7500
مصياف	83	10200
الفرقيس	141	7500
تلكلخ	54	7500
سلحب	101	5300

حيتان الاستيراد، والكفة دائماً ترجح لمصالح أرباحهم، ومصالح من يقف خلفهم، كما جرت العادة! فقد تركت مؤسسة الأعلاف مؤخراً عشرات الأطنان من الأعلاف، ليبيعها المستوردون للتجار ومربي الثروة الحيوانية وفق أسعار تناسب مصالحهم، معتمدة عن استلامها من بعض المستوردين، والحجة الفاقعة أن سعر الكيلو منه مرتفع مقارنة بالسعر الذي استوردته المؤسسة من روسيا، وأن كل مستورد يبيع على هواه، مع العلم أن تمويل عمليات الاستيراد يكون وفق سعر الرسمي للدولار من قبل مصرف سورية المركزي. عملية التلاعب باتت واضحة، وما يقوم به

فقطاع الثروة الحيوانية يعاني من مشاكل عدة، يسقط بسببها المربون واحداً تلو الآخر خروجاً من دورة الإنتاج، فلا دعم حكومي يُذكر ليسند هؤلاء ويسعفهم بشكل حقيقي، بعيداً عن سلسلة القرارات السابقة واللاحقة، التي تذهب بهرجتها الإعلامية الخلبية أراج الرياح، فلا يلمس منها المواطن ما يحسن من واقع القطاعات الإنتاجية، على اختلافها، حيث لم تعد تلك القطاعات داعماً للدخل الوطني، وبالتالي لمصلحة المواطن والوطن. الأعلاف بين الدعم الحقيقي والكلام المعسول تبدأ المعاناة اعتباراً من ارتفاع أسعار الأعلاف، إلى الأدوية واللقاحات البيطرية والمحروقات ونقص المياه أيضاً، فلا دعم حقيقي يدفع بالمنتجين/ المربين، نحو انتشارهم من مشكلة خسارتهم الفادحة والمتتالية، والتي تضطرهم إلى التخلي عن القسم الأكبر من قطعانهم تجنباً للمزيد من الخسائر، سواء من خلال بوابات التصدير الرسمية، أو حتى التهريب... إلخ، والتي تصب أرباحاً في جيوب البعض «مصدرين ومهريين» على حساب هؤلاء عملياً.

فالأعلاف المدعومة بأحسن الأحوال لا تصل لـ 25% من الحاجة الحقيقية، وذلك حسب ما

فإن أسعارنا دائماً تكون أرخص من أسعار السوق. فهل ستثمر هذه الآلية في الحد من شطط الأسعار، والتهرب من تسليم مؤسسة الأعلاف حصتها؟

موجة ارتفاع مقبلة

ما يُمهد له الاجتماع أعلاه، مع مجموعة التصريحات المعلنة حياله، قد تكون زيادة قريبة لأسعار المواد العلفية كافة، وذلك وفقاً للتجارب السابقة، وما سيترتب على ذلك من نتائج سلبية ستنعكس على المربين وواقع السوق والقدرة الشرائية للمواطن، التي باتت أكثر من معدومة. فالارتفاع السعري الذي يجري التمهيد له، يمهّد كذلك لزيادة أسعار السلع الأساسية للمنتجات الحيوانية «مشتقات الحليب الأجبان والألبان- اللحوم الحمراء والبيضاء- البيض» كل تلك المواد التي أصبح المواطن اليوم عاجزاً عن تأمينها بكل معنى الكلمة، فكيف ستكون الحال في حال رفع الأسعار المرتقب؟

ممانعوا الإنتاج

سؤال لا بد منه يتبادر للأذهان: ما الموانع من إنتاج الأعلاف محلياً؟ فالأساس المادي موجود سواء من أراضي خصبة يمكن زراعتها، أو معامل خاصة وعامة، مع ما ستوفره تلك العملية من قطع أجنبي وتكاليف أجور النقل والشحن، وما يضاف إليها بحجة العقوبات والحصار، وغيرها من التكاليف المضافة، خاصة أرباح حيتان الاستيراد، تلك التي تستورد وفقاً لسعر الصرف المركزي، لتعود وتبيع تلك المواد المستوردة وفقاً لأسعار السوق السوداء، بل وأعلى منها بدرجات! الإجابة تبدو واضحة ومباشرة، فمصالح حيتان الاستيراد والفساد تبدو الممانع الرئيسي، ليس لإنتاج الأعلاف فقط، أو بالحد الأدنى حصة هامة منها تسد جزءاً هاماً من الاحتياجات المحلية منها، بل لكل ما هو منتج محلي، كي تستمر أرباحها عبر حلقات الاستيراد، وكي تستحوذ لاحقاً على كامل النشاط الاقتصادي في البلاد، طبعاً على حساب العملية الإنتاجية والمنتجين والمستهلكين والاقتصاد الوطني والمصلحة الوطنية.

المستورد هو رفع سعر الاستيراد من خلال فواتيره المقدمة، وذلك حتى يكون ذريعة لرفع الأسعار محلياً، وبالتالي تعتذر مؤسسة الأعلاف عن شراء الكمية المفروضة على كل مستورد تسليمها كنسبة للمؤسسة، بذريعة عدم تناسبها مع ميزانيتها، محققاً من خلالها أرباحه المرجوة طبعاً.

والجدير بالذكر، أن عملية ضبط الأسعار ممكنة في حال أراد الطرف المسؤول ذلك! فمن المفروض أن أسعار الاستيراد مستندة على أرضية المراقبة الدورية للأسعار العالمية، مع إضافة أجور النقل والشحن أيضاً، للحد من تلاعب المستوردين بالأسعار وفقاً لفواتيرهم، ولكن الفصيل هنا بحال توافرت الإرادة الحقيقية لتغليب المصلحة العامة على مصلحة القلة من المستوردين والمتنفذين!

ولحل معضلة الأسعار المرتفعة للمواد العلفية، تكافلت جهود وزارتي الزراعة والتأمين أخيراً لوضع آليات ضبط أسعار المواد العلفية المستوردة والممولة من المصرف المركزي، وذلك من خلال الاجتماع الذي عقد يوم 11 تشرين الأول الجاري، حيث تم التأكيد خلال الاجتماع على ضرورة وضع آلية ضبط أسعار المواد العلفية المستوردة، مع ما يتوافق والأسعار المحلية والعالمية، كما نوه وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك على نقطتين أساسيتين للتسعير، الأولى: أن تتوافق مع الكلفة الحقيقية للأعلاف. والثانية: أن يتم وضع تسعيرة جديدة للأعلاف كل 3 أشهر، يلتزم بها المستورد ويكتب تعهداً عند حصوله على إجازة الاستيراد، ومن ثم يقوم بتسليم حصة مؤسسة الأعلاف من الكمية المستوردة، وهذا الأمر سيطبق بشكل فوري.

وقد أكد مدير مؤسسة الأعلاف: أنه ستتم مراقبة الأسعار العالمية بشكل دقيق، وما يقابلها من حيث سعر الصرف، إضافة إلى الرسوم الجمركية وأجور النقل، وبناء على هذه المعطيات يتم تحديد الأسعار، منوهاً أن ما يهمننا بحث آلية تسعير هذه المواد من أجل الوصول إلى السعر الحقيقي، وسواء كان السعر مرتفعاً أو منخفضاً فإنه يتبع عوامل متعددة نستطيع من خلالها معرفة السعر الحقيقي، وبين بأن أسعار المواد العلفية في المؤسسة دائماً أرخص من أسعار السوق بنسبة تتراوح بين 25 و30% موضحاً: أن ما يهم المؤسسة التدخل بشكل إيجابي، لذا

الارتفاع السعري الذي يجري التمهيد له يمهّد كذلك لزيادة أسعار السلع الأساسية للمنتجات الحيوانية تلك المواد التي أصبح المواطن اليوم عاجزاً عن تأمينها بكل معنى الكلمة



دراسات مُسرّبة لفيسبوك تكشف أضرار «إنستغرام» على الصحة النفسية للمراهقات



■ إعداد: نادر شيا

كشفت مجلة «وول ستريت جورنال» عن ملفات داخلية مُسرّبة لشركة فيسبوك تحتوي على دراسات نفسية واجتماعية قامت بها الشركة على آلاف من مستخدمي تطبيق «إنستغرام». وأكثر ما أثار الضجة هو ما أظهرته من تأثير سلبي على المراهقين، وخاصة الفتيات فيما يتعلق بالصحة النفسية وصورتهم عن أنفسهن. وفقاً للصحيفة تعود قصة شهرة «إنستغرام» إلى العام 2012 عندما شهدت شركة فيسبوك انخفاضاً بعدد مستخدمي «العلاق الأزرق» المراهقين في الولايات المتحدة لأول مرة على الإطلاق، فسارعت في العام نفسه بشراء تطبيق إنستغرام الذي لاحظت أنه كان جذاباً للمراهقين، ليشهد إنستغرام نمواً سريعاً تحت إدارة فيسبوك. نناقش المادة التالية بعض ما جاء في الدراسات المُسرّبة المذكورة.

لماذا ركزت الشركة على مقارنة المظاهر والجسم؟

إحدى الدراسات الداخلية الست لفيسبوك والتي سرّبتها «وول ستريت» وليس تلك التي نشرتها فيسبوك رسمياً، تحمل عنوان «صورة الجسم لدى المراهقات والمقارنة الاجتماعية على إنستغرام- دراسة استكشافية في الولايات المتحدة الأمريكية». وفي وصف ملف الدراسة المؤلف من 41 صفحة قالت الصحيفة التي سرّبتها: «هذه وثيقة من باحثي فيسبوك، نشرت أوائل العام 2020 على موقع داخلي للشركة، ويتخصص تجربة الفتيات المراهقات مع مقارنات المظهر على وسائل التواصل الاجتماعي، وكيف أثر ذلك على صورتهم الجسدية وصحتهم العقلية».

وتحت عنوان «خلفية الدراسة» طرحت الوثيقة المذكورة السؤال التالي: «لماذا نبدأ بمقارنة المظهر وصورة الجسم لدى الفتيات المراهقات؟» لتجيب بأن «المقارنة الاجتماعية المتكررة تعتبر دافعاً أساسياً للشعور بالسلامة الذاتية، والمراهقون يقولون بأن إنستغرام يجعل هذه المشكلة تتفاقم ويزيدها سوءاً» وتتابع: «إن 66% من المراهقات يعانين من مقارنة اجتماعية سلبية على تطبيق إنستغرام، في حين كانت هذه النسبة 40% لدى المراهقين. ونسبة 52% من الفتيات المراهقات اللواتي مررن بمقارنات اجتماعية سلبية على إنستغرام قلن بأنها كانت بسبب صور متعلقة بالجمال، في حين قالت 32% من المراهقات بأنهن عندما عانين من مشاعر سيئة حيال أجسادهن، كان إنستغرام يجعلهن يشعرن بمزيد من السوء».

إنستغرام وتسليع المرأة و «الدوامة النفسية» المدمرة

قالت الدراسة المُسرّبة في ملخصها التنفيذي الذي تبرز فيه بصمة مشكلات الرأسمالية، وخاصة ذات النمط الأمريكي، بأن «مقارنات الصورة الجسدية تتشكل بفعل ثلاثة عوامل أساسية: مقاييس الجسم، البشرة السليمة، والأزياء. كما وتتضمن المقارنات الاجتماعية الأخرى أنماط حياة مؤثرة، مثل تلك المتعلقة بالكسب السهل للغد، والعلاقات العائلية أو الرومنسية، والسفر، والتجارب، والمهارات. إن الخوض في رحلة تجربة المقارنة الاجتماعية إنما تقلد دارة معيبة: حيث تكون فيها الأمزجة الموجودة مسبقاً منطلقاً للفرق نحو الأسفل في دوامة عاطفية تتضمن نطاقاً من العواطف السلبية تراوح ما بين الغيرة إلى الاعتقاد الذاتي للمرء بأن شكله مشوه». كما واعترفت الشركة عبر دراستها هذه بأن «المقارنة الاجتماعية تكون أسوأ على إنستغرام الذي يتم إدارته بوصفه حياة واقعية، ولكن مبنية على معايير المشاهير. ويلعب تصفح البروفايلات- ومتابعتها

جاء كشف صحيفة «وول ستريت» لملفات الفيسبوك بظل أحداث ذات صلة، فمن الانقطاع الكبير لفيسبوك وواتساب لساعات، إلى جلسات استماع الكونغرس الأمريكي لمارك زوكربيرغ، وللشاهدة المديرة السابقة في الشركة، فرانسيس هوغان، والتي فضحت كثيراً من سلوكيات الشركة التي تؤكد أنها كالعادة تضع الربح أولاً وقبل كل شيء، قبل الصحة النفسية والجسدية وقبل «الأخلاق» و«الخصوصية» و«القيم الإنسانية» و«حقوق الإنسان» وما إلى ذلك.

خلال الشهر الماضي، أحدث مقال في «وول ستريت» بتاريخ 14 أيلول 2021 ضجة حول إنستغرام وشركته الأم فيسبوك، وردت عليه الشركة بعد 12 يوماً «في 26 أيلول» عبر تدوينة على موقعها الرسمي كتبها نائب رئيس قسم الأبحاث فيها، قائلاً: «يظهر البحث [الداخلي الذي قامت به شركة فيسبوك] أنه من بين الفتيات المراهقات اللواتي أخبرتنا بأنهن يعانين من قضايا تتعلق بصورتهم الجسدية، هنالك فتاة من أصل ثلاث منهن قد أبلغت بأن استعمالها لإنستغرام جعلها تشعر بحالة أسوأ- وليس واحدة من ثلاث من جميع الفتيات المراهقات. فهذا فرق مهم لم تقم بتوضيحه صحيفة وول ستريت جورنال في تقريرها».

ليس من باب الدفاع عن صحيفة رأس المال المالي «وول ستريت جورنال»، بل من باب الموضوعية، عدنا ببساطة إلى مقال الصحيفة موضع الضجة، فوجدناه يذكر بشكل واضح النتيجة التي ادّعت فيسبوك أن الصحيفة شوّحتها، حيث كتبت «وول ستريت» حرقياً ما يلي: «إحدى الوثائق الداخلية [لشركة فيسبوك] تقول: إنه بالنسبة للفتيات المراهقات اللاتي عانين مؤخراً من قضايا الصورة الجسدية، فإن إنستغرام جعل هذه المشاعر أسوأ لدى واحدة من ثلاثة منهن». بعد ذلك وفي 29 أيلول نشرت شركة فيسبوك المالكة لإنستغرام وواتساب، على موقعها الرسمي تنويهاً قالت فيه: «في وقت سابق اليوم، قدمنا للكونغرس مجموعتين بحثيتين كاملتين» منوهة إلى أن هذه الأبحاث كانت محور التركيز الأساسي للمقالات ذات الصلة في وول ستريت جورنال، والتي اعتبرتها الشركة «توصيفاً خاطئاً لنتائج أبحاث إنستغرام الداخلية حول المراهقين والرفاهية». ونشرت الشركة ملفين من الأبحاث مضيفة إليهما ما قالت إنها «تعليقات توضيحية لكل شريحة «سلايد»... لأن هذا النوع من البحث مصمم لإعلام المحادثات الداخلية، وتم إنشاء المستندات واستخدامها من قبل الأشخاص الذين فهموا قيود البحث» كما وحاولت الشركة التركيز أكثر على أن نسبة من العينة التي درستها بالمقابل أشاروا إلى أن إنستغرام «جعل حياتهم أفضل».

المذكورة، التوصيات التي خلص إليها الباحثون لصالح الشركة، والتي من الواضح أنها تحاول طرح «إصلاحات» شكلية وتقنية تبدو بعيدة عن المساس بتغيير جذري مهم بالمضمون، بل يُستشعر منها حتى محاولة بيع المستخدمين مزيداً من الأوهام، حيث خلص باحثو الشركة إلى القول: «يمكننا كسر حلقة المقارنة الاجتماعية عن طريق مجموعة من التدخلات المستهدفة، كالاختفاء بإنجازات صغيرة، ولكن ذات معنى، وأن نظهر لمستخدمي التطبيق أن أمورهم تسير قدماً نحو الهدف، وتخصيص أو شخصنة تجربة إنستغرام، عبر السماح للمستخدمين بأن يعبروا بسهولة عن عدم الإعجاب بأنماط من المحتوى، وذلك من أجل تخصيص الخوارزمية على التصفح. والسماح بسهولة أكبر باقتصاص الصورة، سواء للمتابعين أو المتابعين».

وحتى الاقتراحات التي تبدو اعترافاً بمشكلات المضمون الربحي والتسليعي لإنستغرام، تجعلنا نتساءل حول مدى قابلية تبنيها وتطبيقها عملياً من الشركة التي همها الأول جني أعلى الأرباح، ولن تتبنى شيئاً يضر بذلك، فمن بين الاقتراحات قال باحثو الشركة: «أخذ استراحات عقلية مفصلة على ما يناسب الشخص بحيث تكسر الدوامة ونساعد الناس بأن يتذكروا بأن إنستغرام ليس هو الحياة الواقعية- تحويل الدفة من جانب الحسد إلى الاستلهاج، وذلك عبر جهد متناغم لتغيير المعايير المتعلقة بمشاركة المحتوى وتسليط الضوء التي تعطي الإلهام، ولكن دون أن تقدح زناداً تحريضياً- إبراز فلاتر «المرح» بدلاً من الفلاتر المصممة خصيصاً لإسباغ الجمال- الاعتماد على أدوات قياس الوقت المستغرق لتذكير المراهقين بأخذ فاصل استراحة من إنستغرام- التواصل في ملكة المقارنة الاجتماعية يحتاج إلى أن يكون المصدر شخصاً يتم النظر إليه بوصفه غير كامل، بل يقبل بعيوبه، لا شخصاً يمثل صورة الكمال».

خلسة- دور تفعيل تهافت لا ينتهي من الوقوع في «جحور الأرنب». ويكون المحتوى الخاص بالمشاهير هو الأكثر تواتراً، أما المحتوى الخاص بالأصدقاء فيكون الأكثر تأثيراً فيما يتعلق بالمقارنة الاجتماعية». ولأحظت بأن جزءاً من المراهقين يتعرضون لحلقة نفسية معيبة أو «دوامة» وصفتها الدراسة كما يلي: «حالما يكون المراهقون في الدوامة، يمرّون بسلسلة من المشاعر، والتي تشبه كثيراً مراحل الحزن أو الحدا، ومثلت الدراسة على إحدى صفحاتها دوامة دائرية الشكل مغلقة ومؤلفة من 6 مراحل تعيد وتكرر نفسها، وهي: (1) الدخول في الصفة «bargaining»: التساؤل: لماذا أنا لا أملك- التساؤل التعجبي حول ما الذي أحتاج أن أفعله لكي أملك- إطلاق الأحكام على الناس الآخرين- تحليل العادات الراهنة. ثم (2) فقدان الأمان، مثل: الشعور بالوحدة. ثم (3) الشعور الذاتي بتشوّه الشكل، بأن ينظر المرء لنفسه بالمرآة بشكل خاطئ ويلتقط شعوراً بعدم الأمان، ويرى الأمور بأضخم من حجمها، ويصبح مهووساً بأشياء صغيرة. ثم (4) الغضب: كالعصبية والنفرة وهشاشة المزاج وقصر التحمل. ثم (5) الشلل بأداء مهامه في المدرسة والعمل. وأخيراً (6) الانسحاب: كالاستسلام أو العزلة في البيت وما شابه ذلك. وهكذا دواليك تتكرر الدوامة ويزداد الوضع سوءاً.

كما وأشارت الدراسة إلى أنه «بخلاف إنستغرام فإن التطبيقات الأخرى تكون مغلقة بفلاتر المرح: «تلك تلك» يقوم أساساً على الرقص والمرح. أما «سناپ فلاتر» فيتعلق أكثر بعنصر المرح الذي يركز على الوجه وليس على الجسم. وفي الطرف الآخر من الطيف هناك VSCO الذي هو عبارة عن حلم منفصل منقح بنسبة 100%».

هل يستطيع منطق الرأسمالية علاج أمراضها؟

كان ملفتاً للانتباه أيضاً في الدراسة

قالت 32% من المراهقات اللاتي يعانين مشاعر سيئة حيال أجسادهن بأن إنستغرام زاد هذه المشاعر سوءاً

السودان.. فلول النظام في الطرفين



بين مؤيدين للحكومة العسكرية، ومؤيدين للحكومة المدنية «بقيادة قوى الحرية والتغيير» لا تختلف بجوهرها عن التظاهرات المسماة «معارضة» و«موالاة» في البلدان ذات الأنظمة الفاسدة في المنطقة، والتي تدفع عملياً لقسم الشعب السوداني وزجه في صراعات ثنائية لا تعبر إلا عن مصالح ورغبات القوى التي تتكلم زوراً باسمه.

إقليم شرق السودان

أما في شرق السودان، فتستمر الأزمة بالتطور نحو اتجاهات تقسيمية، حيث قال اللواء عثمان الباقر من المجلس الأعلى للبحر والعموديات المستقلة لقناة «الحرية» الأمريكية يوم 20 تشرين الأول: إن المجلس سيقوم بإعلان «دولة البحر» ومعلن أنه قد «تجاوز أي تصعيد مدني في التعاطي مع الخروطوم والانتقال إلى التصعيد الثوري» أي التصعيد العسكري. تشكل هذه التطورات مفصلاً خطيراً في ملف السودان الذي اختبر انقساماً سابقاً في أراضيه بعد استقلال جنوب السودان، وحساسية الظرف الحالي تكاد تكون مشابهة، مما يفرض أعلى درجات ضبط النفس والفاعلية لا من قبل قوى النظام الجديد - القديم بل من قبل الوطنيين السودانيين وقواهم السياسية الفاعلة.

التجربة تفرض خبرتها على الحركة الشعبية

إثر هذه التطورات نفسها، وفضح الأطراف المعادية لمصلحة السودان بلداً وشعباً لبعضها البعض سواء من المكون العسكري أو المدني أو بداخل كل واحد منهما، فلن يطول الأمر حتى سعاد انتفاضة شعبية تكمل مسار انتفاضة 2018 المطالبة بإنجاز تغييرات حقيقية في البلاد، وفي نظامها، بشكل موحد، وبمواجهة هذه الأطراف كلها، وفي هذه الأثناء، تستمر القوى السياسية الديمقراطية والجزرية بنشاطها السياسي - من بينها الشيوعي السوداني مثلاً - على فضح هذه الأطراف وضربها أكثر، فضلاً عن احتمالات نشوء قوى سياسية جديدة من الحركة الشعبية، لإنشاء مجلس وحكومة سياسية تقود البلاد بمرحلة انتقالية حقيقية ما بين نظامين نحو انتخابات فعلية، وليس لإعاقتهما ولإعادة إحياء النظام نفسه بأشكال جديدة.

السوداني إيصال قواه السياسية الحقيقة والجزرية التي تدفع بالتغيير، ينشط الدور الأمريكي بمحاولاته لتثبيت اتفاق الشراكة والوثيقة والدستورية واتفاقية جوبا للسلام، التي وقعت ما بين مجموعة من الأحزاب مع العسكريين، الذين ثبتوا عملياً فكرة مجلس السيادة بتركيبته تلك وبمكوناته الانتهازية، حيث يلتقي مبعوث الرئيس الأمريكي للقرن الإفريقي جيفري فيلتمان بشكل مستمر مع ممثلين عن المكونين العسكري والمدني تحت عنوان محاولات إنهاء الأزمة الجارية، وضمان عملية الانتقال «الديمقراطي» وصولاً إلى الانتخابات، كان من آخرها يوم 23 تشرين الأول بقاء جمعه مع رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك، ورئيس مجلس السيادة الفريق عبد الفتاح البرهان والفريق محمد حمدان دقلو، فضلاً عن لقاءات أخرى يقوم بها الجانب البريطاني.

صراعات قديمة بمسميات جديدة

كانت شرارة التظاهرات والاعتصامات الأخيرة هي طلب المكون العسكري بقيادة البرهان من رئيس الوزراء عبد الله حمدوك «من المكون المدني» تشكيل حكومة جديدة بغية حل أزمة شرق البلاد، الأمر الذي رفض الأخير القيام به، ليكون بالحصول أن طبيعة الأزمة الجارية

تستمر الأزمة السياسية في السودان بالتفاعل والتطور بشكل سلمي بما ينذر بتحولها إلى أزمة عسكرية كانت قد بدأت ملامحها مع محاولة الانقلاب العسكري في 21 أيلول، إلا أن هذه الأزمة الراهنة، وبذات الوقت، تفتح مجاً أمام الشعب السوداني لإنجاز التغيير المطلوب بعد فضح وتعرية القوى السياسية لنفسها في مجلس السيادة وبمكونيها العسكري والمدني.

يزن بوظو

بالمحصلة هناك 4 أطراف عسكرية ومدنية متصارعة مُتهمة بوصفها «فلول النظام السابق»، والكوميديا السوداء في الواقع السوداني وتطوره تفيد بأن جميع هذه الاتهامات صحيحة، والمُتهم إدانته مثبتة.

وهل من نظام جديد أساساً؟

في المقال المشار إليه سابقاً، أوضحت قاسيون منشأ مكونات مجلس السيادة السوداني الحالي، من اللجنة الأمنية العسكرية بقيادة البشير والقوى السياسية المدنية الانتهازية بعد استبعاد القوى الأكثر جذرية، لتتمثل الخلافات الحاصلة والأزمة الجارية داخل البلاد بوصفها خلافات بين الأطراف السياسية على المحاصصة في السلطة السودانية بين مختلف القوى العسكرية والمدنية الانتهازية التي تتبّع وتستفيد وتغتني من المنظومة، ومن جهة ثانية، فإن مقولة «فلول النظام السابق» تحمل ملولاً وافتراساً كاذباً يتمثل بوجود نظام جديد أساساً، قام مجلس السيادة بضخه بعد استبعاد الرئيس السابق عمر البشير عن رأس السلطة فقط، وهو ما لم يشهده أو يختبره السودانيون، ليتبين أن كل ما جرى هو تغيير وجوه لا أكثر ولا أقل، مع تعمقٍ للأزمة.

نشاط حماة «الديمقراطية»

بدراسة وتتبع تفاصيل المجريات السياسية ليس من الصعب إيجاد البصمة الأمريكية الموجودة خلف هذه الأطراف مجتمعة، والتي تعزز وتحرّض الأزمة، فبينما واقع الحال يقول: إن النظام السوداني لم يتغير عبر تسمية المرحلة بالانتقالية بإدارة مجلس السيادة، وأن كل ما تمثله هذه المرحلة هو صراع بين قوى تسعى لكسب الحصة الأكبر من النهب في المرحلة اللاحقة، وأن على الشعب

يتكون مجلس السيادة السوداني من مكونين: واحد عسكري، والآخر مدني، وفق اتفاقية الشراكة في عام 2019، وفي خلفيات المكونين، فإن المجلس العسكري جاء من اللجنة الأمنية التي كونها الرئيس السابق عمر البشير، والمكون المدني من تحالف قوى الحرية والتغيير، وكانت قاسيون قد فصلت هذا الأمر في مقال سابق بعنوان «السودان، فرصة جديدة للتغيير تلوح في الأفق» من العدد 1037.

4 جهات من فلول النظام السابق؟

مما يبدو على السطح اليوم، أن الأزمة تدور بين المكونين العسكري والمدني، خاصة وأن السودان قد شهد خلال الشهر الماضي - وحتى اليوم - تظاهرات واعتصامات شعبية متباعدة بمطالبها ومواقفها، مُحرضة من القوى الموجودة في مجلس السيادة، بين من يدعون لتسليم الجيش للسلطة بشكل كامل، وبين من يدعون لجعل السلطة مدنية بشكل كامل، وباتهامات متبادلة من كل طرف لآخر بوصفه من «فلول النظام السابق».

ولكن بالتعمق في تفاصيل الخلافات الجارية، يتبين أن من ضمن المكون العسكري نفسه أيضاً هناك صراعات حادة تجري كانت أبرز إشارات محاولة الانقلاب السابقة - بقيادة مجموعة من العسكريين الضباط - على تيار عبد الفتاح البرهان، والذين اتهمهم مجلس السيادة بأنهم «فلول النظام السابق»، وبين المكون المدني نفس الأمر، حيث انشق تيار عن قوى الحرية والتغيير بقيادة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك مطالباً بتسليم السلطة كاملة إلى العسكريين بقيادة البرهان، ليجري اتهامهم أيضاً بالأمر نفسه، لتكون

مؤسسات التأمين العالمية متواطئة



التي تولّد طاقتها من مصادر مثيرة للجدل تكون مصادر انبعاثات كبيرة بشدة، مثل الفحم والغاز المستخرج بالتكسير. علّقت إيلانا سولاكشانا، العضوة الرئيسية في مجموعة تعزيز البيئة RAN: «يمكن لشركات التأمين أن تلعب دوراً حاسماً في تسريع عملية الانتقال إلى اقتصاد الطاقة النظيفة، لكنّها مرتبطة جداً- ممثلة بمجالس إدارتها- بمصالح الوقود الأحفوري. لا يمكن لشركات التأمين الادعاء بأنّها رائدة في مجال البيئة، مع الاستفادة ممّا لذلك من مزايا، وهي مملوكة ومحكومة من أفراد لديهم مصالح على المحك في توسيع استخدام الفحم والنفط والغاز».

شركة التأمين الأمريكية العملاقة Liberty Mutual لديها أكبر ارتباط بين مجلس إدارتها وقطاع الوقود الأحفوري، حيث هناك 8 من أصل 14 من مدرائها الكبار مرتبطون بشركات الطاقة الملوثة الكبرى. يجمع هؤلاء بين مناصبهم في شركة التأمين وعضوية مجالس الإدارة في شركات Koch Industries، وشركة CNRL الكندية، وإكسون موبيل، وشركة المرافق الطاقية في ولايات كونيتيكت وماساشوستس ونيوهامبشير: شركة إيفرسورس.

فهذا قد يتغيّر في أيّة لحظة. ما يعنيه ذلك أنّ شركة التأمين تمكّن وتسمح لمشاريع الوقود الأحفوري بالاستمرار، وهي بهذا تسهم في زيادة الضرر البيئي. وزيادة الضرر البيئي تعني زيادة الخسائر وضغطاً أكبر على ملاءة هذه الشركات المالية. هناك في الواقع تعويضات تمنح لشركات التأمين التي تتوقف عن منح تأمين للفحم، وتتوقف عن تأمين النفط والغاز، وتخرج من مجالات العمل هذه. رغم ذلك تستمر شركات التأمين بعملها، وهو ما يجعلنا نوجه سؤالاً مباشراً: لماذا يستمرون بفعل ذلك؟».

الارتباط بشركات النفط الكبرى

من بين مجالس إدارة شركات التأمين الأكبر في العالم، هناك إجمالي 6% لديهم أدوار قائمة ومستمرة في صناعة الوقود الأحفوري، بما في ذلك عضوية مجالس إدارة شركات النفط الكبرى مثل إكسون-موبيل وتوتال وRWE، ذلك إضافة إلى عضوية مجالس إدارة شركات التأمين الكبرى. ومن بين هؤلاء من لديه أدوار نشطة أيضاً في شركات المرافق التي تعتمد بشكل كلي على الوقود الأحفوري، أمثال شركة Enel الإيطالية أو Eversource الأمريكية، وهي الشركات

أكثر من نصف مدراء شركات التأمين العالمية البالغ عددها 30، لديهم روابط وثيقة بشركات وتنظيمات تلويث الكوكب، وذلك يشمل الأفراد الذين يشغلون مناصب عليا في أكبر شركات الطاقة العالمية. تشير نتائج التحقيق القلق بشأن تضارب المصالح والتواطؤ الذي يأتي في وقت يتعرّض فيه قطاع التأمين العالمي لضغوط لحثّه على وقف دعمه لصناعة الوقود الأحفوري ومجالات العمل التي ترتبط فيها وتسهم بتلويث الكوكب. المدراء والمستشارون ذوو المناصب الأرفع في شركات التأمين كان لهم، ومستمرّون في كثير من الأحيان، مناصب رفيعة المستوى أيضاً في شركات مثل إكسون موبيل، وتوتال، وRWE، وكذلك عضوية حالية وسابقة في مراكز الأبحاث ومجموعات واتحادات الأعمال مثل غرفة التجارة الأمريكية. ما يجعلنا نشكك بوعود شركات التأمين بأنها ستتوقف عن توفير التغطية والدعم لعمليات ومشاريع تلويث الكوكب، مثل تقييد تأمين مشاريع الفحم ورمل القطران.

■ ريتشل شيرنغتون ترجمة: قاسيون

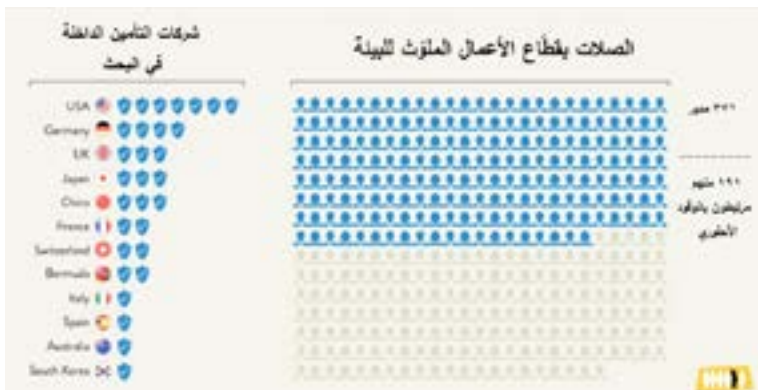
أظهر البحث أنّ 53% من المدراء والمسؤولين الرفيعين لديهم أكثر من 499 صلة سابقة أو مستمرة بصناعات استخراج الوقود الأحفوري والتعدين والتكرير، وكذلك بالبنوك واليات الاستثمار التي تدعم الوقود الأحفوري. أكثر من 1 من كل عشرة مدراء في مؤسسات التأمين الكبرى حول العالم كان يعمل لصالح شركات الوقود الأحفوري، وشركات المرافق التي تخدمها. ويرتفع هذا الرقم في شركات التأمين الموجودة في الولايات المتحدة ليصبح 1 من كل 5 مدراء. وكما علّقت لوسي بينسون، المدير التنفيذي في مجموعة الحملة البيئية «استعادة التمويل»، فالصلات التي كشف عنها البحث الذي أجرته DeSmog تكشف عن «باب دوار» بين شركات التأمين والشركات العاملة في مجالات التلوّث المرتفعة. وهذا يفسّر لماذا على الرغم من المخاطر، كان القطاع بطيئاً في التعامل مع تغيّر المناخ، والإبقاء على عودته.

التأمين والربح الأقصى وتدمير ذاته
رغم الكوارث البيئية وقيام الكثير من

الجهات الفاعلة بالمطالبة بوقف دعم الوقود الأحفوري ومصادر الانبعاثات الكربونية، إلّا أنّ جميع شركات التأمين الرائدة تقريباً حول العالم تواصل توفير التغطية التأمينية لمشاريع النفط والغاز، ولا يزال الكثير منها يقدم دعماً للفحم، ضمن ما يسميه نشاطاً البيئة «ثغرات» في سياسات استبعاد الفحم. منذ سنوات والخبراء يحذرون من أنّه هناك حاجة ماسّة لإجراءات مناخية قوية للحدّ من زيادة درجة الحرارة بحيث لا تتخطى الـ 2 درجة مئوية، وبأنّ على العالم أن يحدّ بشكل كبير من استخراج واستخدام الوقود الأحفوري. وهذا يعني وفقاً لمحللي التأمين بأنّ مشاريع الوقود الأحفوري يمكن أن تصبح «أصولاً عالقة» محفوفة بالمخاطر المالية.

يشرح يفيغيني شارغو- من مجموعة «بوبيك سبترين» الاستشارية- الأمر: «هناك مجموعتان رئيسيتان من المخاطر التي تواجه شركات التأمين التي تعمل مع شركات الوقود الأحفوري. مجموعة المخاطر الأولى هي ما نسميها مخاطر التحول: وهي الأصول التي ستخسر قيمتها بشكل سريع جداً وبشكل غير متوقع. فرغم أنّ شركة التأمين التي تستثمر في الوقود الأحفوري الآن قد تجني عائدات ضخمة منها اليوم،

أكثر من 1 من كل عشرة مدراء في مؤسسات التأمين الكبرى حول العالم كان يعمل لصالح شركات الوقود الأحفوري وشركات المرافق التي تخدمها



بعمق مع شركات تلويث الكوكب

للبلاستيك والاستعاضة عنه ببدائل أكثر استدامة، أو بتعزيز الأبحاث عن وسائل أكثر استدامة. عضو شركة تأمين SwissRe ريناتو فاسبيند، هو كذلك المدير الحالي في نستله.

مجموعات الضغط والتمويل

كشفت التحقيقات التي نشرتها DeSmog أيضاً عن ارتباط شركات التأمين الكبرى بعدد من مجموعات الضغط الدولية التي تقف ضد أية محاولات حكومية لتقليص الانبعاثات. لدينا بالمجموع الكلي واحد من كل عشرين مديراً رفيع المستوى في شركات التأمين مرتبط بشكل مباشر بمجموعات الضغط. كمثال شينيا كاتانوزاكا الذي يشغل منصب مدير Tokio Marine وبنفس الوقت نائب رئيس أقوى مجموعة دفاع عن الأعمال في اليابان: Keidanren.

تم تصنيف مجموعة الدفاع عن الأعمال اليابانية مؤخراً من قبل عدد من المراكز النشطة في دراسات البيئة، بأنها واحدة من أكبر القوى التعطيلية لإجراءات المناخ الأكثر طموحاً في البلاد، بأنها قامت بشكل متكرر بالدفع للإبقاء على الفحم كجزء هام من إستراتيجية البلاد في مزائج الطاقة.

كمثال آخر لدينا مدير شركة تأمين Everest جون أمور الذي شغل بين 2008 و2010 بالإضافة لمنصبه في شركة التأمين، منصب رئيس غرفة التجارة الأمريكية، وهي واحدة من أقوى مجموعات الدفاع عن الأعمال المؤثرين في الولايات المتحدة، والتي عارضت وتستمر بمعارضتها إصدار الحكومة الأمريكية أي تشريع حقيقي للحد من انبعاث غازات الدفيئة.

وكما أعلنت دراسة تناولت الفترة بين عامي 1989 و2009 أجراها عدد من العلماء المستقلين بتعاون عابر للجامعات، فقد كانت غرفة التجارة الأمريكية هي القوة الأكثر تأثيراً لتعطيل اتخاذ أي إجراء مناخي في الولايات المتحدة، وقد ساهمت في تعزيز بروباغندا التشكيك بالتغير المناخي.

كما كشف التحقيق بأن بعض المدراء رفيعي المستوى في بعض أبرز بنوك العالم والمؤسسات المالية الكبرى التي تستمر في تمويل مشاريع الوقود الأحفوري والطاقة التي تعتمد عليها، إما يشغلون في الوقت ذاته مناصب رفيعة المستوى في شركات التأمين، أو أنهم كانوا يعملون في هذه المؤسسات منذ فترة قريبة.

لدينا حوالي ربع المدراء والمسؤولين في شركات التأمين الكبرى التي تم بحثها قد عملوا في مؤسسات مالية لم تتوقف عن دعم شركات الوقود الأحفوري لا قبل مؤتمر باريس للمناخ، ولا بعده. هذه المؤسسات باتت اليوم تحمل اسم «البنوك الأحفورية» بسبب دعمها وتشابك أعمالها مع قطاعات التلويث الكبرى. من أمثلتها رئيس مجلس إدارة شركة تأمين Lloyd's of London منذ 2017، والذي يشغل في الوقت ذاته منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسباني متعدد الجنسيات Santander، والذي منح تمويلاً بقيمة 34 مليار دولار لمشاريع استخراج الوقود الأحفوري منذ توقيع اتفاقية باريس للمناخ.

■ بتصرف عن: Investigation: Majority of Directors of World's Top Insurance Companies Tied to Polluting Industries

على الإطلاق. الفحم هو أكبر ملوث في العالم، والليغيت هو الأسوأ منه، حيث يصدر غازات دفيئة أكثر بثلاث مرات من التي يصدرها الفحم الأسود العادي.

وقد توصلت التحليلات التي أجرتها مؤسسة «ضمان مستقبلنا» في 2020، بأن هناك على الأقل 23 شركة تأمين كانوا قد أعلنوا من قبل بأن خططهم تحوي تخفيضاً وتقييداً لدعم مشاريع الفحم وتطويره. لكن أغلب هذه السياسات ليست شاملة. فعلى سبيل المثال، بينما هناك عدد قليل جداً من شركات التأمين التي استبعدت مشاريع الفحم من تغطيتها التأمينية، الكثير من هذه الشركات تترك ثغرات في سياساتها كي لا تستبعد الشركات التي تعمل بمرفقات استخراج الفحم، مثل بناء مصانع معالجة للفحم.

لم تقم أية واحدة من شركات التأمين العملاقة هذه بالزام نفسها بالتوقف عن منح التأمين لتوسيع صناعة النفط والغاز والفحم، وذلك رغم معرفتهم بأن هذا هو الحل الوحيد لإنقاذنا من عواقب التغير المناخي. سيكون الأمر مثيراً للجدل، ولكن ليس للدهشة، أن هذا النوع من الولاء للصناعات الملوثة مضمون عبر الإبقاء على الباب الدوار بين العالمين.

اقتران التأمين بالملوثين الآخرين

إضافة إلى شركات الطاقة المعروفة الأكثر تلويثاً في العالم مثل بريتش بتروليوم وإكسون وتوتال، لدينا الشركات الأكثر تلويثاً العاملة في قطاعات النقل الجوي والبحري، وقد أظهر البحث أن 9% من مجالس إدارة ومسؤولي شركات التأمين مرتبطون بشكل وثيق بهذه الشركات.

لنأخذ مثلاً شركة إيرباص أكبر مصنع للطائرات في العالم، وأحد أكبر مصدري غازات الدفيئة في العالم أيضاً. الطائرات التي باعها الشركة في 2019 و2020 ستنتج أكثر من مليار طن من ثاني أكسيد الكربون خلال حياتها، وذلك وفقاً لأرقام وإحصائيات الشركة ذاتها. لدينا شركة التأمين متعددة الجنسيات المتوطنة في فرنسا SCOR RE، لديها ثلاثة من مجالس إدارتها يشغلون مناصب رفيعة المستوى في شركة إيرباص منذ 2018.

وإذا ما أخذنا مثلاً على شركات النقل البحري، وهي المصنفة كأكثر شركات النقل تلويثاً على الكوكب، فلدينا مثالاً عملاق التأمين العالمي شركة Allianz التي يشغل عضو مجلس إدارتها جيم هاغمان سنيب منصب المدير التنفيذي للشحن العالمي في أكبر شركة شحن بحرية دولية: ميرسك Maersk، وهي الشركة المسؤولة عن إطلاق 35,5 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في عام 2018 فقط.

أما الشركات المسؤولة عن توريد معدات وأدوات شركات النفط والفحم والغاز، مثل جنرال إلكتريك العملاق الصناعي الأمريكي، فإن 15% من مجالس إدارة شركات التأمين الكبرى لها ارتباطات وثيقة بهذه الشركات. كمثال مدير شركة التأمين اليابانية Tokio Marine هو المدير السابق لشركة صناعة الحديد والصلب متعددة الجنسيات المتوطنة في اليابان Nippon، وهي التي تحتل المركز الخامس في أكبر شركات الصلب في العالم. لدينا أمثلة كثيرة، منها شركة نستله التي تعد من أكثر عشر شركات تسهم في تلوث البلاستيك في العالم، والتي واجهت بنجاح حتى الآن مجموعات نشطة في حماية البيئة لم تتمكن من إجبارها على تغيير استخدامها



هذا مناسباً لتصريح الشركة بأنهم يؤمنون بشدة بأن بإمكان شركات التأمين أن تلعب دوراً بالتأثير على زبائنهم ليتبنوا نمواً للأعمال متوافقاً مع الجداول البيئية.

الارتباط بالفحم

هناك 8 شركات تأمين كبرى لدى أعضاء مجالس إدارتها صلات سابقة أو مستمرة مع قطاع أعمال استخراج الفحم، وقد تتبعهم المنظمة الأهلية الألمانية البيئية Urgewald ودورهم في سلاسل توريد الفحم عالمياً. يشمل ذلك مجلس إدارة الشركة السويدية RE التي يشغل مديرها منصب مدير الشركة الصينية لموارد الفحم. وقد كان رد شركة RE عن الأمر بأن أعضاء مجلس الإدارة منتقون من قطاعات متعددة، وهم يخدمون مصالح الشركة كاولوية.

أما مدير شركة التأمين اليابانية Tokio Maine Holdings فهو يشغل في الوقت ذاته منصب شركة Mitsui & Co. شركة التجارة العامة اليابانية التي تستثمر أكثر من موقع لاستخراج الفحم من أستراليا. أما شركة التأمين الأمريكية Hartford، فمديرها مايكل موريس كان رئيساً ومديراً تنفيذياً ورئيس مجلس الإدارة في شركة AEP الأمريكية لتوليد الكهرباء ما بين 2004 و2011. شركة AEP واحدة من أكبر شركات توليد الكهرباء في الولايات المتحدة، وهي تعتمد في أكثر من نصف إنتاجها من الكهرباء على إحراق الفحم.

من الأمثلة الأخرى رئيس مجلس الإشراف في شركة Re في فرعها في هانوفر الألمانية إيرهارد شيبوريت، الذي شغل منصب عضو المجلس الإشرافي لدى أكبر شركة تلويث أوروبية: RWE. منذ 2016 والشركة تولد قرابة ثلث إنتاجها من الطاقة عبر إحراق الفحم، ومن بينه فحم الليغيت الأكثر تلويثاً

عضوة مجلس إدارة Liberty Mutua أنيت فيرشورن كمثال، بدأت مهنتها في صناعة الفحم الكندية، وهي اليوم مديرة شركة النفط والغاز الكندية CNRL، التي تستخرج النفط من رمل القطران الأكثر تلويثاً على الإطلاق. وزميلها جوزيف هولي هو بدوره مدير ثاني أكبر شركة نفط في الولايات المتحدة: إكسون موبيل منذ 2019. في نهاية 2019 أعلنت شركة Liberty Mutual بأنها ستفرض قيوداً على دعمها لصناعة الفحم. لكنها مستمرة بدعمها المفتوح ومنحها التأمين لمجال أعمال النفط والغاز، بما في ذلك خط أنابيب TransMountain الذي تستخدمه شركة CNRL.

وكما علقت سولاكاشانا: «Liberty Mutual هي واحدة من أكبر شركات تأمين الوقود الأحفوري في العالم، وحقيقة أن ما يزيد عن 40% من أعضاء مجلس إدارتها هم كذلك أعضاء في مجالس إدارة شركات الوقود الأحفوري، وهذا يساعد في تفسير استمرار شركة التأمين المتوطنة في بوسطن بسياساتها ورفضها التغيير».

ثاني أكبر شركة لدى مجلس إدارتها ارتباط مباشر بشركات التلويث هي شركة التأمين الإيطالية Generali، حيث هناك 4 من أصل 13 عضواً انتقلوا من العمل لصالح شركات النفط إلى شركة التأمين. مديرة الشركة الإيطالية ديفا مورياني كانت مديرة للشركة الإيطالية متعددة الجنسيات للنفط والغاز Eni من عام 2014 إلى 2020.

ومجلس الإدارة الثالث هو مجلس شركة التأمين السويسرية Zurich حيث هناك 3 من أصل 11 مديراً كانوا يشغلون مناصب رفيعة في شركات النفط والغاز. مديرة الشركة ديم اليسون كارنواث، كانت مديرة للشركة البريطانية العملاقة للنفط والغاز بريتش بتروليوم حتى كانون الثاني 2021. لا يبدو

«صيغة موسكو» خطوة في طريق أفغانستان الوعر



قلق أمريكي واضح بعد انتهاء أعمال اجتماع «صيغة موسكو» الذي عقد في 20 من شهر تشرين الأول الجاري، فعلى الرغم من تصريحات البيت الأبيض التي تتحدث بإيجابية عن هذا الاجتماع بعد انتهائه، إلا أن وقائع ومخرجاته تعبر عن حجم المساعي التي تبذلها الدول المشاركة لا حثاء محاولات الفوضى التي ترعاها واشنطن بالتحديد.

■ علماء ابوفراج

اعتذرت الولايات المتحدة عن حضور أعمال «صيغة موسكو» للمرة الثانية رغم توجيه دعوة لها، وما أن انتهت الاجتماعات حتى أطلقت المتحدثة الرسمية للبيت الأبيض جين بساكي لتقول أمام وسائل الإعلام: إن واشنطن «تدعم هذه المفاوضات» وتذرت بأسباب لوجستية منعتها من المشاركة في هذا الاجتماع، مؤكدة: أن بلادها قد تنضم لاحقاً إلى هذه المفاوضات. التصريحات الأمريكية هذه جاءت رد فعل طبيعي على التقدم المستمر الذي تحرزه دول طوق أفغانستان في تاريض احتمالات الفوضى التي يمكن لها- في حال توسعها- أن تشكل المصدر الأساسي لعدم الاستقرار في المنطقة بعد انسحاب القوات الأمريكية.

صيغة موسكو

يبدو أن توجس واشنطن من هذه الصيغة إنما ينبع من قائمة الدول المنضوية فيها، فالإلى جانب الأطراف الثلاثة الأساسية «روسيا- الصين- باكستان» جرى توجيه دعوة إلى كل من الهند، وإيران وكازاخستان، وقيرغيزستان، وتركمانستان، وأوزبكستان، بالإضافة إلى وفد رفيع المستوى يمثل حكومة طالبان الجديدة. واشنطن ترى مشكلة أساسية في قائمة المدعويين هذه، وهي أن جميع الدول التي حضرت الاجتماعات تسعى بشكل جدي للوصول إلى حل شامل في أفغانستان، يلبي الحاجة الملحة لحفظ الأمن والاستقرار، لا حرصاً على شعب أفغانستان فحسب، بل حرصاً على الأمن الوطني لدولهم بالذات، وهو نقيض ما تسعى له واشنطن. فالدول المجاورة لأفغانستان تستشعر حجم الخطر الذي يمكن أن ينشأ من اندلاع حرب أهلية بين طالبان وأطراف أخرى، وما لهذا الأمر من تداعيات على الأمن الإقليمي. وعلى الرغم من أن أفغانستان كانت تاريخياً ميداناً للتنافس الإقليمي، إلا أن الهدف العميق لـ «صيغة موسكو» هو إيجاد أرضية للتفاهم على أساس المصالح المشتركة لهذه الدول، وتحييد الخلافات القائمة بينهم.

قراءة في البيان الختامي

البيان الختامي المشترك لكل المشاركين في اجتماعات «صيغة موسكو» حول أفغانستان» يؤكد ضمناً: العمل في اتجاه يناقض برنامج الفوضى الذي تقوده واشنطن، ففي بنوده التسعة، يؤكد حرص الدول الموقعة على وحدة وسيادة أفغانستان، ويقر بالواقع الجديد الذي أدى لوصول حركة طالبان إلى السلطة، ويدعوها في الوقت نفسه لتحسين ظروف الحكم وتوسيع حجم التمثيل، لا على

المرحلة الحالية، نجاح طالبان في هذه المسألة لا يقع على عاتقها فحسب، بل على عاتق دول الجوار التي من شأنها أن تمارس ضغطاً في الاتجاه المطلوب، حديث الرئيس الروسي حول وجود طالبان على قائمة الإرهاب حتى اللحظة يلخص المسألة، فبوتين في تصريحاته في الجلسة العامة لمنتدى فالدي، قال: إن الأمم المتحدة وضعت طالبان على قائمة الإرهاب، والاعتراف بها يجب أن يمر عبر الأمم المتحدة أولاً، ورغم أنه أشار إلى أن الأمور تمشي نحو رفع اسم طالبان من هذه القائمة، لكن هذا يفرض على الحركة المتطرفة الكثير لتتج في تثبيت أقدامها فعلاً، وتحوز ثقة المجتمع الدولي. يكثف ملف أفغانستان اليوم جملة التناقضات التي راكمها سلوك واشنطن في العقود الماضية، وسلوك بريطانيا من قبلها، ولكنه يحمل في طياته في الوقت نفسه ملامح عصر جديد يسمح بكتابة صفحات جديدة في تاريخ المستعمرات القديمة.



فجرى الإعلان عن «المجلس الأعلى للمقاومة الوطنية لمعارضة طالبان» ضم بين صفوفه ممثلين عن أحزاب إسلامية أفغانية وعدداً من أفراد القيادة السابقة المنضوية أمريكياً. مصدر الخطر الأساسي، هو أن تنجح هذه القوى في حشد قوة شعبية واسعة في وجه طالبان، مما قد يقود البلاد لمواجهات شعبية واسعة. حظوظ «المجلس الأعلى» الجديد لا تزال منخفضة فهو إطار جامع لقوى خسرت المعركة منذ أيام، وكانت أهم أسباب خسارتها هي أرضيتها الشعبية المنخفضة، فطالبان نجحت بسرعة بتفكيك أجهزة الحكم السابقة التي بات جزء واسع من أفرادها مقيماً في مخيمات اللجوء في الخارج. لكن طالبان نفسها تعاني من مشاكل جدية، فبينها الحالية المتطرفة لا تسمح لها أن تتحرك دائماً بالمرونة المطلوبة، وهي وعلى الرغم من التأكيد الدائم لقيادتها تحتاج للبحث عن أرضية أوسع تمثيلاً، مما يفرض على الحركة خلع ثوبها القديم الذي بات معيقاً في



المسؤولية

الأولى في

إعادة الإعمار

الاقتصادي

تقع على عاتق

القوات الأجنبية

التي تواجدت

في أفغانستان

في العشرين

سنة الماضية أي

القوات الأمريكية

وحلفائها من

الدول الغربية

المستوى الإثني والطائفي فحسب، بل على المستوى السياسي في البلاد، مما يمهّد لإنجاز المصالحة الوطنية. ومن جانب آخر رحبت القوى المجتمعة على تأكيد طالبان مجدداً على التزامها بعدم تحويل أراضي أفغانستان إلى منصة لتنفيذ أعمال عنادية تجاه دول الجوار، وما يترتب على ذلك من محاربة التنظيمات الإرهابية التي تنشط في البلاد بشكل متزايد. الإشارة التي وردت في آخر بنود البيان الختامي تشكل مصيبة أخرى بالنسبة لواشنطن، فالأطراف الموقعة والتي تعبر مجتمعة عن قوة بشرية، واقتصادية، وعسكرية، وسياسية هائلة على مستوى العالم، ترى أن المسؤولية الأولى في إعادة الإعمار الاقتصادي تقع على عاتق القوات الأجنبية التي تواجدت في أفغانستان في العشرين سنة الماضية، أي القوات الأمريكية وحلفائها من الدول الغربية، الذين سيجدون أنفسهم مجبرين أمام هذا التوافق الدولي والإقليمي على دفع فاتورة باهظة لقاء حربهم القذرة.

الطريق ما يزال طويلاً

قائمة المشاكل الموضوعة على جدول الأعمال لا تزال تحتاج إلى عمل جاد ومكثف، فالولايات المتحدة ورغم تراجعها المتسارع، إلا أنها تمسك جملة من الأوراق التي ستظهر الأيام القادمة حجم تأثيرها في الملف، فمن جهة يتعاظم نشاط تنظيم داعش وأعماله التي بدأت باستهداف البنية التحتية، مما أدى مؤخراً لانقطاع الكهرباء عن أكثر من 4.5 مليون إنسان، ومن جهة أخرى تعمل الولايات المتحدة على إعادة تجميع صفوف القوى السياسية التابعة لها في إطار جديد،

قصة انتفاضة دمشق خريف 1925



ارتفعت حرارة المجتمع الدمشقي صيف عام 1925 بعد ورود الأخبار الأولى لاشتعال الثورة السورية الكبرى بقيادة سلطان باشا الأطرش ضد مظالم وإهانات الاستعمار الفرنسي.

■ قاسيون

وكان الوطنيون في دمشق يحضرون منذ نهاية الربيع وبداية الصيف للثورة الوطنية بالتنسيق مع رسل سلطان باشا الأتروش. وعندما اشتعلت الثورة في جبل العرب، دبت الحركة في دمشق، حيث نشطت الأحزاب الوطنية في التحضير لانفاضة دمشق. وبدأت المظاهرات الشعبية والإضرابات العامة تشتد منذ آب وأيلول 1925.

على سبيل المثال: حيث جرت مظاهرة
مناهضة للإمبريالية في دمشق بتاريخ
28 آب 1925 مطالبة بالإفراج عن
المعتقلين السياسيين وتعبيراً عن
التضامن مع الثائرين. وحدث الإضراب
العام احتجاجاً على الاعتقالات
والاضطهادات بتاريخ 1925/8/29.
وجرت مظاهرة ضد الاستعمار

والإمبريالية بتاريخ 1925/9/9.

أما الإضراب العام الذي حدث بتاريخ 14 تشرين الأول، فقد كان بداية للانتفاضة الشعبية الشاملة المجيدة التي اشتعلت في دمشق بتاريخ 18-19 تشرين الأول عام 1925. حيث دخل الثوار إلى دمشق وحدثت معارك عنيفة مع الاستعمار الفرنسي.

واشتعلت الثورة في دمشق وغوطتها، ودارت فيها معارك ضارية بين الثوار والاستعمار. ودخل الثوار مدينة دمشق وطوال أربعة أيام، استطاع الثوار إبادة جنود الاستعمار ومتاريسهم في أحياء الشاغور والميدان وغيرها من الأحياء، واضطر جنود الاحتلال اللجوء إلى قلعة دمشق التي دارت قربها معارك حامية.

بدأ الفرنسيون يقصفون دمشق بالمدافع، وقد دمر القصف مئات المنازل، وأحرقت الأسواق والأحياء ونهب الجنود الفرنسيون المخازن والمحال، وسقط آلاف الشهداء والجرحى. استمر قصف الاستعمار 3 أيام، وقد أثار القصف المدمر الرأي العام ضد الاستعمار في البلدان العربية والأوروبية.

يذكر أن الاستعمار الفرنسي قد
عرّض مدينة دمشق للقصف المدمر
ثلاثة مرات، مرتين خلال الثورة

■ **المراجع:**

ن.ك.نيفيوديفا، على المبدأ، نضال الحزب الشيوعي السوري من أجل الجبهة الوطنية الموحدة 1936-1966، ترجمة زياد الماء، دار الطليعة الجديدة 1992، ص 35 نقلاً عن كتاب لوتسكي: الحرب الوطنية التحررية في سورية (1925-1927)».

د. محي الدين سفرجلاني، تاريخ الثورة السورية، 1961، ص 125-217
أدهم آل الجندى، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، دمشق 1960، ص 342-372

السورية الكبرى سنوات 1925-1926،
أنعفها القصف الذي حدث عام 1926
وذهب ضحيته الآلاف. وكذلك قصف
الاستعمار مدينة دمشق خلال انتفاضة
الجلاء بتاريخ 29 أيار 1945 مع بقية
المدن السورية الثائرة. ورغم كل الدمار
فقد رحل الاستعمار مطروداً من البلاد
السورية خلال
النضال الذي اشتد منذ الثورات الأولى
في الساحل والشمال وحوارن 1919
ومنذ معركة ميسلون 1920 حتى
انتفاضة الجلاء 1945.

أخبار ثقافية



صدر العدد 119 من جريدة قاسيون في تشرين الأول 1989، واحتوت الصفحة الأولى على الافتتاحية «مشكلة النقل الداخلي بدمشق». وخبراً عن إضراب 400 من عمال المسلخ البلدي مطالبين بحقوقهم في تعويض النجبة الإضافية وطبيعة العمل والحوافز الإنتاجية والوجبة الغذائية واللباس العمالي. بالإضافة إلى النقاشات التي حرت في اجتماع مجلس محافظة دمشق.



جامعات المسنين في الصين

تجاوز عدد الطلاب في الجامعات الصينية للمسنين 10:88 مليون عام 2019، وفقاً لأول تقرير حول تطوير تعليم كبار السن الصادر عن جمعية الصين لجامعات المسنين. فحوالي 80% من الطلاب تقل أعمارهم عن 70 عاماً، و50% تتراوح أعمارهم بين 60 – 69 عاماً وهي أعلى نسبة من جميع الفئات العمرية. حيث تحول التعليم الرقمي عبر الإنترنت إلى منصة تعليمية حيوية لكبار السن. وأظهرت الإحصاءات أن الصين لديها أكثر من 6000 مدرسة تقدم خدمات التعليم عن بعد للمسنين في عام 2019، أي حوالي ستة أضعاف ما كانت عليه الحال في عام 2017.



معرض الكتاب السوري

سيفتتح معرض الكتاب السوري يوم الثلاثاء القادم 26 تشرين الأول 2021 في مكتبة الأسد تحت عنوان «كتابنا غدنا». وتشترك الهيئة العامة السورية للكتاب في المعرض بأكثر من 1400 عنوان صادر خلال السنوات الأخيرة. وتقيم وزارة الثقافة معرض الكتاب السوري تعويضاً عن معرض مكتبة الأسد الدولي للكتاب الذي لم يقدّم هذا العام بسبب جائحة كورونا. ويشارك في هذا المعرض العديد من دور النشر السورية الخاصة واتحاد الكتاب العرب ومؤسسات عامة أخرى. وأعلنت الهيئة العامة السورية للكتاب عن كتب متنوعة في السياسة والفلسفة والقصة والرواية والمسرح والعلوم والترجمة.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
			0933763888	أنور أبوحامضة	حملة	0933796639	جمال عبدي	حلب	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقعة	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0935662555	وائل منذر	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/10/24» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

أخبار الحوادث: الحياة كما لا يجب أن تكون



الداخلية السورية تستوقفنا درجة الاستسهال في الإقدام على ارتكاب جريمة قتل. فقبل يومين فقط نشرت الوزارة خبراً عن إلقاء فرع الأمن الجنائي في محافظة القنيطرة القبض على حفيد قام بقتل جدته للحصول على أموالها. الالفت في القصة هي الطريقة التي يروي بها الحفيد القصة، ووصفه لقيامه بخلق جدته التي انتهت لنوها من أداء الصلاة وجلست إلى جانبه كي تتصح به بتغيير نمط حياته وإيجاد عمل لائق. بعد كل اعتبار لم يجد الحفيد بحوزة جدته سوى 15 ألف ليرة سورية، وهو الذي ظن بأن ثروتها أكبر من ذلك. وهنا لا يسع المرء في حوادث مثل هذه سوى تخيل المشاهد كما لو أنه يشاهد فيلماً. مكنم الخطورة في هذا النوع من الأخبار يرجع إلى كونها تعبت بعقولنا وتصوراتنا عن العلاقات الاجتماعية والشخصية التي قد تجمع الجد بحفيده أو الأب بطفله. بحيث يسأل المرء نفسه عن كم التشوّه الذي لحق بالمجتمع والعائلة وكم التطبيع الذي يتم تكريسه مع فكرة القتل نفسها. فهناك من بات يستسهل رمي قنبلة على صديقه إثر خلاف شخصي، كما لو أن الناس فقدوا حقاً الإحساس بقيمتهم وباتوا يقبلون التحول إلى مجرمين من أجل أسباب تبدو في الظاهر واهية وعرضية. رغم كل ما قيل يبقى تفسير ارتفاع معدلات الجريمة في سورية أعقد من أن يقال اعتباطياً، لكن الأكيد أن تراجع الإحساس بالكرامة والقيمة الإنسانية والضغط المادي غير المسبوق قادر على إخراج أبشع ما في البشر وأكثر جوانب شخصياتهم ظلاماً.

الذين يستمتعون بموقع المسيطر أو صاحب القوة، وهؤلاء تحديداً يجدون لذتهم في فكرة كونهم قادرين على تحديد موعد وكيفية موت ضحيتهم. ونجد أيضاً نوعاً من القتل المنظمين الذين يستمتعون بفكرة التخطيط للقتل وكل التفاصيل التي تسبق العملية وتليها، وفي المقابل هناك على النقيض قتل غير منظمين يرتكبون الكثير من الأخطاء التي تسهل على الشرطة فيما بعد مهمة اقتفاء أثرهم. لكن رغم كل هذه التصنيفات والدراسات ما زالت الدوافع التي تحول الشخص إلى مجرم قادر على القتل غامضة وغير محددة، رغم وجود بعض الخصائص المرتبطة بالطفولة والوضع الاقتصادي وتجارب قاسية خاصة، والتي لعبت دورها في عملية التحول إلى الفعل الإجرامي.

زمن الجريمة السهلة
تحظى جرائم الشرف باهتمام خاص في سورية، وتقابل كل جريمة قتل للنساء من هذا النوع بموجات غضب شديدة، في حين يتم تغطيتها إعلامياً والاهتمام بتوثيقها وإدانتها. لكن وللحقيقة جرائم الشرف ورغم بشاعتها قد تكون أكثر أشكال الجرائم وضوحاً ولها جذورها في الإرث الاجتماعي والثقافي، لكن هناك جرائم أخرى تستحق غضباً لا يقل استعارة، وهي تلك التي تستهدف الجميع نساء ورجالاً وأطفالاً وتشغي بتغيير منظومة القيم التي كانت في السابق تردع السلوك الإجرامي، وتحدد معايير الصواب والخطأ وأنماط العلاقات بين الأفراد. في الجرائم التي تنشر أخبارها على الصفحات الرسمية الخاصة بوزارة

هناك من بات يستسهل رمي قنبلة على صديقه إثر خلاف شخصي كما لو أن الناس فقدوا حقاً الإحساس بقيمتهم

ينقب الكثيرون في أخبار من هذا النوع لمعرفة ملابسات جرائم جديدة حصلت في مدنها أو أحيائهم. كما لو أن هناك أسئلة تحركهم؛ ما هي ملامح الشخص المجرم السوري وكيف يختلف عن المجرم الذي نراه في أفلام هوليوود؟ لماذا يرتكب الناس جريمة قتل؟ ما هي دوافعهم؟ كيف يرتكبونها؟ بماذا يشعرون وهم يقتلون نفساً بشرية، خاصة وإن كانت الضحية شخصاً عرفوه. لكن الأخبار المنشورة قلما تقدم إجابات من هذا النوع، فمتن الخبر عادة ما يتألف من عبارات مقتضبة خالية من الانفعالات، لكنها جميعها تؤكد حقيقة أن الناس باتت اليوم ترتكب جريمة قتل لأسباب لا تخطر على بال، بعضها قد يبدو واهياً ولا يستحق حتى افتعال شجار من أجله. وهذا النوع من الجرائم هو ما يزداد اليوم في المجتمع السوري. لطالما شغلت الذهنية الإجرامية علماء النفس الذين اهتموا بسؤال «لماذا يقتل الناس؟». عبر إجراء مقابلات معمقة في بلدان مختلفة مع عدد كبير من المجرمين، وتحديد القتل المتسلسلين، توصل الباحثون إلى وضع خانات مختلفة يمكن تصنيف المجرمين بناءً عليها. فهناك مثلاً القتل المتبصرون الذين يقتلون استجابة لرؤى أو أوامر يتلقونها من قوى علوية كالآلهة والملائكة وتكون ضحاياهم عشوائية، وقد لا تجمعهم بها أية صلة. وهناك نوع آخر من القتل المتسلسلين الذين يستهدفون فئات محددة اثنية أو عرقية، وآخرون يطلق عليهم اسم «قتل اللذة» الذي يحقق لهم فعل القتل متعة جنسية خاصة. هناك أيضاً القتل

رجل يقتل أخاه من أجل خلاف على مساحة لرعي الأغنام. وزوجة تتعمد إغراق شقة زوجها بالنزير وإضرام النار فيه وبزوجته الثانية وأولاده إثر «خلاف عائلي». زوج آخر يقتل زوجته لأنها رفضت الذهاب بصحبة أمه لحضور أحد الأعراس، وهناك أيضاً رجل يقتل عشيقته ويفضل تقطيع جسدها وتوزيعه في حاويات الزباله ويستقل من أجل إتمام المهمة سيارة تكسي.

■ نور ابو فراج

تلك بعض من الأخبار المقلقة التي باتت تطالعنا في صفحات الحوادث في الجرائد أو على مواقع التواصل الاجتماعي. لا يمكن القول بالطبع إن جرائم القتل أمر جديد أو طارئ على المجتمع السوري، فمثله مثل أي مجتمع آخر كان هناك دائماً أخبار من هذا النوع. لكن رغم ذلك، فالأرقام والإحصائيات التي تشير إلى ارتفاع منسوب الجريمة في المجتمع، في محافظات مثل اللاذقية وطرطوس والسويداء وريف دمشق تبعث على القلق. وفي الوقت الذي لا يكون من المستغرب ارتفاع تلك الجرائم المرتبطة بالفتان الأمني، والتي تنفذها عصابات متمرسه أو مسلحة يبقى الأمر مختلفاً فيما يتعلق بالجرائم التي تصنف تحت مسمى العنف المنزلي التي تحصل بين أخوة وزوج وأفراد عائلة واحدة.

غواية قراءة صفحة الحوادث:
تمتلك صفحة الحوادث خصوصية مبهمه عصية على التفسير، بحيث